بنك الدوحة
DOHA BANK

www.dohabank.com

نتخطى الحدود لتحقيق الاستدامة

التقرير السنوي

2020

بنك الدوحة
DOHA BANK

سـمـــو الشيـخ
تميـم بـن حمـد بـن خليفـة آل ثانـي
أميـر البـلاد المفـدى

سـمـــو الشيـخ
حمـد بـن خليفـة آل ثانـي
الأميـر الوالد

المحتويات

جوائز بنك الدوحة	08
الشبكة العالمية	11
المؤشرات المالية	12
كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة	13
مجلس الإدارة	14
الإدارة التنفيذية	15
مكاتب العلاقات الدولية	16
تقرير مجلس الإدارة	18
تقرير الحوكمة	52
النتائج المالية لبنك الدوحة	94
دليل الاتصال بنك الدوحة	206
دليل فروع بنك الدوحة	207
مكاتب الدفع والفروع الإلكترونية	207
الفروع الخارجية ومكاتب التمثيل	208

بنك الدوحة
الجوائز

لقد لاقى بنك الدوحة تقدير وإشادة العديد من المؤسسات المصرفية المتخصصة نظراً لأدائه المالي القوي ولمبادراته المبتكرة على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية. وتمثل استراتيجية بنك الدوحة للتوسع الدولي أحد أهم عوامل نجاحه وهو ما تتفق عليه أيضاً المؤسسات المانحة للجوائز. وتعتبر الجوائز الممنوحة للبنك دليلاً على التزام بنك الدوحة الدائم بالارتقاء بمستوى منتجاته وخدماته، إلى جانب تميزه الكبير في مجال خدمة العملاء.

01

أفضل بنك في مجال التمويل التجاري
قمة العصر الجديد للصيرفة

02

أفضل مزوّد لخدمات التمويل التجاري
مجلة غلوبل فاينانس

03

جائزة أفضل جهة عمل
المؤتمر العالمي لتنمية الموارد البشرية

04

أفضل بنك رقمي
جوائز مجلة غلوبل إيكونوميكس

05

الطاووس الذهبي العالمية للاستدامة
معهد المدراء

06

جائزة القيادة المتميزة أثناء الأزمات
غلوبال فاينانس

أفضل بنك في مجال التمويل التجاري

قمة العصر الجديد للصيرفة

2020

أفضل مزوّد لخدمات التمويل التجاري

مجلة غلوبل فاينانس

2020

جائزة القيادة المتميزة أثناء الأزمات

غلوبال فاينانس

2020

جائزة أفضل جهة عمل

المؤتمر العالمي لتنمية الموارد البشرية

2020

أفضل بنك رقمي

جوائز مجلة غلوبل إيكونوميكس

2020

الطاووس الذهبي العالمية للاستدامة

معهد المدراء

2020

أفضل فريق لاستقطاب المواهب في قطر

لينكدإن

2019

أفضل بنك محلي للعام في خدمات إدارة النقد

إيشن بانكنغ آند فايننس

2019

الطاووس الذهبي العالمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات

معهد المديرين

2019

أفضل بنك للعام في خدمات الشركات والاستثمار - قطر

إيشن بانكنغ آند فايننس

2019

العالمية لريادة الأعمال جوائز الأعمال

الاتحاد العالمي الكونفدرالي للأعمال

2019

أفضل بنك في خدمات العملاء والقنوات المصرفية البديلة

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

2019

الجوائز

أفضل مزوّد لخدمات التمويل التجاري

مجلة غلوبل فاينانس

2019

جائزة الحكومة الرشيدة في مجال الخدمات المالية لعام ٢٠١٩

حفل توزيع الجوائز العالمية للحكومة الرشيدة لعام

2019

أفضل مجموعة للخدمات المصرفية التجارية في قطر

جلوبل بانكنج اند فينانس

2018

أفضل بنك في مجال التمويل التجاري

قمة العصر الجديد للصيرفة

2018

الطاووس الذهبي العالمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات

معهد المديرين

2018

أفضل بنك من حيث مركز رأس المال جوائز

نيو ايج بانكينغ

2018

صندوق مؤشر بورصة قطر (QETF) من بنك الدوحة أول صندوق مؤشرات متداول ETF يدرج في بورصة قطر

2018

أفضل بنك محلي في مجال التمويل التجاري

إيشن بانكنج اند فينانس

2018

المصرف الأقوى في التواصل مع العملاء وخدمة العملاء

الإتحاد الدولي للمصرفيين

2018

حضور عالمي
مع خبرة مصرفية قوية
من قطر إلى العالم

المؤشرات المالية

أهم المؤشرات المالية	2016	2017	2018	2019	2020	التباين ٪
	مليون ريال قطري					’20 مقابل ’19
إجمالي الموجودات	90,365	93,495	96,132	108,208	103,540	-4.31%
صافي القروض والسلفيات	59,186	59,804	59,844	65,784	65,450	-0.51%
ودائع العملاء	55,730	59,468	55,785	58,464	55,054	-5.83%
إجمالي حقوق المساهمين	13,381	14,807	12,733	13,318	13,795	3.58%
إجمالي الإيرادات*	3,950	4,428	4,628	5,168	4,511	-12.71%
صافي الربح*	1,054	1,110	830	754	703	-6.75%

* Total Revenues for 2019 restated

النسب الرئيسية	2016	2017	2018	2019	2020
العائد على متوسط حقوق الملكية	9.60%	9.52%	6.54%	5.96%	5.35%
العائد على متوسط الموجودات	1.21%	1.21%	0.88%	0.74%	0.66%
نسبة كفاية رأس المال	15.57%	17.51%	17.01%	17.75%	19.75%
إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	14.81%	15.84%	13.25%	12.31%	13.32%
صافي القروض إلى إجمالي	65.50%	63.96%	62.25%	60.79%	63.21%
صافي القروض إلى إجمالي الودائع	106.20%	100.56%	107.28%	112.52%	118.88%

كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة

في اجتماع الجمعية العامة المنعقد بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢١

بسم اللّه الرحمن الرحيم،،،
حضرات السادة المساهمين الكرام، الحضور الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،
بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، أود بهذه المناسبة أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر والامتنان على تلبيتكم الدعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية لمناقشة البنود المدرجة بجدول الأعمال.
السادة المساهمين الكرام، أود أن اطلعكم على النتائج المالية لهذا العام، حيث أظهرت البيانات المالية المدققة لعام ٢٠٢٠ بأن إجمالي الموجودات ١٠٣,٥ مليار ريال قطري وأن صافي القروض والسلف قد بلغ ٦٥,٥ مليار ريال قطري. كما تُظهر بأن محفظة الاستثمارات في الأدوات المالية قد بلغت ٢٤,٧ مليار ريال قطري، وأن إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام وصل إلى مبلغ ٥٥,١ مليار ريال قطري كما في ديسمبر ٢٠٢٠ وأن إجمالي حقوق المساهمين في نهاية العام قد وصل إلى مبلغ ١٣,٨ مليار ريال قطري.
كما ويظهر بيان الدخل بأن صافي الربح في نهاية العام قد بلغ ٧٠٣ مليون ريال قطري بالمقارنة مع ٧٥٤ مليون ريال قطري عام ٢٠١٩ وذلك بسبب قيام البنك بالتحوط وأخذ مخصصات مادية لتغطية القروض غير العاملة في كل من قطر والفروع الخارجية بالإضافة إلى تلبية متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية الجديد IRS9 ومتطلبات مصرف قطر المركزي من أجل تعزيز وتقوية المركز المالي للبنك. كما بلغ العائد على السهم من الأرباح ٠,١٦ ريال قطري، وبلغت نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين ٥,٣٪ ونسبة العائد على متوسط الموجودات ٠,٦٦٪. واعتماداً على هذه النتائج فقد اتخذ المجلس قراراً برفع توصية إلى الجمعية العامة للموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع (٠,٠٧٥) ريال قطري للسهم الواحد.
وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى الجهود التي قام بها فريق العمل في بنك الدوحة، على الرغم من جائحة كوفيد ١٩ التي اجتاحت العالم خلال العام الماضي فقد قمنا بتطبيق خطة شاملة لاعتماد استراتيجية التحول الرقمي والتكنولوجي في ظل الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، حيث قمنا بالتعاقد مع كبرى الشركات العالمية ذات السمعة الطيبة بهدف الوصول إلى تطوير الخدمات والمنتجات المقدمة لعملاءنا في مجال الأفراد والشركات لترقى إلى مستوى التميز والاحتراف على صعيد البنوك العالمية والمحلية، بالإضافة إلى تخفيض التكاليف بغرض تحقيق أعلى العائدات والربحية التي ستصب في نهاية المطاف لصالح السادة المساهمين الكرام .
وبهدف تعزيز نظام حوكمة الشركات فقد قمنا باعتماد العديد من السياسات ذات العلاقة، وقد تم رفع هذه السياسات على الموقع الإلكتروني للبنك لأغراض اطلاع المساهمين عليها. كما حرصنا أيضاً على تعزيز مفهوم الرقابة الداخلية في البنك ومفهوم الشفافية والإفصاحات وعلاقات المساهمين وحقوق أصحاب المصالح. وقد وفرنا بهذا الاجتماع تقرير مجلس الإدارة عن حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٠ للإطلاع عليه واعتماده.
وأخيرا، أود أن أتقدم باسمي وباسم السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام بخالص الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى وإلى سعادة الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني – رئيس مجلس الوزراء وإلى سعادة السيد/ علي شريف العمادي – وزير المالية وإلى سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري – وزير التجارة والصناعة وإلى سعادة الشيخ/ عبد اللّه بن سعود آل ثاني – المحافظ وإلى جميع المسؤولين بمصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.
وختاما أتوجه بالتحية والشكر لجميع المساهمين والعملاء الكرام على ثقتهم بنا وإلى الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين في البنك على ما أبدوه من جهود وتعاون خلال هذا العام.
والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،،

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
—
رئيس مجلس الإدارة

أعضـــاء مجلـــس الإدارة

سعادة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
ممثل عن شركة فهد محمد جبر القابضة

السيد أحمد عبدالرحمن يوسف عبيدان
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

سعادة الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني
عضو مجلس الإدارة
ممثل عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

سعادة الشيخ عبد الله بن محمد بن جبر آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

السيد أحمد عبدالله أحمد الخال
عضو مجلس الإدارة

السيد ناصر خالد ناصر عبدالله المسند
عضو مستقل

السيد ناصر محمد على آل مذكور الخالدي
عضو مستقل

السيد عبد الله علي عبد الرحمن العبدالله
عضو مستقل

بنك الدوحة - الإدارة التنفيذية

الدكتور/ر. سيتارامان
الرئيس التنفيذي

الشيخ محمد بن فهد بن جبر آل ثاني
رئيس دائرة الموارد البشرية بالإنابة

الشيخ محمد عبدالله آل ثاني
رئيس إدارة الاستراتيجية

بريك علي المري
رئيس دائرة الخدمات

ديفيد تشالينور
رئيس الإدارة المالية

أبهيك جوسوامي
رئيس مجموعة المخاطر

بيتر جون كلارك
رئيس تكنولوجيا المعلومات والعمليات

علاء عزمي مسعود ابو مغلي
رئيس الخدمات المصرفية للشركات

غودني ستيهولت ادالستينسون
رئيس الخزينة والإستثمار

أندري ليون سنيمان
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة

مختار عبد المنعم الحناوي
المستشار القانوني وسكرتير مجلس الإدارة

الدكتور محمد عمر عبدالعزيز داوود
رئيس التدقيق الداخلي

أندري ليون سنيمان
رئيس إدارة الالتزام بالإنابة

مكـــاتب
العلاقات الدوليـــة

السيد/ أندري ليون سنيمان
رئيس مجموعة الخدمات
المصرفية الدولية بالإنابة

السيدة/ نجاح صالح عبدالمحسن السليمان
المدير الإقليمي
بنك الدوحة - فرع الكويت

السيد/ نيلسون راجان كوادروس
الرئيس الإقليمي لفروع دولة الإمارات
العربية المتحدة بالإنابة

السيد/ مانيش ماثور
مدير إقليمي - الهند
بنك الدوحة - فرع مومباي

السيد/ هيلتون وود
رئيس المكتب التمثيلي
مكتب بنك الدوحة التمثيلي
في أستراليا

السيد/ كانجي شينومايا
رئيس المكتب التمثيلي
لبنك الدوحة في اليابان
فرع بنك الدوحة - طوكيو اليابان

السيد/ يونغ جون كواك
رئيس المكتب التمثيلي لبنك
الدوحة في سيول

السيد/ بيتر لو
رئيس المكتب التمثيلي
مكتب تمثيل بنك الدوحة
في الصين

السيد/ تيرينس آي بي وا هنج
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي لبنك الدوحة في
هونغ كونغ

السيد/ نزيه أكالان
رئيس المكتب التمثيلي
مكتب تمثيل بنك الدوحة - تركيا

السيد/ مايك جيلرت
رئيس المكتب التمثيلي
مكتب بنك الدوحة التمثيلي
في ألمانيا

السيد/ ريتشارد وايتنج
رئيس المكتب التمثيلي
مكتب بنك الدوحة التمثيلي
في لندن

السيد/ فينكاتيش ناجوجي
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في كندا

السيدة/ أنيري فيسر
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي لبنك
الدوحة في جنوب إفريقيا

السيد إيفان لو تشي بينغ
الرئيس تمثيلي
سنغافورة

السيد/ أجاي كومر شاركر
رئيس المكتب التمثيلي لبنك
الدوحة في بنغلادش

السيد/ ارانجا ويشاناك ويراكون
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي لبنك
الدوحة في سريلانكا

السيد/ سوراج شاهي
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي لبنك
الدوحة في نيبال

التقرير
السنوي
2020

تقرير الإدارة

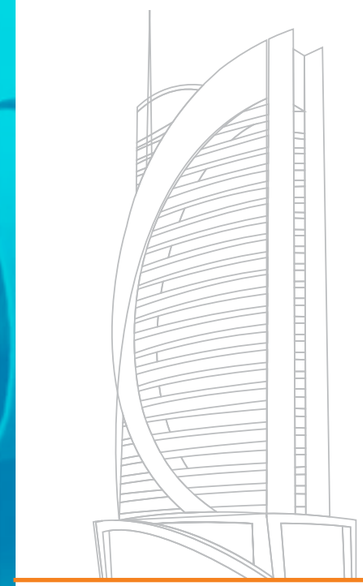

تقرير الإدارة ٢٠٢٠
بنك الدوحة

الاقتصاد العالمي

سببّت جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢٠. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في شهر يناير ٢٠٢١ عن آفاق النمو الاقتصادي العالمي، تشير التقديرات إلى انكماش النمو العالمي في عام ٢٠٢٠ بنسبة قدرها (-٣,٥٪)، في حين من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره (٥,٥٪) في عام ٢٠٢١. كما أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن تتباين معدلات النمو بين مختلف الأسواق، حيث أشارت التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يبلغ انكماش النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام ٢٠٢٠ ما نسبته (-٤,٥٪) مقابل نمو وقدره (+٦,٣٪) في عام ٢٠٢١. ومع صعود السّيّد جوزيف بايدن إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدّة الأمريكيّة، من المتوقع أن يواصل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي جهودهما لمواجهة الأزمة، خاصة وأن سعر نفط برنت قد تجاوز ٦٠ دولارًا للبرميل. كما حذّرت منظّمة الصّحة العالميّة من «نقطة تحول في مسار الجائحة» نظراً إلى التحديات الجديدة التي فرضها تحور الفيروس في أوروبا.

اقتصاد قطر

وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في شهر أكتوبر ٢٠٢٠عن آفاق النمو الاقتصادي العالمي، تشير التقديرات إلى انكماش في الاقتصاد القطري بنسبة -٤,٥٪ في عام ٢٠٢٠ مع توقع بتحقيق نمو بنسبة + ٢,٥٪ في عام ٢٠٢١، وعجز في الحساب الجاري بنسبة -٠,٦٪ في عام ٢٠٢٠ مقابل فائض وقدره + ٢,٦٪ في عام ٢٠٢١. وقد تمت مراعاة التداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كوفيد-١٩ في التوقعات المشار إليها أعلاه.كما أنه وبناء على تقديرات جهاز التخطيط والإحصاء القطري، فإن إجمالي التجارة في قطر سوف يتجاوز ٨٠ مليار دولار أميركي في عام ٢٠٢٠، مع توجه أكثر من ٧٥٪ من الصادرات إلى آسيا. ومن المتوقع أن تشهد قطر ،بعد حل النزاع الإقليمي الذي دام ٣ سنوات، تحسناً في التجارة والسياحة واللوجستيات على المدى القصير إلى المتوسط. وقد بلغ معدل التجارة بين قطر ومجلس التعاون الخليجي ما يقارب ٣,٦ مليار دولار أميركي في عام ٢٠٢٠ (في مقابل ١٣,٧ مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٦ قبل الحصار)، ومن المتوقع أن يتحسن هذا المعدل على المدى المتوسط مع تهدئة العلاقات.

في أبريل ٢٠٢٠، باعت قطر سندات دولية مقومة بالدولار الأمريكي بقيمة ١٠ مليارات دولار مقسمة على ثلاث شرائح مدتها ٥ و ١٠ و ٣٠ عامًا. واتخذ مصرف قطر المركزي إجراءات مختلفة لمكافحة تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، بما في ذلك إجراءات مواجهة الطوارئ والقروض والتزامات القطاعات المتضررة بسبب الإجراءات المتخذة لمكافحة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وضمانات للبنوك المحلية، وبرنامج الضمان الوطني لدعم القطاع الخاص، وتقديم الخدمات المصرفية للعمال المحليين. وتتوقّع قطر للبترول ارتفاع قدرتها الإنتاجية إلى ١٢٦ مليون طن/سنويًا بحلول عام ٢٠٢٧. وفي مايو ٢٠٢٠، أصدرت قطر قانونًا ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي أكتوبر ٢٠٢٠، خفّفت قطر من القواعد المتعلقة بتملك الأجانب للعقارات، حيث تم منح فرص تملك عقارات في مناطق جغرافية إضافية من قبل غير القطريين، بناء على شروط وضوابط محددة. وبالنسبة للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا ٢٠٢٢)، فقد تم الانتهاء من اكتمال بناء ٩٠٪ من البنية التحتية، حيث تم تسليم ثلاثة ملاعب

في عام ٢٠٢٠ ومن المقرر تسليم الملاعب الثلاثة المتبقية، أي ملاعب لوسيل والثمامة ورأس أبو عبود في عام ٢٠٢١.

إن تطبيع العلاقات بين قطر والدول المجاورة لها من شأنه أن يدعم الاقتصاد غير النفطي لدولة قطر، خاصة مع استئناف الحركة الجوية بين قطر وهذه الدول ، مما سيساهم في زيادة التدفقات السياحيّة إلى قطر واستقطاب اهتمام المستثمرين الإقليميين للاستثمار في القطاع العقاري في قطر. ومن المتوقع أن يعزز قرار تطبيع العلاقات رغبة السيّاح من دول مجلس التعاون الخليجي في التوجه إلى قطر كوجهة سياحية بعد تخفيف القيود المفروضة على السفر بسبب الوباء. ومن شأن ذلك أن يساعد على تخفيف الضغط على قطاعي العقارات والضيافة اللين يشهدان تراجعاً في النمو . وعلى الصعيد الإقليمي، قد يساهم تعزيز معنويات المستهلكين والمستثمرين وانخفاض المخاطر الجيوسياسية المتصورة إسهاماً إيجابياً في النتائج الاقتصادية، ولا سيما على مشارف انعقاد مباراة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ التي ستُقام في الدوحة.

مجموعة الخدمات المصرفية التجارية

تتسم استراتيجية مجموعة الخدمات المصرفية التجارية بالفعالية، وقد صممت بحيث تعطي من ضمن أولوياتها عملية الرقمنة ورضى العملاء. وفي إطار مشاريع المجموعة الرامية لإثراء تجربة العملاء، شرعت مجموعة الخدمات المصرفية التجارية في وضع إجراءات بحيث تتيح للعملاء الاطلاع المستمر على وضع الطلبات التي تقدموا بها.
كما تمكنت المجموعة وبشكل ثابت من تحقيق تقدم في عملية تطوير الأعمال بما يتماشى مع مستوى قبول المخاطر المعتمد من مجلس إدارة البنك.
ان النجاحات المتواصلة لمجموعة الخدمات المصرفية التجارية والمرونة التي تتمتع بها أقسام المجموعة أثبتت مدى فعالية استراتيجيتها في امتصاص الصدمات الخارجية والقدرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية والتدفقات الرأسمالية المتغيرة الاتجاه. وتتالف مجموعة الخدمات المصرفية التجارية من الأقسام التالية

- قسم التسهيلات التجارية وتسهيلات الشركات
- قسم تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة
- قسم تمويل الشركات والتمويل المهيكل
- قسم تمويل القطاع العام
- قسم نظام المعاملات المصرفية العالمية وخدمات إدارة النقد
- قسم تمويل الرهن العقاري والخدمات العقارية
- فروع الشركات ومراكز الخدمة

يقدم قسم التسهيلات التجارية وتسهيلات الشركات مجموعة متنوعة من منتجات التسهيلات المباشرة تشمل تسهيلات تمويل رأس المال العامل وتسهيلات الجاري مدين وخصم الكمبيالات والقروض لأجل وتمويل المشاريع. أما بالنسبة إلى التسهيلات غير المباشرة، تشمل التسهيلات خطابات الاعتماد وخطابات الضمان لعمليات التمويل المحلية والخارجية. وقد ساهم قسم التسهيلات التجارية وتسهيلات الشركات الذي يعد المحرك الرئيسي لعمليات النمو في البنك بصورة كبيرة ومستمرة في تعزيز إيرادات مجموعة الخدمات المصرفية التجارية، كما انتهج استراتيجية نمو متوازنة و مرنة أثبتت جدواها و قدرتها على التفاعل مع تحديات السوق وإمكانيات التوسع في مجال الخدمات الاستشارية. كما ركز القسم على المراقبة الفعالة للائتمان لضمان قوة وجودة الموجودات وعلى توسيع قاعده العملاء من خلال الدخول في علاقات جديدة و منتقاة بعناية مع شركات محلية و دولية رائدة. ويشارك بنك الدوحة بفاعلية في تمويل مجموعة منتقاة من مشاريع البنية التحتية الكبرى و في عمليات التمويل العقاري وغيرها من عمليات التمويل الأخرى.

يواصل قسم تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المُحقّقة للأرباح. وتم دعم عمليات القسم بالخدمات الرقمية، وهو ما ساهم في إحداث تحوّل في طريقة التفاعل مع العملاء وتوجيههم بشأن كيفية دمج التقنيات الجديدة والتكيف مع عمليات المعالجة المباشرة.

يقدم قسم تمويل الشركات مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتكاملة للشركات الكبيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية. وقد استفاد القسم من التواجد الدولي لبنك الدوحة في إتمام عدد من الصفقات كمنسق رئيسي مفوض على الصعيدين الخليجي والدولي. كما ويتبنى فريق العمل بهذا القسم الذي يتمتع بمؤهلات وخبرات عالية منهجية شاملة مرتكزة على البحث والتقصي في ما يتعلق بزيادة رؤوس الأموال للعملاء مع القدرة على الاستفادة الفعالة من المركز المالي للبنك. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم فريق العمل مصادر أخرى للأموال ونماذج بديلة لتوزيع المخاطر بهدف تحقيق أفضل النتائج للعملاء.

يقدم قسم تمويل القطاع العام الخدمات والحلول المصرفية للشركات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية العاملة في قطر. ويمتلك فريق العمل علاقات عمل قوية مع مختلف هذه الكيانات بما فيها قطاع الطيران والنفط والغاز والتعليم والصحة والنقل، كما أنه معنيّ بشكل رئيسي بتمويل مشاريع تطوير البنية التحتية تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ . ويسعى البنك إلى الاستحواذ على حصة أكبر في مجال عمليات التمويل للقطاع العام.

توفّر وحدة خدمات المعاملات الدّوليّة لعملاء مصرف الدوحة حلولاً مبتكرة وسريعة وموثوقة وفعّالة من حيث التّكلفة لتلبية متطلبات المعاملات المصرفيّة والنقديّة والتجاريّة. وعلاوة على ذلك، فإنّ الوحدة تقود مشاريع الرقمنة الخاصة بمصرف الأمن العالمي (WSP). وتساهم وحدة خدمات المعاملات الدّوليّة المصممّة خصيصاً على الإنترنت في زيادة الكفاءة التّشغيليّة للعملاء وتعزيز خفض تكاليف التّشغيل. تشكّل «تدبير»، وهي منصّة إدارة النّقد في بنك الدوحة، حلاً شاملاً للخدمات المصرفيّة للشركات (المدفوعات، وإدارة السيولة، وجمع النّقد، والتّسوية). أطلق الفريق بنجاح المدفوعات المحلية والأجنبية للعملاء من الشركات وسيطلق قريبًا خدمات التمويل التجاري (خطاب الاعتماد وخطاب الضمان) من خلال منصة تدبير.

تمويل التجارة – إدارة المبيعات والعلاقات – تقدم الوحدة خدمات دعم العلاقات وتطوير المنتجات للشركات العاملة في مجال التجارة (مثل الواردات والصادرات أو الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مشاريع البنية التحتية). كما تقدم الوحدة المشورة للعملاء حول أفضل الحلول الفعالة في فئتها من أجل هيكلة أعمال التمويل التجاري والتعامل معها، بالإضافة إلى المشورة في مجال الحدّ من المخاطر وإيجاد حلول قصيرة الأجل لتمويل الأعمال التجارية.

يقدم قسم تمويل الرهن العقاري والخدمات العقارية مجموعة متنوعة من المنتجات لتلبية احتياجات العملاء الأفراد والشركات، سواءً كان الأمر يتعلق بشراء أحد العقارات أو تطوير مشاريع عقارية سكنية أو تجارية أو فندقية. ويعمل القسم بشكل وثيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية الرائدة لضمان أن يتم الانتهاء من عملية الرهن بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

ستواصل الأزمة السياسية في المنطقة التأثير على بيئة الاقتصاد الكلي خلال العام ٢٠٢٠ بالإضافة إلى التأثير الناتج عن تداعيات جائحة كوفيد-١٩. ومن بين أهم المخاطر التي تواجهها مجموعة الخدمات المصرفية التجارية هو إمكانية أن يؤثر العجز في الموازنة لدى اقتصاديات الدول الخليجية الكبرى على الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع جودة الائتمان والتأثير على السيولة في السوق بنفس الوقت. ومن أجل المحافظة على جودة الأصول، يتم حالياً إجراء المزيد من المراجعات المنتظمة للمحفظة، وسوف يساعد الكادر المعني بمراقبة وتوزيع المخاطر على إدارة مخاطر القطاع والمخاطر في الظروف القصوى لمصلحة المقترضين الأفراد والمجموعات، كما يتم إدارة المطلوبات بشكل مؤسسي بهدف دعم عمليات استقطاب الأموال بتكلفة أقل.

في إطار دعم المبادرة التي اتخذتها دولة قطر لتخفيف مشاكل السيولة قصيرة الأجل التي يواجهها القطاع الخاص، شارك بنك الدوحة بنشاط في «برنامج الضمان الوطني» بالتنسيق الوثيق مع بنك قطر للتنمية. ويهدف البرنامج إلى دعم أهم المدفوعات القصيرة الأجل مثل مرتبات وإيجارات الشركات في القطاع الخاص المسجلة في نظام حماية الأجور المعمول به في دولة قطر. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، قام بنك الدوحة بتأجيل أقساط القروض للعملاء الذين يندرجون في القطاعات المتأثرة وقام بتخفيض معدّل الفائدة امتثالاً لتعليمات مصرف قطر المركزي.

مجموعة الخزينة والاستثمار

تضطلع مجموعة الخزينة والاستثمارات ثلاث وظائف شاملة: التمويل، وبيع منتجات الخزينة لعملائنا، وإدارة الاستثمار لمحفظة الدخل الثابت والأسهم في البنك.

تواصل مجموعة الخزينة والاستثمارات تنفيذ استراتيجيات مختلفة لتوسيع وتنويع مصادر تمويل البنك. وتهدف الوحدة إلى الإبقاء على تكلفة التمويل منخفضة مع ضمان إدارة مخاطر السيولة بشكل مناسب. وتجذب مجموعة الخزينة والاستثمارات أيضًا الودائع من مجموعة متنوعة من العملاء على الصعيدين المحلي والخارجي.

يقدم البنك بشكل تنافسي مجموعة واسعة من المنتجات للعملاء بما في ذلك العملات الأجنبية وسوق المال والدخل الثابت والصناديق المشتركة والسمسرة في الأسهم والسلع، ولا سيما المعادن الثمينة. وتوفّر منصة الأسواق العالميّة للعملاء إمكانية الوصول بسهولة وسلاسة إلى أسواق الأسهم والعملات الأجنبية وأسواق السلع عن طريق أجهزة الكمبيوتر المكتبية والأجهزة المحمولة.

وقد استمرت دائرة الخزينة والاستثمار بالبنك في التركيز على تعزيز وتقوية أنشطتها من كافة الجوانب، حيث عملت على بناء فريق مكرس للمبيعات من ذوي الخبرة والمعرفة الواسعة بالأسواق المحلية والدولية، وتسعى المجموعة أن تكون بمثابة الشريك الموثوق به من قبل العملاء في مجال تقديم حلول إدارة المخاطر المؤسسية للمنتجات المتعلقة بالعملات والسلع الأساسية و أسعار الفائدة.

وتؤدي المحفظة الاستثمارية دورًا هاماً في إيرادات البنك وربحيته. وكان التركيز منصباً على زيادة الحيازات من الديون السيادية العالية الجودة لضمان التدفق الثابت لإيرادات الفوائد ومصدر جاهز للسيولة. وسوف يواصل بنك الدوحة تطوير أنشطته في مجال الاستثمار وإدارة السيولة ومواءمتها لتلبية المتطلبات التنظيمية والاحترازية.

تسعى مجموعة الخزينة والاستثمارات جاهدة لتحسين استخدام الميزانية العمومية. ويواصل فريق إدارة الأصول والخصوم تقييم مزيج التمويل، وإدارة تكلفة الأموال بشكل أقل مع زيادة حجم الميزانية العمومية، لتعزيز الربحية وضمان الامتثال للقياسات التنظيمية. وفي الوقت نفسه، نواصل استعراض وتطوير استراتيجياتنا التحوطية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة.

المجموعة المصرفية الدولية

تُشرف مجموعة الخدمات المصرفية الدولية على عمليات البنك الدولية وتساعد في تسهيل العمليات التجارية الخارجية الكبيرة، كما أنها مسؤولة عن إدارة العلاقات مع أكثر من ٤٠٠ مؤسسة مالية حول العالم. وتقوم المجموعة أيضاً بدور المنسق للقروض وتشارك في القروض المشتركة للمؤسسات المالية بمختلف المواقع الاستراتيجية في العالم.

هذا وتدعم مجموعة الخدمات المصرفية الدولية موارد البنك التمويلية و إدارة الخزينة من خلال تنظيم قروض لأجل لصالح البنك بتكلفة أفضل. وتغطي مكاتب التمثيل في كل من أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والصين وهونغ كونغ وسنغافورة وبنغلاديش وسريلانكا ونيبال وتركيا و ألمانيا والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا جميع المعاملات المرتبطة بالتجارة وتطوير البنية التحتية مع الدول التي تجمعها علاقات مع كل من قطر والكويت والهند وذلك من خلال إحالة المعاملات فقط.

وتقدّم شبكة فروع بنك الدوحة الدولية في الكويت والإمارات العربية المتحدة والهند (حيث تم مؤخراً افتتاح فرع تشيناي) باقات مصرفية متكاملة للشركات في مجال المنتجات والخدمات المصرفية

الموجّهة للأفراد والخدمات المصرفية التجارية وخدمات الخزينة والقطع الأجنبي والتمويل التجاري للعملاء المحليين، وتستند الفروع إلى شبكة مكاتبنا التمثيلية لتقديم منتجات تمويل تجاري شاملة للعملاء المحليين، مع تلبية احتياجات العملاء المصرفية عبر الحدود.

مهدت عمليات بنك الدوحة في الهند الطريق أمام البنك لتقديم أفضل مستوى من الخدمات للمغتربين الهنود بدول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما الحلول المتعلقة بتحويل الأموال من خلال الفروع الحالية في مومباي وتشيناي وكوتشي.

هذا وتتماشى عمليات التوسع الخارجية للبنك مع الرؤية الاستراتيجية لمجلس الإدارة الذي يسعى إلى أن يكون للبنك حضور على مستوى العالم من أجل خدمة قاعدة عملاء البنك المتنامية في الإمارات العربية المتحدة والكويت والهند وربطها مع السوق القطري. وتوفر مكاتب التمثيل الدعم اللازم لشبكة الفروع الداخلية والخارجية وتساعدها على فهم الأسواق الدولية المختلفة بشكل أفضل ومتكامل وبالتالي تحسين مستوى خدماتنا المقدمة للعملاء من الشركات. كما تهدف الشبكة الدولية للبنك إلى تمكين العملاء من أداء الصفقات التجارية الخارجية بين قطر والكويت والهند والدول الأخرى.

ولمواكبة أنشطة الفروع المتواجدة على مستوى العالم، قام بنك الدوحة، في أعقاب جائحة كوفيد-١٩ بتنظيم دورات مختلفة لتبادل المعارف من خلال ندوات عبر شبكة الإنترنت في مختلف البلدان التي يعمل فيها.

الخدمات المصرفية للأفراد

تركز مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد على بناء أعمال مربحة ومستدامة في قطر والكويت والهند وتهدف إلى زيادة حصتها في السوق وحجم أنشطتها بصورة كلية. وقد مثّلت أزمة السيولة وارتفاع أسعار الفائدة وعمليات إعادة الهيكلة والتنظيم بمعظم القطاعات والأسعار التنافسية في الأسواق المحلية تحدياً لأعمال مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠١٨ . وفي خضم هذه التحديات، فقد تمكنت مجموعة الخدمات المصرفية لألفراد من المحافظة على أدائها إلى حد كبير في سوق تنافسية للغاية، وتمكنت بنجاح من زيادة الدخل من الرسوم كنسبة من إجمالي إيرادات المجموعة والاستمرار بنفس الوقت في البحث عن سبل جديدة لتخفيض نسبة التكلفة إلى الدخل وترحيل عمليات تنفيذ المعاملات من الفروع التقليدية إلى القنوات الإلكترونية المنخفضة التكلفة وتوظيف الأصول من أجل تعزيز قاعدة الإيرادات بالمقارنة مع التكلفة.

وتشمل مجموعة المنتجات والخدمات المالية للتجزئة في المصرف حسابات المعاملات والودائع، والرهون العقارية، والقروض الشخصية، وبطاقات الائتمان، ومنتجات التأمين. وتشمل الفئات الرئيسية للمنتجات ما يلي:

- الأصول – القرض الشخصي، والقرض الآلي، والقرض العقاري، والقروض مقابل الودائع، وما إلى ذلك.
- بطاقات الائتمان والمدفوعات، بطاقات الراتب D-Payroll ، الحوالات المالية.
- الخصوم – الحساب الجاري، حساب التوفير، حسابات توفير الدانة مع متغيرات متعددة للمنتجات، مخطط الرواتب، كشوف المرتبات، الودائع لأجل، الودائع المقدمة، الودائع المتكررة.
- التأمين المصرفي – التأمين على الحياة، التأمين العام.

تستهدف الخدمات المصرفية للأفراد القطريين والأجانب بأعدادهم الكبيرة وتنوعهم من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات وقنوات توصيل متعددة وعن طريق التركيز بشكل خاص على خدمة العملاء. هذا وتتكون قاعدة عملاء البنك من مواطنين قطريين ومقيمين، ويخصص ٦٠٪ من دفتر أصول التجزئة لعملائه القطريين.

وتقدم مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لعملائها من خلال قنوات تسليم متنوعة مثل الفروع والفروع الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة ومراكز الاتصال و أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الصراف الآلي المتنقلة وموقع التجارةالإلكترونية « سوق الدوحة». وكان بنك الدوحة من البنوك السبّاقة في قطر في تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف، والرسائل النصية القصيرة، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الجوال، وبطاقات الرواتب، وسوق التجارة الإلكترونية، وخدمة الدردشة عبر تطبيق واتساب للعملاء

كما قام بنك الدوحة بتحديث منصة خدمات بوابة الدفع الالكتروني عبر الإنترنت إلى خدمات بوابة الدفع من ماستركارد. وبلغت قاعدة عملاء بنك الدوحة في مجال التجارة الإلكترونية ٣٣٠ تاجراً في ديسمبر ٢٠٢٠.

وقد واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعية والرقمية، وطوّرت منصات تواصل كاملة عبر جميع نقاط الاتصال، واعتمدت أيضاً استخدام و سائل التواصل الاجتماعي للتعرف على تعليقات العملاء واقتراحاتهم. وبهدف الوصول إلى عملائها وفي إطار المبادرات الرقمية لتعزيز تجارب العملاء.

أطلق بنك الدوحة محفظته الرقمية Digital Wallet Easy Pay ، لتزويد عملاء الخدمات المصرفية للأفراد بخيار دفع مناسب. يمكن لمستخدمي Easy Pay تسديد مدفوعات رمز QR لدى تجار محددين وإرسال تحويلات مالية إلى شخص لشخص.

أكملت الخدمات المصرفية للأفرادالاستعاضة عن أجهزة الصراف الآلي الموجودة في الفروع بأجهزة صراف آلي متعددة المهام، ومع تركيب أجهزة الصراف الآلي للإيداع النقدي الجماعي، وتتم معالجة المزيد من معاملات الإيداع النقدي والشيكات من خلال أجهزة الصراف الآلي. في شهر ديسمبر ٢٠٢٠ ، تمت معالجة ٨٨٪ من جميع المعاملات النقدية(الودائع والسحوبات) من خلال شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك ؛ في حين أن ٣٠٪ من جميع ودائع الشيكات تتم عبر شبكة الصراف الآلي للبنك.

كان الهدف الأساسي لتحقيق الدخل من الفروع يتلخص في دفع عملية تفريغ المعاملات بشكل استراتيجي، والذي سينعكس في تحسين عائد الاستثمار من عمليات الفروع – هجرة العملاء إلى استخدام الشبكات البديلة للخدمات المصرفية للمعاملات. في هذا الصدد ، أطلق البنك منصة مصرفية عبر الإنترنت ومنصة مصرفية عبر الهاتف المحمول.

كانت الرقمية هي القناة الرئيسية لمعالجة المعاملات للعملاء. في ديسمبر ٢٠٢٠، تم تنفيذ ٨٦٪ من جميع المعاملات المالية المماثلة من خلال قنوات بنك دوحة الرقمية وقنوات الخدمة الذاتية، وبما يتماشىمع استراتيجية البنك الرقمية. وبهدف توفير حلول مصرفية إلكترونية أفضل، سيواصل بنك الدوحة الاستثمار في الخدمات الرقمية وإضافة خدمات جديدة إلى الأفراد والعملاء من الشركات.

ويهدف التاجر الذي يكتسب أعمالاً تجارية إلىاستقطاب التجار المحتملين الذين يحصلون على أرباح أعلى، أو على حجم تذاكر كبيرة من المشتريات أو حيث يكون تواتر المعاملات أعلى. وتخطط الوحدة لوضع جهاز نقطة بيع ذكي Smart POS ، في أوائل عام ٢٠٢١ لتكون الرائدة في السوق لتمكين معظم الحلول البديلة للدفع مثل NFC و Contactless ،و رمز QR ،و التعرف على الوجه ، اندماج ECR مع Lulu وغيرها. يتم تمكين غالبية أجهزة نقاط البيع المنتشرة في السوق بدون تلامس. وفي الوقت الراهن، يتوفّر لدى البنك برنامج لاستحواذ التّجار يضم أكثر من ٣٣٥٧ تاجراً، وقد قام بتركيب أكثر من ٥٩٦٠ نقطة بيع حتى ديسمبر ٢٠٢٠. وتواصل الوحدة في الحفاظ على علاقة جيّدة مع العملاء الحاليين وكذلك مع أولئك الذين تربطهم علاقة مؤسسية مع البنك.

وتتمثل استراتيجية البنك للحصول على بطاقات الائتمان في اقتناء العملاء ذوي دخل مرتفع ، بما في ذلك البيع عبر الحدود إلى عملاء الرياض وعملاء البنك الخاصين ، وإدخال بطاقات معدنية خاصة بشريحة معينة ، وعروض ترحيب من شركة ايفون ، وSTIP الذكية على بطاقات ائتمان،وتذاكر السفر، فضلا عن شراكات جديدة لبطاقات ائتمان ذات صلة.

كما يقدم البنك حلولاً شاملة لكشوف المرتبات لزبائن الشركات بناء على توجيهات على مستوى البلد من قبل مصرف قطر المركزي ووزارة العمل. ويتم إصدار بطاقة الرواتب للعمال ذوي الدخل المنخفض بناءً على طلب الشركة المعنية، ويمكن للعمال استخدامها في جميع أجهزة الصراف الآلي وآلات التشغيل. ويوفر البنك حاليًا حلولًا لكشوف المرتبات لحوالي ٣١٠٠٠ موظف وأكثر من ٣٠٠٠ صاحب عمل. وأسهم ذلك في زيادة أرصدة التزامات المصرف وأنشأ أساليباً جديدة للبنك لتقديم حلول شاملة للتأمين والتحويلات.

يقوم بنك الدوحة بتسويق مختلف الحلول التأمينية لعملائه من الأفراد والشركات سواء لتأمين العام أو التأمين على الحياة من خلال الشركاء المسجلين في قطر. وتعتمد استراتيجية التوزيع في المقام الأول فريق التأمين المصرفي والبيع المتبادل لعملاء البنك.

ودعماً لاستراتيجيته المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية عبر الحدود للأجانب المقيمين في دولة قطر، أبرم البنك اتفاقيات تعاون مع البنك الدولي العالمي (نيبال)، وبنك الحبيب (باكستان)، وبنك الثقة المتبادل (بنجلاديش)، وبنك الادخار الوطني (سريلانكا)، بنك جزر الفلبين (الفلبين)، وبنك البراكة التركس(تركيا). كما يتعاون البنك أيضاً مع شركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية (الهند)، وبنك بيروت (لبنان)، والبنك المركزي الفلبيني (الفلبين)، وبنك سيلان (سريلانكا). وستساعد فروع بنك الدوحة في الهند، والترتيبات في قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، في تعزيز مقتنيات حساب الروبية الخارجية لغير المقيمين من دول مجلس التعاون الخليجي.

بالنسبة لشريحة الهنود غير المقيمين، أطلق بنك الدوحة منتجات جديدة في الهند مثل التأمين المصرفي والمنتجات الاستثمارية بالتعاون مع شركة باجاج أليانز للتأمين على الحياة، وقروض الاسكان، وصناديق الاستثمار المشتركة، والعقود الآجلة مقابل العملات الأجنبية لغير المقيمين (FCNR) ، وتحويل العملات الأجنبية (FX)، ومنتج معزز لحسابات الرواتب، ومجموعة منشأة مسبقاً للعملاء (PGK).

صُنف بنك الدوحة ضمن أفضل ١٠ علامات تجارية داعمة في قطر لمكافحة جائحة كوفيد ١٩-، وقد استجاب على الفور منذ بداية تفشي الفيروس واتخذ تدابير استباقية للحفاظ على سلامة العملاء، مع الحفاظ على مستويات خدمة العملاء. وقد أتاح هذا فرصة للبنك لتسريع المبادرات المتعلقة برحلة التحول الرقمي، على سبيل المثال تشجيع العملاء على استخدام قنوات بديلة بدلاً من الزيارات الفعلية للفروع. أدى الانتشار السريع للقنوات الرقمية إلى زيادة بنسبة ٦٣٪ في المستخدمين النشطين وزيادة بنسبة ٢٧٪ في المعاملات المالية على القنوات الرقمية خلال عام ٢٠٢٠.

قنوات التوزيع التابعة لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

قنوات التوزيع التابعة لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد	
عدد الفروع في قطر	٢٣ فرعًا للخدمات المصرفية التقليدية
عدد الفروع الإلكترونية في قطر	٣ فروع إلكترونية في قطر
عدد مكاتب الدفع في الفروع	٣ مكاتب دفع في الفروع
الفروع الدولية	٦ فروع: دبي، أبو ظبي، مدينة الكويت، مومباي، كوتشي وتشيناي.
عدد أجهزة الصراف الآلي في قطر	٨٨ جهاز صراف آلي
أجهزة الصراف الآلي في الخارج	٨ أجهزة صراف آلي (٢ في دبي، ١ في أبوظبي، ٢ في الكويت و ٣ في الهند)

نطاقات منتجات بنك الدوحة ، والحزم الخاصة ، والمخططات ، والحملات

نطاقات منتجات بنك الدوحة ، والحزم الخاصة ، والمخططات ، والحملات

الحسابات	مخطط الادخار	ودائع لأمد محدد
الحساب الحالي	الدانة للتوفير	الودائع الثابتة مقدماً
حساب التوفير (الدانة)	الدانة يونغ سيفر	الودائع الثابتة
	توفير المرنة	وديعة التوفير الذكية
	خطط الدانة التوفيرية	حساب تحت الطلب
	حساب الدانة العائلي	الجنة

قروض	الحزم الخاصة	البطاقات
قرض شخصي	الريادة المصرفية المميزة	بطاقة ائتمان VISA Infinite Privilege المعدنية
القرض الشخصي – قرض الإيجار	الهنود غير المقيمين (NRI)	بطاقة فيزا الريادة إنفينيت ميتال الائتمانية
القرض الشخصي–قرض أجرة الطيران	لبناني غير مقيم (NRL)	بطاقة ائتمان فيزا بلاتينيوم
قرض الالي	سريلانكي غير مقيم (NRSL)	بطاقة ماستر كارد اللولو البلاتينية من بنك الدوحة
القرض السكني	فلبيني غير مقيم (NRP)	بطاقة ائتمان VISA Reward
قرض التعليم		بطاقة WPS المسبقة الدفع
قرض مقابل وديعة		مجموعة بطاقة ائتمان ماستركارد
قرض مرة أخرى إيداع NRE		
قرض الاكتتاب		

مخطط البطاقة / البرامج

- ٠٪ مخطط الدفع
- خطط تقسيط مرنة وخطط نقدية سريعة.
- الدفع بدون تلامس الاجهزة – اضغط وانطلق
- الحوالات على بطاقات الائتمان
- حملة بطاقة ايفون
- تطبيق الجوال المصرفي من بنك الدوحة "The Entertainer"
- كتابي قطر ٢٠٢١ (عرض ماستركارد)
- منصة الولاء أميال الدوحة ، برنامج استبدال أميال الدوحة
- عرض تذاكر سينما VOX & NOVA
- خدمة صف السيارات وتأمين السفر ودرع الائتمان وخدمات الكونسيرج
- الدخول إلى صالات المطارات حول العالم

الخدمات المصرفية الخاصة

تقدم وحدة الخدمات المصرفية الخاصة خدماتها للأفراد ذوي القيمة الصافية العالية. أسسّ بنك الدوحة شراكة مع بنك سنغافورة (BOS) للوصول إلى منصته الاستثمارية. الهدف هو إنشاء الأصول والحفاظ عليها. ويتمّ تصنيف المخاطر للعملاء باستخدام منهجية BOS من أجل إنشاء مجموعة من المنتجات المطابقة لتلبية احتياجاتهم.

وتشمل المنتجات الاستثمارية المعروضة أسواق المال ، وسندات درجة الاستثمار ، والعملات الأجنبية ، والأسهم ، والملاحظات المنظمة ، والصناديق ، وحلول الاستثمار من طرف ثالث. ومن خلال حافظات ثابتة وزارية تم إنشاؤها بعناية ، يمكننا توسيع نطاق النفوذ فضلا عن تمويل لومبارد.

باستخدام خدمات BOS ، يمكن لمصرف الدوحة أن يقدم إلى عملائنا التخطيط العقاري والخدمات الاستئمانية والتأمين على الحياة. ونحن نكمل هذا العرض ببطاقة فيزا معدنية خاصة بالخدمات المصرفية الخاصة (عن طريق الدعوة فقط).

الشرق للتأمين ذ.ذ.م

في عام ٢٠٠٧ ، تأسّست شركة الشرق للتأمين ،المعروفة سابقًا باسم شركة بنك الدوحة للتأمين المحدودة ذ.م.م، كجزء من استراتيجية بنك الدوحة الرامية إلى إنشاء مزود للخدمات المالية من "محطة واحدة"، وتقدم خدمات التأمين العام. الشّركة، هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الدوحة وهي مرخصة ومنظمة من من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

وقام مجلس الإدارة بتغيير اسم الشركة إلى شركة "شرق للتأمين" من أجل إعطاء هوية علامة تجارية جديدة في السوق. وقد صنّفت شركة شرق للتأمين من قبل شركة ستاندرد آند بورز ضمن فئة "BBB" (ائتمان الطرف المقابل والقوة المالية لشركة التأمين)، وهي شركة حاصلة على شهادة "آيزو ISO ٩٠٠١: ٢٠١٥ ".

تسهّل شركة شرق للتأمين إدارة الحماية العامة من مخاطر التأمين لكل من العملاء التجاريين والشخصيين من خلال حلول تأمين شاملة، وتأمين خدمات مطالبات مجانية. وتُدعم الشّركة فريق من شركات إعادة التأمين المصنفة من الفئة "ألف" للحد من مخاطر "الدفع" على مطالبات التأمين الكبيرة. ويشمل زبائن شركة شرق للتأمين شركات قطرية كبيرة ، فضلا عن مؤسسات حكومية.

وتقدم الشركة مجموعة واسعة من منتجات التأمين ، بما في ذلك التأمين على جميع المخاطر ، والتأمين على الممتلكات والمعدات ، والتأمين على المسؤولية العامة ، والتأمين الطّبي الجماعي والتأمين على السيارات. ويتم تسويق هذه المنتجات من خلال مجموعة متنوعة من قنوات التوزيع للعملاء من المصارف وغير المصارف ووسطاء التأمين، مع تركيز شركة "شرق للتأمين" في المقام الأول على على تقارب قاعدة عملاء البنك من خلال خدمات الاستشارات / المنتجات الخاصة بالمخاطر.

في السنوات القادمة، ستركز شركة شرق للتأمين على بناء علامة تجارية فريدة من نوعها ، والتي ستكون عنصرًا مهمًا في بناء ثقة المستهلك ، وولائه، وسمعته المهنية مع توسعنا في السوق.وتقوم الشركة بوضع استراتيجية جديدة للتسويق والتحول الرقمي لتحقيق أقصى قدر ممكن من فرص قنوات التوزيع الداخلية والخارجية.

بالإضافة إلى تقديم عروض قيمة تنافسية للعملاء ، ستواصل "شرق للتأمين" بذل جهودها مركزة على إطارها القوي لإدارة المخاطر، وضوابط التأمين، وملاءمة رأس المال، على نحو ما يتضح من تقييماتها ورفع مستوى اعتماد المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الخدمات المصرفية الإسلامية

تم إيقاف الخدمات المصرفية الإسلامية في عام ٢٠١١ وذلك امتثالاً للتعليمات رقم ٣١٣ / ٢٧٣ / ٢٠١١ الصادرة عن مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ ٣١/١/٢٠١١ التي تحظر على البنوك التقليدية الدخول في أي أعمال مصرفية إسلامية جديدة. هذا وقد قررت الإدارة الاحتفاظ بمحفظة البنك الإسلامية الحالية إلى حين الانتهاء من التعاقدات المتعلقة بها.

مجموعة إدارة المخاطر

تعمل مجموعة إدارة المخاطر في بنك الدوحة من خلال إطار عمل لإدارة المخاطر يمتدّ على نطاق المؤسسة ككل ويترأسها رئيس المخاطر. ويتضمن هذا الإطار على الأنشطة والأدوات والأساليب وهيكل الحوكمة التي تكفل وجود فهم واضح لجميع المخاطر التي تم تحديدها ووضع التدابير المناسبة لرصد إجراءات التخفيف والتوصية بها للجان أو السلطات المناسبة. وتقوم المجموعة وبشكل مستمر بمراقبة المخاطر والعمليات في البنك على المستوى الكلي لتحديد وتقييم وقياس وإدارة التهديدات المحتملة والإبلاغ عنها للجان / السلطات المعنية التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى الرئيس التنفيذي، وتتم بصورة منتظمة مراجعة/ تعديل سياسات ونماذج و أدوات و أنظمة إدارة المخاطر من أجل تحسين إطار العمل وعكس التغيرات الحاصلة في السوق.

وتتبع مجموعة إدارة المخاطر بصورة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وبصورة غير مباشرة إلى لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك والتي تتبع بدورها بصور مباشرة إلى مجلس إدارة البنك. إن إدارة المخاطر مخولة بشكل مستقل أن ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر على عاتق كافة المستويات في البنك بدءًا من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ووصولاً إلى كل رئيس من رؤساء وحدات الأعمال مسؤول المخاطر. وتتوزع هذه المسؤوليات بحيث تتخذ القرارات المتعلقة بالمخاطر مقابل العائدات من قبل المستوى الإداري الأنسب أي ذاك الذي يكون معنيًا عن كثب بمجال العمل الذي يتم اتخاذ القرار بشأنه، على أن تخضع تلك القرارات للمراجعة والنقاش البناء. كما يتضمن إطار عمل إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل منهجاً واضحاً ومتناسقاً و شاملاً وفعالاً لإدارة جميع المخاطر.

ويحدد أيضاً الأنشطة الرئيسية المطلوبة من جميع الموظفين ضمن إطار عمل المخاطر المؤسسي والبيئة الرقابية لدى بنك الدوحة، كما ويبين متطلبات محددة من المسؤولين الرئيسيين مثل رئيس المخاطر والرئيس التنفيذي، ويرسم إطار العمل الكلي للحوكمة المصمم لدعم التشغيل الفعّال.

ونظراً لأن المسؤولية عن مخاطر البنك تقع بشكل مباشر على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فقد حدد المجلس مستوى المخاطر المقبولة بالبنك " Risk Appetite ". ويحدد إطار المخاطر المقبولة الحد الأدنى للمخاطر من الناحية الكمية والنوعية وحجم استيعابها وتحملها. ولهذا تهدف استراتيجية المخاطر إلى تحقيق التوازن ما بين المخاطر من ناحية وبين تحقيق الإيرادات المستدامة من ناحية أخرى لضمان تحقيق أهداف البنك. ولذلك، عيّ المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال ووضع السياسات والإجراءات، والسقوف، والحدود الدنيا، ومستويات الصلاحية، واللجان، وآلية المراجعة، والضوابط، والمسؤوليات من أجل إدارة المخاطر من خلال إطار عمل مشترك ومتكامل.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات و إطار عمل إدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ هذا الإطار وتوجيهه من خلال لجان إدارية عليا مختلفة يرأسها الرئيس التنفيذي كاللجنة التنفيذية المنبثقة عن الإدارة، ولجنة الائتمان المنبثقة عن الإدارة، ولجنة الاستثمار، ولجنة الموجودات والمطلوبات. و إلى جانب اللجان الإدارية، تتولى لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر المنبثقة
عن مجلس الإدارة مراجعة الملاحظات والنتائج التي ترد في تقارير إدارة المخاطر وتقارير إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي وإدارة الالتزام ومفتشي المصرف المركزي لتقييم كافة التعرضات للمخاطر على المستوى المؤسسي في كافة مجالات الأعمال والدعم.

لجنة إدارة المخاطر:

ونظراً لتفشي جائحة كوفيد١٩-، تمّ إنشاء العديد من "فرق العمل" لقياس وإدارة المخاطر المختلفة بطريقة فعالة وموضوعية.

وخلال الأعوام الماضية حدثت تغييرات جوهرية بالقوانين والتعليمات التنفيذية المنظمة لعمل البنوك وفرضت عليها إجراء اختبارات لقياس قدرتها على التعامل مع سيناريوهات الضغط الشديد واختبار إطار عمل الحوكمة بشأن التخطيط الرأسمالي بما في ذلك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وإطار عمل اختبار التحمل بالإضافة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، بحسب إرشادات مصرف قطر المركزي.

يتعين على البنك إعداد تقرير شامل عن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتعبئة جميع النماذج والجداول وفقاً للتوجيهات الجديدة وذلك بالاستناد إلى البيانات المالية الموحّدة والمدققة كما في٣٠ سبتمبر من كل عام. وبالتالي، يحرص البنك على تزويد السادة/ مصرف قطر المركزي بهذا التقرير في ١٥ ديسمبر من كل عام.
ووفقاً إلى هذا التقرير، يقوم المصرف المركزي بدراسة وتقييم العبء الرسمالي الإضافي المعتمد للسنة القادمة والذي يتعين على البنك إيقاءه ضمن السقف الكلي للحدّ الأدنى لمعدّل كفاية رأس المال CAR طوال الفترة.

وتتضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال تقييماً داخلياً للمخاطر الهامة مثل مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الدول، ومخاطر التركزات الائتمانية، ومخاطر التركزات القطاعية، والمخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة، والمخاطر المتبقية، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة. كما يتضمن التقييم احتساب الأثر الكمي لهذه المخاطر على كفاية رأسمال البنك. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على خطة رأس المال، والتقديرات المالية، وتحديد ومواءمة مستوى قبول المخاطر، واختبارات الضغط، وتحليل السيناريوهات، وتحديد كافة المخاطر التي قد تؤثر على البنك. وبالنظر إلى طبيعة عمليات البنك والمخاطر المادية المحيطة بها، فقد تم إعداد تقييم شامل لرأس المال للوصول إلى مستوى الزيادة المطلوبة برأس المال بغرض مواجهة مثل هذه المخاطر المحدّدة ضمن الدعامة الثانية من مقررات بازل ٢.
وعلاوة على ذلك، حدّد مصرف قطر المركزي تعليمات مفصلّة لحسابات بازل الثالثة لكفاية رأس المال وفقاً لقواعد لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS).وقد اعتمد المصرف إطار عمل بازل الثالث، وبدأ في الإبلاغ عن نسبة كفاية رأس المال وفقاً له، على أساس ربع سنوي ، إلى المصرف المركزي القطري.

تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) نموذجاً جديداً لاحتساب مقدار انخفاض القيمة بشكل يسهم في التسجيل المبكر للخسائر الائتمانية على عكس المعيار السابق الذي كان يتطلب تسجيل الخسائر بعد تكبدها. ويقدّم المعيار المحاسبي الجديد إرشادات توجيهية فيما يتعلق بالنواحي الثلاث التالية:

01 تصنيف وقياس الأدوات المالية

02 انخفاض قيمة البيانات المالية

03 التحوّط

وبموجب المعيار الجديد، يُتوقع من البنك تكوين مخصصات مقابل جميع الأصول المالية التي تعتبر ديونا بطبيعتها (بما في ذلك الودائع لدى البنوك، والاستثمارات، والذمم المدينة، والقروض والسلف، والبنود المدرجة خارج الميزانية العمومية) منذ اليوم الأول لتسجيلها. وينطبق ذلك أيضاً على الأصول السليمة المتوقع استرداد قيمتها بالكامل.

أصدر السادة/ مصرف قطر المركزي توجيهاته التنظيمية الخاصة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) مطالبًا جميع البنوك بضرورة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL"بانتظام وتقديم تقرير ربع سنوي عن أثر تطبيق المعيار على الأصول المصنّفة ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى أرقام نهاية الربع.

- يتطلب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) أيضاً إفصاحات نوعية وكمية شاملة بخصوص النموذج المعتمد من قبل البنك للخسائر المتوقّعة بما في ذلك الافتراضات والمدخلات والأساليب المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وحركة المخصصات و إفصاحات إضافية تتعلق بمخاطر الائتمان.
- كما يستوجب تطبيق المعيار مشاركة الموظفين المعنيين بالحوكمة ومسؤولي الإدارة العليا بغرض التأكد من تطبيق البنك للممارسات الصحيحة المتعلقة بمخاطر الائتمان (بما فيها تطبيقه لنظام فعال للرقابة الداخلية) وذلك لتحديد المخصصات الكافية للخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩(و سياسات البنك المعتمدة والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن السادة/ مصرف قطر المركزي.

مراقبة إطار إدارة المخاطر

تمت مناقشة المخاطر الرئيسية المرتبطة بالأعمال المصرفية بالتفصيل في الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان:

وتعني المخاطر الناتجة عن عدم اكتراث المقترض بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك أو أنه أصبح غير قادر على الوفاء بها، مما يعرض البنك إلى خسائر فعلية أو خسائر محتملة مصحوبة بتراجع بجودة الائتمان الممنوح للهؤلاء المقترضين أو الأطراف المقابلة و/ أو انخفاض في قيمة الضمانات التي يحتفظ بها البنك.

ولهذا فإن تحديد وقياس وإدارة المخاطر هي من الأولويات الاستراتيجية للبنك، وتتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تقييم شامل ومنظم للائتمان بالإضافة إلى الحصول على الضمانات اللازمة عند الضرورة، هذا بالإضافة إلى الرقابة المستمرة للسلف على مستوى الحساب والمحفظة ككل.

وبالرغم من أن المسؤولية الكلية المتعلقة بإدارة المخاطر على المستوى المؤسسي الكلي تقع على كاهل مجلس الإدارة إلا أنه تم تفويض مسؤولية تحديد المخاطر في التسهيلات الائتمانية للبنك إلى لجنة الائتمان التابعة للإدارة، وتتولى هذه اللجنة مراجعة ما يلي واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها:

- المدى الذي يمكن أن يتحمله البنك من مخاطر الائتمان، مع الوضع في الاعتبار قاعدة رأس المال وقدرة البنك على امتصاص الخسائر ونسبة المخاطر إلى العوائد واحتمالية التعثر... إلخ.
- محفظة الائتمان، بما في ذلك التركزات الائتمانية واتجاهاتها والمخصصات وجودة المحفظة والمتطلبات وفقا لاستراتيجية الائتمان والمخاطر المقبولة.
- سقوف التركزات الائتمانية في المحفظة بالمقارنة مع السقوف المحددة من قبل الجهات الرقابية والسقوف الداخلية المحددة للأطراف المقابلة والقطاعات الاقتصادية المختلفة والمناطق الجغرافية والدول الأجنبية وتصنيفاتها إضافة إلى درجة الضمانات.
- التسهيلات الائتمانية المتعثرة (الحسابات الموضوعة تحت المراقبة والحسابات تحت التسوية) ومتابعة الإجراءات التي يتم اتخاذها لحماية مصالح البنك.

- كفاية المتطلبات المتعلقة بتكوين مخصصات خسائر القروض.
- وضع هيكل لحدود وصلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.
- اعداد سياسات و إجراءات ائتمانية مفصلة إضافة إلى المبادئ التوجيهية والفصل الصحيح بين الواجبات، ووضع حدود واضحة لصلاحيات الموافقة على الائتمان والمراجعة الدورية من قبل المدققين الداخليين والخارجيين بما يضمن وجود بيئة من الضوابط والتوازنات داخل البنك.
- وبهدف الانتقال بالبنك إلى المرحلة التالية ومن أجل الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) التوجهات المستقبلية predictive scoring model لاستخدامه عند منح التسهيلات الائتمانية للأفراد بهدف تعزيز إجراءات العناية الواجبة، وقد تعاقد البنك مع البائع واشترى البرنامج ونفذ الأمر نفسه.
- وخلال العام، بدأ البنك في تحديث نظام التصنيف الداخلي الحالي لإقراض الشركات عبر ميزات متقدمة لتصنيف تدفق عمل وعملية الموافقة مع تقارير المحفظة اللازمة للتحليل. كما قام البنك بتعيين واحدة من أكبر أربع شركات استشارية لمراجعة سياسات وممارسات الإقراض الحالية والتوصية بالتحسينات اللازمة لوجود بيئة ائتمانية قوية ومنظمة ومتكاملة باعتبارها حجر الأساس في البنية التحتية لإدارة مخاطر الائتمان في بنك الدوحة والتي تغطي العمليات المحلية والدولية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل فعال. كما قام البنك بتنفيذ نموذج العائد على رأس المال المعدّل (RAROC) لتسعير قروضه وسلفياته.
- تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الائتمان على مستوى البنك ككل والتخفيف منها "ما أمكن ذلك" والإبلاغ عنها بصفة مستمرة على مستوى العميل وعلى مستوى المحفظة.
- إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة تقع ضمن حدود المخاطر
- المقبولة لدى البنك والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بما في ذلك السقف الخاص بالمقترض والمجموعة، تصنيف المقترضين، تحليل المحفظة، سقوف الأطراف المقابلة، والتركزات الائتمانية، بهدف قياس مخاطر الائتمان و إدارتها بفاعلية.
- مراجعة وتقييم التسهيلات الائتمانية مع هيكل حدود وصلاحيات الموافقة قبل الالتزام بمنحها للعملاء.
- التأكد من اكتمال الوثائق وكفاية الضمانات من خلال إدارة الائتمان وفقاً لشروط الموافقة قبل منح التسهيلات الائتمانية للعملاء.
- مراقبة التركزات الائتمانية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والمواقع الجغرافية والأطراف المقابلة.
- المراقبة الاحترازية والفعالة للحسابات من حيث جودة الموجودات، والكشف الفوري والمبكر عن أي عوامل سلبية/ مؤشرات تحذيرية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور إمكانيات التحصيل والاسترداد.
- إشراك وحدات الأعمال في مرحلة مبكرة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة.
- مراقبة الالتزام بالحدود الائتمانية المتفق عليها للأطراف والقطاعات والدول وغيرها بشكل مستمر ومراجعة السقوف وذلك حسب استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.
- مراجعة عروض الأعمال في ضوء أداء المحفظة وخطورة المخاطر التي تنطوي عليها، وتقديم التوصيات اللازمة للحد منها وذلك من أجل تسجيل أعمال مصرفية ذات جودة عالية قبل إطلاق المنتجات الجديدة..

مخاطر السيولة:

وتعني احتمالية عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته المستحقة تجاه الأطراف الأخرى، ولهذا تبرز مدى أهمية الإدارة والتخطيط الجيدين للسيولة حتى يتمكن البنك من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى بصورة دائمة. ولهذا يقوم قسم الخزينة بالعمل بشكل وثيق مع إدارة المخاطر المالية والإدارات الأخرى لتحليل وفهم المتطلبات الرئيسية للسيولة، وهناك تفاعل وحوار مستمر بين هذه الأطراف لبحث وفهم التغيرات في مركز البنك الناشئة عن أنشطة الأعمال والأوضاع في السوق.

كما تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي تجتمع بشكل منتظم بوضع الإطار العام لعمل إدارة الخزينة حتى يكون البنك قادراً على مواجهة التزاماته المالية في أي وقت. وفي ظل الأزمات قد تتأثر قدرة البنك على إدارة متطلبات السيولة بسبب زيادة تكلفة مصادر الأموال أو صعوبة استقطاب فرص أعمال التمويل التجاري. كما أن الخلل الذي قد يحدث في الأسواق قد يؤثر على سيولة الاستثمارات. ولهذا يوجد لدى البنك إطار عمل شامل لإدارة السيولة على المستوى المؤسسي لإدارة مخاطر السيولة على المجموعة ككل، ويحدد هذا الإطار مخاطر السيولة المقبولة على مستوى المجموعة من خلال وضع حدود وسقوف لها. ويتم رفع تقارير أسبوعية إلى لجنة الموجودات والمطلوبات حول مدى الالتزام بهذه السقوف.

ومن ضمن إجراءات إدارة مخاطر السيولة، يحرص البنك في كل الأوقات أن يكون لديه تمويل كاف من مصادر مختلفة. إن توسيع قاعدة الودائع وتنوعها والتقليل من الاعتماد على الودائع الكبيرة للحدّ من مخاطر التركز والاحتفاظ بخليط مناسب من الودائع ذات الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة بما فيها الودائع ذات التكلفة المنخفضة تعتبر من معايير القياس التي يعتمد عليها البنك للاحتفاظ بقاعدة مناسبة للودائع. هذا ويعتمد البنك على تنبؤات ومؤشرات كمية متعددة لإدارة مخاطر السيولة.

كما ويحتفظ البنك بقدر كاف من الأصول السائلة العالية الجودة يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. وتقضي سياسة السيولة في البنك ضرورة الاحتفاظ بمجموعة من الأصول السائلة يمكن الوصول إليها بسهولة في الأزمات، هذا عدا عن أن لدى البنك ترتيبات مع العديد من البنوك العالمية لتوفير النقد في حالة الضرورة. ويخضع مركز السيولة في البنك إلى الفحص تحت سيناريوهات مختلفة من الضغط بهدف تقييم الآثار المحتملة على السيولة، وبدورها تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بتقييم مركز السيولة بصورة دورية. وتعتمد هذه السيناريوهات على الأحداث التاريخية والافتراضية. والنتائج التي يتم الحصول عليها من هذه التجارب ذات فائدة كبيرة في تحديد مخاطر السيولة المستهدفة. ولقد صدر ال ثسادة/ مصرف قطر المركزي توجيهات لكافة البنوك العاملة في قطر للالتزام بالنسب المحددة لتغطية السيولة و صافي التمويل المستقر.

بالإضافة إلى ذلك يوجد لدى البنك مصادر متنوعة للتمويل وخطة لإدارة السيولة لكل ربع سنة توضح بالتفصيل كيفية إدارة السيولة في الأوقات الضاغطة وخيارات السيولة التي خطط البنك لها. وعقب الأزمة الدبلوماسية الراهنة، قدّمنا خطة الطوارئ الخاصة بالسيولة إلى السادة/ مصرف قطر المركزي للفترة المتبقية من العام بغرض التخفيف من مخاطر السيولة. وبما أنه لا يمكن التكهن بحدوث مثل هذه الأحداث بصورة مسبقة، فقد تم تصميم خطة الطوارئ هذه لتتسم بالمرونة الكافية بحيث توفر أكثر من خيار يمكن اللجوء إليه خلال أزمات السيولة. كما قام البنك بتطبيق نظام لإدارة الموجودات والمطلوبات لتوفير توجيهات آنية فيما يتعلق بعدم تطابق آجال الاستحقاقات ونسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وغيرها والذي بدوره سيساعد في إدارة الميزانية العمومية للبنك.

ويمكن إيجاز الأدوات التي يتضمنها إطار عمل إدارة مخاطر السيولة في البنك فيما يلي:

- ✓ مستوى قبول مخاطر السيولة
- ✓ السقوف الإحترازية
- ✓ اختبارات التحمل
- ✓ مؤشرات التحذير المبكر
- ✓ احتياطي السيولة
- ✓ خطة طوارئ أزمات السيولة

مخاطر السوق:

وهي المخاطر التي تتمثل في الخسائر التي قد تنجم عن التغيرات غير المتوقعة في الأسعار المالية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف واسعار الأسهم والسلع. ويمتلك البنك نظامًا فعالاً لإدارة المعلومات لإبقاء الإدارة ولجنة الاستثمار على إطلاع دائم بالتغيرات في مخاطر السوق وآثارها على النتائج المالية للبنك. وتعتبر مخاطر أسعار العملات ومخاطر أسعار الفائدة من أبرز مخاطر السوق التي تؤثر على البنك. وفيما يلي نورد التفاصيل الخاصة بتلك المخاطر:

مخاطر أسعار العملات:

إن أكبر عملة أجنبية رئيسية يتعرض البنك لمخاطرها هي الدولار الأمريكي. وحيث أن سعر الدولار مقابل الريال القطري ثابت ف إن هذه المخاطر تعتبر منخفضة إلا إذا تم إعادة النظر في سعر الارتباط بين العملتين. ومن أجل مراقبة مخاطر العملات يقوم البنك بالإجراءات التالية:

- وضع سقوف للتعامل خلال اليوم وخلال الليل لكل عملة.
- وضع سقوف لوقف الخسائر الخاصة بالمتاجرة في العملات "القطع الأجنبي".
- مراقبة مراكز العملات يوميًا.
- عمل تحليل شهري للفجوات الخاصة بالعملات بما فيها عقود البيع والشراء الآجلة.
- إعداد تقرير يومي عن إجمالي الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية باستثناء الالتزامات الطارئة.
- وضع سقوف للمتعاملين بالقطع الأجنبي لتفادي تجاوز الحدود المسموحة لمراكز العملات، علماً بأن هذه السقوف يتم مراقبتها بصورة فورية.
- إعادة تقييم كافة مراكز العملات الأجنبية القائمة بما فيها الصفقات الفورية والآجلة والتبادلية على أساس يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة من احتمالات التغير في أسعار الفائدة والتي من شأنها أن تؤثر على قيمة الأدوات المالية أو أرباح البنك المستقبلية. ويتم تقييم هذه المخاطر من منظورين مختلفين أحدهما يتعلق بمحفظة الاستثمار بأدوات الدخل الثابت لدى البنك والآخر يتعلق بكامل موجودات ومطلوبات البنك.

• مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بمحفظة الاستثمار بأدوات الدخل الثابت

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بمحفظة الاستثمار بأدوات الدخل الثابت من تقلب أسعار الفائدة والتي تسهم في تغيير القيمة العادلة لمحفظة الاستثمار بأدوات الدخل الثابت لدى البنك.

هذا ويتم تحليل محفظة السندات بشكل يومي، ويتم تقييم مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بتلك المحفظة بناءً على المدة المعدّلة للمحفظة بحسب ما تراه لجنة الاستثمار مناسبًا بعد تقييم حركة أسعار السوق والقيمة الوقتية للدولار (DV01). ويُبقي البنك على المدة الخاصة بمحفظته ضمن الحدود المسموحة. وتقوم إدارة المخاطر بتحليل كل طلب من طلبات الاستثمار بشكل منفصل، ويتم تحديد وتخفيف مخاطر السوق المحتملة قبل تقديم عرض الاستثمار إلى لجنة الاستثمار للمراجعة والموافقة. كما تحدد سياسة التحوط لدى البنك إطار العمل الذي يجب اتباعه للتحوط لمخاطر أسعار الفائدة و إبلاغ لجنة الاستثمار حول نسبة التحوط بانتظام وذلك لتحديد مدى كفاية التحوط والمحافظة على القيمة العادلة للمحفظة ضمن السقوف المتفق عليها

• مخاطر أسعار الفائدة على مستوى البنك ككل:

يتعرض البنك إلى مخاطر أسعار الفائدة نتيجة الفجوات أو عدم المواءمة بين الموجودات والمطلوبات، هذا بالإضافة إلى الأدوات المالية خارج الميزانية التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها خلال فترة محددة. وتقوم إدارة المخاطر المالية بتقييم الإيرادات المعرضة للمخاطر والقيمة الاقتصادية للأسهم بشكل منتظم وعرض النتائج على لجنة الموجودات والمطلوبات، ولاسيما في ضوء أي عمليات تحريك لأسعار الفائدة من قبل الجهات التنظيمية الأمريكية أو المحلية والعمل على تعديل تسعير الموجودات المالية لدى البنك حسب الاقتضاء. وبما أن معظم الموجودات المالية للبنك مثل القروض والسلف تتضمن خيار إعادة التسعير، يتم التحوّط طبيعيًا لمخاطر أسعار الفائدة في ضوء إعادة التسعير الفوري للودائع والقروض

و إضافة إلى ذلك يدير البنك مخاطر أسعار الفائدة من خلال مطابقة عمليات إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات عبر و سائل متعددة مع الالتزام بالسقوف المحددة للفجوات. وقد تم ربط القروض بالعملات الأجنبية ب سعر الليبور (أحد أشهر مؤشرات القياس المستخدم لأسعار الفائدة) ويتم إعادة تسعيرها بانتظام للحد من المخاطر المصاحبة لأسعار الفائدة.

كما تتطلب توجيهات الدعامة الثانية لبازل الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة احتساب الأعباء الرأسمالية عند مستوى التغير في أسعار الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس لستة سيناريوهات لحركات أسعار الفائدة وبما يتوافق مع صافي إيرادات الفائدة والقيمة الاقتصادية للأسهم بحسب ما ورد في تعميم السادة/ مصرف قطر المركزي الصادر في ٢٠١٩ بخصوص رأس المال بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة على دفاتر البنك. وقد قام البنك بتطبيق مقاييس/معايير خاصة ب "الإيرادات المعرضة للمخاطر" و "القيمة الاقتصادية للأسهم"، ويعمل على قياسها ومراقبتها بشكل أسبوعي وعرض النتائج على لجنة الموجودات والمطلوبات.

اختبارات التحمل:

تشكل اختبارات التحمل على مستوى البنك ككل جزءًا لا يتجزأ من عملية مراجعة المخاطر وتقييمها، حيث توفر هذه الاختبارات معلومات حول السلامة المالية ومنظومة المخاطر لدى البنك، كما توفر أيضاً علامات تحذير مبكرة للتهديدات المحتملة لرأس مال البنك. ويعتمد بنك الدوحة إطار عمل شامل لاختبارات التحمل وفقاً لتعليمات السادة/ مصرف قطر المركزي.
وقد تم إعداد سياسة اختبارات التحمل لدى البنك بحيث تتماشى مع المستوى المقبول للمخاطر إضافة إلى التعليمات التنظيمية ونماذج اختبارات التحمل الداخلية. وقد تم صياغة النماذج الداخلية لتكون مكملة ومعزّزة للنماذج التنظيمية، من أجل قياس أثر التغييرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية على عدد من المحددات المختلفة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- جودة الموجودات خلال الأزمات
- مخاطر التركز
- مخاطر السيولة بما في ذلك احتياطي السيولة
- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر السوق فيما يتعلق بالاستثمارات
- مخاطر العملات
- مدى كفاية تغطية الضمانات في ظل انخفاض أسعار العقارات
- النسب الإشرافية في أوقات الأزمات

ويقوم البنك بشكل خاص بقياس أثر السيناريوهات المختلفة على نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة والأرباح بعد الضرائب والعائد على الأصول ونسبة الأصول السائلة ومتطلبات السيولة الإضافية.
ويتم إجراء اختبارات التحمل بصورة منتظمة وتفصيلية وتستخدم فيها سيناريوهات الأوضاع المقبولة و سيناريوهات الأوضاع الخطيرة على حد سواء، وتعرض نتائج الاختبارات على لجنة الموجودات والمطلوبات

بشكل شهري وعلى مصرف قطر المركزي بصورة نصف سنوية. تم تعديل إطار العمل الداخلي لاختبارات التحمل بناءً على متطلبات السادة/ مصرف قطر المركزي الواردة في التعميم الخاص بعملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال الصادر في شهر مارس ٢٠١٦ الذي يتضمن إجراء اختبارات تحمل على مستوى المؤسسة ككل بالإضافة إلى إجراء اختبارات تحمل عكسية.

مخاطر التشغيل:

هي مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والنظم الآلية والموارد البشرية أو بسبب أحداث خارجية. يعتبر البنك معرضاً للعديد من المخاطر التشغيلية ومن ضمنها:

- أنشطة الاحتيال الداخلية والخارجية
- عدم كفاية العمليات والضوابط والإجراءات أو أي خلل فيها
- تعطّل الأنظمة الأساسية للبنك وتوقف الخدمات
- محاولة أحد الأطراف الخارجية منع وصول الخدمة إلى المستخدمين أو العبث بالبنية التحتية الداعمة لمثل هذه الخدمة
- مخاطر الهجمات السبرانية التي تزعزع أو تخرّب الأنظمة
- المعلوماتية لدى البنك

مخاطر انقطاع الأعمال الناجم عن حوادث خارجة عن السيطرة سواء كلياً أو جزئياً مثل الكوارث الطبيعية والأعمال الإرهابية أو انقطاع الخدمات العامة وغيرها التي قد تتسبب في وقوع خسائر أو عرقلة تقديم

وتتغير المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك باستمرار، ولذلك يتخذ البنك من جانبه كل ما يلزم للتكيف مع هذه التغييرات من أجل تفادي مخاطر الخسائر.

تقع المسؤولية الأساسية في إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام بالمتطلبات الرقابية على عاتق وحدات الأعمال والوحدات الوظيفية التي تنشأ فيها المخاطر. ويوجد لدى البنك إطار عمل محدد لمخاطر التشغيل ووظيفة مستقلة لها بالبنك. كما تقع عليها مسؤولية إنشاء والحفاظ على إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية ومراقبة مستوى الخسائر التشغيلية وفعالية بيئة الرقابة.

كما أن رئيس إدارة المخاطر التشغيلية عضو في لجنة مخاطرالتشغيل، ويرفع تقاريره بشكل مباشر إلى رئيس مجموعة المخاطر في البنك. وتقوم لجنة مخاطر التشغيل بمراقبة تطبيق إطار عمل فعال لإدارة المخاطر واستخدام الأنظمة والممارسات والسياسات والإجراءات المناسبة للتحقق من مدى فاعلية تحديد المخاطر وقياسها وتقييمها وآلية رفع التقارير والمراقبة ضمن المجموعة.

لدى البنك سياسات وإجراءات مفصلة وأدوات إدارة المخاطر التشغيلية والتي يتم تحديثها بانتظام لضمان تطبيق آلية رقابة داخلية قوية للبنك. يراقب البنك عن كثب ويراجع التوصيات المختلفة الصادرة عن لجنة بازل بشأن "الممارسات السليمة للإدارة والإشراف على المخاطر التشغيلية" لكي يتم تنفيذها. كما يواصل البنك الاستثمار في استراتيجيات إدارة المخاطر والتخفيف منها، مثل بنية تحتية قوية للتحكم، وإدارة استمرارية الأعمال أو من خلال آليات تحويل المخاطر مثل التأمين والاستعانة بمصادر خارجية. وكانت هناك جهود كبيرة لتبسيط عمليات إدارة المخاطر التشغيلية ، والإجراءات والأدوات لتقديم المزيد من الرؤى الاستشرافية بشأن المخاطر وتعزيز ثقافة الرقابة في المؤسسة.

خلال عام ٢٠١٧ ، تم تنفيذ نظام إدارة المخاطر التشغيلية ("ORM System") لدعم تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية ، وتقييم الرقابة ، وإدارة الخسائر، وإصلاح الإصدارات، ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية ، وأنشطة الإبلاغ عن المخاطر. مكّن هذا النّظام البنك من استبدال عمليات إدارة المخاطر التشغيلية اليدوية والمنعزلة بنهج آلي يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية والتّعاون. يساعد نظام ORM في جمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية وتحويلها إلى معلومات استخبارية عن المخاطر الحاسمة لتعزيز عملية صنع القرار.

بالإضافة إلى ذلك ، يقوم قسم التدقيق الداخلي باجراء تقييما مستقلا للأداء الفعلي للإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية. يجب على كل قطاع من قطاعات الأعمال أن ينفذ عملية تشغيلية للمخاطر تكون متسقة مع متطلبات هذا الإطار.

وتتضمن الخطوات الأساسية لإدارة مخاطر التشغيل ما يلي:

- توفير برامج فعّالة للموظفين وتوثيق العمليات/الإجراءات في ظل وجود الضوابط المناسبة لحماية موجودات وسجلات البنك، إجراء عمليات المطابقة والتسويات للحسابات والمعاملات بصورة منتظمة وفعالة، إجراءات تقديم المنتجات الجديدة، ومراجعة عمليات الإسناد الخارجي و أمن نظم المعلومات، والفصل بين الواجبات وأنظمة التقارير المالية. وما هذه الإجراءات إلا جزء من الإجراءات المتبعة لدى البنك في إدارة مخاطر التشغيل على المستوى المؤسسي.
- إجراء التحقيقات اللازمة ورفع التقارير المتعلقة بحالات المخاطر (الخسائر التي تكبدها البنك والخسائر التي كاد أن يتكبدها والخسائر المحتملة)، حيث أنها تساعد في تحديد الأسباب الجذرية ووضع الخطط التصويبية المناسبة لتقليل تكرار حدوث مثل هذه المخاطر. كما ويتم تحليل حالات المخاطر لتحديد أسبابها الجذرية والإبلاغ عنها والحد منها وتسجيلها ضمن قاعدة بيانات مركزية ومن ثم يتم رفع تقارير ربع سنوية عنها إلى مجلس الإدارة.
- إعداد "تقييم ذاتي للمخاطر" لدى كافة وحدات الأعمال والدعم بما في ذلك الشركات التابعة والفروع الخارجية. ويؤدي هذا الأسلوب إلى الوصول إلى فهم مفصل للمخاطر الكامنة والقائمة من خلال تقييم الضوابط على مستوى البنك ككل، وبالتالي مساعدة وحدات الأعمال في تحديد مخاطر التشغيل لكل نشاط من انشطة البنك المختلفة، وفي نفس الوقت يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للمخاطر التي يتم تحديدها ويتم مراقبة تلك المخاطر بشكل مستمر.

طبّق البنك برنامج خاص لمؤشرات المخاطر الرئيسية وذلك لرصد جميع المخاطر الرئيسية بشكل استباقي في مختلف عمليات البنك، حدد أهم مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى البنك، حيث يتم مراقبتها ورفع تقارير عنها إلى لجنة إدارة المخاطر بشكل شهري.

ولأغراض التقييم الذاتي، يصنّف بنك الدوحة مخاطر التشغيل على النحو التالي:

- مخاطر الإنشاء والتنفيذ
- مخاطر عمليات الاحتيال
- مخاطر استمرارية الأعمال
- المخاطر التنظيمية
- مخاطر أمن المعلومات
- مخاطر المورّدين
- المخاطر المرتبطة برفع التقارير وتحديث السجلات المالية
- مخاطر الموظفين
- مخاطر معالجة المعاملات

ضمان كفاية الغطاء التأميني لدى البنك لأية خسائر كبيرة ومتوقعة والخسائر الناجمة عن التعرض لظروف ضاغطة.

إدارة استمرارية الأعمال:

أنشأ بنك الدوحة برنامج إدارة استمرارية الأعمال (BCM) للحد من انقطاع الخدمة وتأثيرها المحتمل على البنك وعملائنا وموظفينا. لذلك، يلتزم بنك الدوحة بضمان الحفاظ على تقديم جميع الأنشطة والخدمات التجارية الهامة بأفضل مستوى ممكن أثناء حوادث الانقطاع وبعدها.

في بنك الدوحة، نمنح الأولوية القصوى لمبادئ "التوافر والاستمرارية"، ويتم إدارة ذلك من خلال سياسة وخطط إدارة استمرارية الأعمال المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وهكذا، يحافظ بنك الدوحة على خطط استمرارية الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار مشاكل مثل الأحداث الطارئة في الخدمات أو البنية التحتية ورفض الوصول والهجمات الإلكترونية والأوبئة والأزمات الإقليمية. ويهدف نهج قسم استمرارية الأعمال لدينا إلى ضمان الحفاظ على عملياتنا المصرفية الرئيسية واستمرارها على أعلى مستوى. أضف إلى ذلك، ستضمن خطط استمرارية الأعمال لدينا معرفة موظفينا لأدوارهم ومسؤولياتهم في حالة وقوع حادث غير متوقع والاستجابة له باتباع إجراءات وممارسات متفق عليها ومعترف بها.

في حال حصول حادث طارئ في أي من أماكن العمل الخاصة بنا واستمر لمدة طويلة، فإن قسم إدارة استمرارية الأعمال لدينا يوفر منشأة بديلة لموقع العمل (موقع خطة استمرارية الأعمال)، حيث تستمر خدماتنا المصرفية. وقد تم تجهيز مكاتبنا في جميع أنحاء المناطق بمواقع عمل بديلة، إذ استخدم بنك الدوحة مركز بيانات حديث ومعتمد من الفئة الثالثة كموقع لمزاولة الأعمال في حالات الكوارث لضمان منح الأهمية لاستمرارية عمل الخدمات التكنولوجية في البنك.

تم وضع برنامج مزاولة الأعمال في حالات الكوارث الحاصلة في قسم تكنولوجيا المعلومات الذي يحدد المسؤوليات والأنشطة والإجراءات لمزاولة العمل بأنظمة الإنتاج والاتصالات وبيئات شبكات تكنولوجيا المعلومات. وتحتوي مراكز البيانات الخاصة بنا على مزودات الطاقة غير المنقطعة (UPS) ومولدات كحماية من حالات انخفاض أو فقدان الجهد من مزود الطاقة. هذا وتتميز مباني العمل الهامة لدينا بقدرة متكررة واتصال بالشبكة لضمان توفر الخدمات المصرفية دون انقطاع لعملائنا.

جاهزية إدارة استمرارية الأعمال في بنك الدوحة:

- التحقق من جاهزية العمليات التجارية الهامة والمواقع البديلة من خلال تدريبات المحاكاة بحسب خطة استمرارية الأعمال.
- التحقق من التطبيقات الهامة للأعمال كجزء من تدريبات مزاولة الأعمال في حالات الكوارث.
- تدريب موظفي البنك على كيفية ضمان استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
- حماية رموز مصدر التطبيقات الهامة عبر عمليات الضمان خارج الدولة.
- توفير برنامج الاتصال في حالات الطوارئ لإدارة إجراء الاتصالات أثناء الأزمات.
- مناقشة المخاطر والفجوات المتعلقة باستمرارية الأعمال في اجتماع الإدارة بهدف التخفيف منها ومعالجتها.
- الحصول على تأمين للأحداث الطارئة في الأعمال لحماية البنك من خسارة المدخول في ظل حصول أحداث كارثية.

أمن المعلومات:

في الوقت الحالي، تشكل الهجمات الإلكترونية أحد المخاطر الرئيسية إذ قد يكون البنك هدفًا للهجمات الإلكترونية التي قد تعرض بدورها المعلومات الحساسة والمعاملات المالية الخاصة بالبنك أو عملائه أو نظرائه أو زبائنه للخطر، أو تتسبب في حصول حدث طارئ في الأنظمة التي تؤدي وظائف مهمة. ويمكن أن يكون لهذا الأمر تأثيران:

- المخالفات التنظيمية التي يمكن أن تؤدي إلى غرامات وعقوبات؛ و
- الإضرار بسمعة البنك بشكل كبير مما قد يؤثر سلبًا على ثقة العملاء والمستثمرين فيه.

يكون قسم أمن المعلومات مسؤولاً بشكل أساسي عن تحديد وتقييم المخاطر واقتراح التخفيف من خطورة التهديدات ونقاط الضعف الهامة المرتبطة بتشغيل واستخدام أنظمة المعلومات والبيئات التي تعمل فيها هذه الأنظمة. وتقود الوحدة برنامج أمن المعلومات في البنك من خلال التنسيق مع مختلف الأقسام واللجان وأصحاب المصلحة بهدف تحقيق المبادئ الأساسية لأمن المعلومات، أي السرية والنزاهة وتوفر المعلومات.

ومع ذلك، للتخفيف من المخاطر المذكورة أعلاه، اتخذ البنك تدابير مختلفة لتأمين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في البنك. وكانت الخطوات الرئيسية التي اتخذها البنك في هذا الاتجاه كما يلي:

- أنشأت الوحدة سياسة متينة لأمن المعلومات توفر سياسات / إرشادات مفصلة حول تنفيذ الضوابط لأمن أنظمة المعلومات
- يتم إجراء تقييمات المخاطر لجميع أنظمة وعمليات تكنولوجيا المعلومات على أساس منتظم. بالإضافة إلى ذلك، تخضع جميع عمليات الاستحواذ / التغيير في الإجراءات والأنظمة وما إلى ذلك لمراجعة قسم أنظمة المعلومات للتأكد من تضمين الضوابط الكافية لأمن المعلومات.
- يتم إجراء تقييمات المخاطر لجميع أنظمة وعمليات تكنولوجيا المعلومات على أساس منتظم. بالإضافة إلى ذلك، تخضع جميع عمليات الاستحواذ / التغيير في الإجراءات والأنظمة وما إلى ذلك لمراجعة قسم أنظمة المعلومات للتأكد من تضمين الضوابط الكافية في أمن المعلومات.
- بحسب تعليمات مصرف قطر المركزي، خضع البنك لتقييم كفاءة الأمن السيبراني من قبل برنامج شركات الطرف الثالث وأجرى اختبارات دورية للاختراق وأوجه الضعف وذلك لكافة الموجودات الحساسة لدى البنك. بالإضافة إلى ذلك، أنجز البنك تطبيقًا شاملاً لمركز العمليات الأمنية لزيادة أنشطة مراقبة أمن المعلومات. وأعاد البنك تنظيم بنية حوكمة أمن المعلومات عبر مجلس الإدارة من أجل إدارة فعالة لمخاطر الإنترنت والمعلومات، كما بدأ العديد من برامج تحسين الأمان داخل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وعملياتها.
- تم تشكيل لجنة على مستوى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لمراجعة ومراقبة حالة أمن المعلومات في البنك. ويتم تتبع جميع نقاط الضعف الرقابية / عدم الامتثال / ملاحظات المراجعة ورفعها إلى اللجان على أساس منتظم
- تنظيم دورات تدريبية وتوعوية منتظمة حول أمن المعلومات لجميع موظفي البنك. ويُعد هذا التدريب جزءًا من البرنامج التعريفي للبنك حيث يتم تثقيف جميع الموظفين الجدد حول مسؤولياتهم الأساسية في ما يتعلق بأمن المعلومات. علاوة على ذلك، يعمل فريق أمن المعلومات وبصورة منتظمة على تعميم إرشادات الأمان على موظفي وعملاء البنك للحماية من التهديدات الجديدة
- وضع البنك خارطة طريق لتنفيذ برامج أمن المعلومات من أجل تعزيز البنية التحتية للضوابط والتكنولوجيا لتقوية قدرته على منع واكتشاف التهديدات المتزايدة والمعقدة للهجمات الإلكترونية والاستجابة لها.
- حصل البنك على بوليصة تأمين شاملة للأمن السيبراني.

- يلتزم البنك بالامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية (المحلية والدولية) المتعلقة بأمن المعلومات بالإضافة إلى معايير الصناعة مثل ٢٠٠٠٠ ISO و ٢٧٠٠١ ISO و PCI DSS إلخ.

المخاطر الأخرى

المخاطر الاستراتيجية:

يمكن أن تنتج هذه المخاطر من القرارات الإدارية السلبية أو التنفيذ المعيب لهذه القرارات من قبل وحدات الأعمال، هذا بالإضافة إلى غياب استراتيجيات واضحة المعالم من حيث الاتجاهات والأهداف التجارية أو الإخفاق في امتلاك ما يكفي من البرامج والمنتجات وعدم كفاية التحضيرات الخاصة بخطط استمرارية الأعمال للتعامل مع الكوارث والتقييم الخاطئ للعوامل الخارجية. وقد خفف البنك من هذه المخاطر من خلال تنفيذ استراتيجية وخطط نمو محددة المعالم.

مخاطر السمعة:

تشير إلى الدعاية السلبية المحتملة أو التصور العام أو الأحداث التي لا يمكن السيطرة عليها والتي يكون لها تأثير سلبي على سمعة البنك، وقد تنجم هذه المخاطر نتيجة لسلوك أو فعل أو تقصير سواء من جانب البنك أو موظفيه أو من قبل أطراف أخرى ذات علاقة. ويمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى خسائر في الإيرادات، ارتفاع بالتكاليف التشغيلية أو الرأسمالية أو التنظيمية، أو وقوع ضرر على القيمة المحققة للمساهمين. هذا ويلتزم البنك بشكل صارم بعدم الدخول في أي أعمال أو أنشطة أو اتفاقات تعاون أو شراكات إلى بعد دراسة مخاطر السمعة والأضرار المحتملة والحد منها.

وتنتج هذه المخاطر عن ضعف مستويات خدمة العملاء وارتفاع معدل الشكاوى وعدم التقيد بالقوانين وتعليمات الجهات الرقابية وفرض الغرامات المالية على البنك بسبب وجود المخالفات، هذا بالإضافة إلى الدعاية السلبية في وسائل الإعلام. وللتخفيف من هذه المخاطر أنشأ البنك وحدات ومراكز اتصال متعددة لخدمة العملاء ولمراقبة جودة الخدمات المقدمة من خلال قنوات التوزيع من أجل اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

وتتولى اللجنة التنفيذية في البنك الإشراف على تطبيق إطار عمل إدارة مخاطر السمعة على مستوى المؤسسة ككل إضافة إلى وضع السياسات ورصد المخاطر التي قد يكون لها تبعات سلبية على سمعة البنك. وفيما يتعلق بالشركات التابعة والفروع الخارجية ومكاتب التمثيل فتتولى مجموعات الأعمال ذات الصلة مسؤولية إدارة مخاطر السمعة المتعلقة بمجال عملها.

مخاطر الالتزام:

وهي المخاطر الناشئة عن فرضعقوبات على البنك من قبل الجهات الرقابية وتكبده لخسائر مالية مادية وخسارة السمعة بسبب عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات واللوائح الصادرة من الجهات الرقابية بالمناطق الجغرافية التي يعمل فيها البنك . يتم إدارة مخاطر الالتزام في البنك من قبل إدارة التزام مكونة من وحدة مراقبة الالتزام ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي تعمل بشكل مستقل وتقدم تقاريرها إلى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر ومجلس الإدارة.

تقوم إدارة الالتزام بمساعدة كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة ومراقبة مخاطر الالتزام ومخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بعدم الالتزام بالقوانين والتعليمات المعمول بها في المناطق الجغرافية التي يعمل بها البنك، من خلال تقديم التوصيات االمناسبة لتعزيز وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية للتقليل من مخاطر عدم الالتزام بالقوانين ومخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى مراجعة المنتجات الجديدة من حيث قضايا الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقديم تقارير "STR "للجهات الرقابية عن العمليات المشبوهة بالمناطق الجغرافية التي يعمل فيها البنك، التحقق من وجود مسح لأسماء العملاء قبل وبعد التعامل معهم screening Offline and Online كإجراءات وقائية واحترازية. هذا ولدى الإدارة أنظمة آلية لمراقبة وتحديد المعاملات المشبوهة، التحقق من قيام وحدات الأعمال بإجراءات "اعرف عميلك" وإجراءات العناية

اللازمة لحسابات العملاء وبنوك المراسلين، هذا بالأضافة إلى تدريب الموظفين على قضايا الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مستمر.

لقد تم تزويد إدارة الالتزام بموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة حتى يتمكنوا من القيام بالواجبات الموكلة إليهم، كما ولديهم فهم جيد للقوانني والتعليمات السارية، وأنشطة البنك المختلفة والسياسات والإجراءات الداخلية. ويحرص موظفو الإدارة على الاطلاع على أية مستجدات بالقوانين والتعليمات السارية. وقد تم تزويدهم بالأنظمة والأدوات والبرامج التدريبية المختلفة لتمكينهم من القيام بواجباتهم.

المخاطر القانونية:

تتضمن المخاطر القانونية مخاطر التعرض للخسائر نتيجة فشل البنك في الالتزام بالقوانين المحلية أو مخالفته للمعايير الأخلاقية والالتزامات التعاقدية مع الأطراف المقابلة أو العملاء. كما تتضمن هذه المخاطر أيضا إمكانية تعرض البنك للملاحقات القانونية بسبب عدم تنفيذ العقود المبرمة مع الموردين أو الأطراف المقابلة أو الجهات التنظيمية. ولتلايف وقوع مثل هذه المخاطر، يحتفظ البنك بفريق داخلي من المستشارين القانونيين من ذوي الكفاءة بالإضافة إلى التعاقد مع عدد من المكاتب القانونية المحلية والدولية، الذين يقع على عاتقهم مهام المصادقة على كافة الاتفاقيات التي يبرمها البنك مع الأطراف الأخرى، ومتابعة القضايا التي يرفعها البنك ضد العملاء أو القضايا التي ترفعها الأطراف الخارجية ضده، ومراجعة المستندات لجميع المنتجات والخدمات التي تطرح على العملاء والأطراف المقابلة مقابل رسوم واتعاب قانونية محددة.

إدارة معالجة الحسابات المتعثرة

طوّر بنك الدوحة عملية مُحكمة لمراقبة محافظ التسهيلات من خلال إنشاء وحدة للرقابة الائتمانية تُعنى برصد الإشارات التحذيرية المبكرة في حسابات العملاء. وبناءً على مدى التدهور في الحساب، يتم تحويل الحساب إلى إدارة معالجة الأصول المتعثرة للعمل بصورة مشتركة مع وحدات الأعمال الأخرى للحيلولة دون حصول المزيد من التدهور في حسابات الشركات الكبيرة أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال البحث عن الحقائق، وزيادة العملاء والالتقاء بهم، والتفاوض معهم على صفقات إعادة الجدولة ومقترحات التسوية مع العملاء بالإضافة إلى إجراء تحليل لأسباب تردّي وضع الحسابات التي بشأنها ملاحظات الموصي بتخفيض تصنيفها إلى فئة القروض المتعثرة، والتحقق من أسباب التعثر. ويتوفر لدى البنك أيضًا عملية منضبطة وفعّالة لإدارة عملية معالجة الحسابات المتعثرة، إذ تعتبر برامج المعالجة الفعالة ذات أهمية كبيرة في إدارة مخاطر محفظة التسهيلات. كما أنه من الضروري فصل وظيفة معالجة الائتمان المتعثر عن الجهة التي قامت برفع طلب منح الائتمان. أما أهداف الوحدة فهي كالتالي:

01 **إعادة النظر في علاقة البنك مع المقترض.**

02 **تحليل الظروف المالية والاقتصادية للمقترض وتكوين توقعات عن استمرارية أعماله المستقبلية.**

03 **العمل بصورة مسبقة على إعادة هيكلة وإعادة جدولة القروض المتعثرة.**

04 **اقتراح الإجراءات المناسبة لتحسين وإعادة هيكلة وإصلاح وضع التسهيلات المتعثرة بهدف رفع تصنيف الحسابات المتعثرة وتوفير المخصصات في نهاية المطاف.**

دائرة استرداد الديون المتعثرة:

تؤثر القروض المتعرثة بشكل كبير على أرباح البنك. وبعض المقترضين لا يتبعون نهجًا سليمًا في سداد قروضهم ومتأخراتهم بينما يحقق البعض الآخر في السداد لأسباب متعددة خارجة عن إرادتهم. وتتأثر أرباح البنك بصورة سلبية عندما تتعرث القروض الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى توقف الدخل من الفوائد بل يجبر البنك أيضًا على تكوين مخصصات من دخل البنك مقابل خسائر القروض. علاوة على ذلك، تعكس القروض المتعرثة صورة سيئة عن البنك، ولذلك يولي البنك اهتمامًا كبيرًا لعملية استرداد القروض المتعرثة.

تتولى دائرة استرداد الديون التعثرة في البنك مسؤولية التعامل مع القروض/ المحافظ المتعرثة بهدف واضح يتمثل في استرداد القروض والسلف المتعثرة وتقليص نسبة القروض المتعثرة وزيادة الأرباح من خلال رد المخصصات والفوائد المعلقة.

التصنيف الدولي:

يتلخص تصنيف بنك الدوحة من قبل وكالات التصنيف الدولية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ فيما يلي:

وكالة التصنيف	قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل	قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير	قدرة إيداعات البنك على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل	قدرة إيداعات البنك على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير	التقييم الائتماني الأساسي	التوقعات المستقبلية
موديز	A3	P-2	Baa1	P-2	Ba2	مستقرة
وكالة التصنيف	قدرة جهة الإصدار الافتراضية على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل	قدرة جهة الإصدار الافتراض على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير	تصنيف الدعم	قاعدة تصنيف الدعم	استمرارية الأداء	التوقعات المستقبلية
فيتش	A	F1	1	A	BB	مستقرة

تكنولوجيا المعلومات

قدمت إدارة تكنولوجيا المعلومات (ITD) الدعم للبنك لكي يواجه العديد من التحديات. وبصرف النظر عن التعامل مع الأنشطة التشغيلية المعتادة، شكّل العام ٢٠٢٠ تحديًا جديدًا إذ أدت جائحة كوفيد١٩- إلى اعتماد العمل عن بُعد وزاد الدعم لتلبية احتياجات العمل المتغيرة. وهكذا، فرضت القوى العاملة عن بُعد تحديات تتعلق بالقدرات والمهارات جنبًا إلى جنب مع الطلب المتزايد على البنية التحتية للشبكة الأساسية للأعمال، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في متطلبات دعم المستخدم وتهديدات أمنية جديدة. وتشمل المهام الوشيكة التي تتطلب إجراءً سريعًا ودعمًا للمتابعة، ما يلي:

توفير الاتصال بالشبكة من خارج المكتب:

ضمان الاتصال الآمن والمستقر بين المستخدمين النهائيين للحفاظ على بنية تحتية موثوقة ومثالية للشبكة بهدف تسهيل زيادة الحمل والطلبات الجديدة.

توفير دعم للمستخدم النهائي عن بُعد:

شهدت مكالمات / طلبات دعم المستخدم النهائي تدفقًا هائلاً بسبب عدم الإلمام بالأدوات والقدرات الجديدة ونقص الخبرة.

إدارة المخاطر الأمنية الإضافية للعمل عن بُعد:

يتطلب الوصول عن بُعد أيضًا تدابير وقائية إضافية لمواجهة المخاطر بهدف ضمان عدم تسرب البيانات أو فقدانها أو ما هو أسوأ من ذلك أي السرقة / الوقوع ضحية لتهديدات التصيد الاحتيالي والبرامج الضارة المتزايدة.

كجزء من تمرين الجاهزية ، قدم قسم تكنولوجيا المعلومات حلاً للشبكة الافتراضية الخاصة / البنية التحتية لسطح المكتب الافتراضي (VPN / VDI) للموظفين العاملين من المنزل (WFH) ودعم البائعين لضمان التقدم في العمل دون أي عوائق. وقد تمت إعادة النظر في عمليات تقييم المخاطر للموردين وتقييمها وتحديثها.

وللتخفيف من حدة المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات / أمن المعلومات، عزز الفريق ضوابط أمن تكنولوجيا المعلومات على مستوى المؤسسة من خلال التدابير التالية:

- ربط عنوان التحكم في الوصول إلى الوسائط (MAC) وعدم السماح للأنظمة غير المصرح بها بالاتصال
- مصادقة ثنائية العامل على VPN وVDI
- المراقبة بواسطة برنامج VPN من Cisco مع مركز عمليات الأمان (SOC) على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع الإبلاغ
- أمان على مستوى الشبكة مع الجيل التالي من جدار الحماية + نظام منع الاختراق (IPS)
- عبور حركة المرور لمركز البيانات عبر جدار حماية مركز البيانات
- حركة المرور من جدار الحماية DMZ، وهو عبارة عن جدران حماية متعددة المستويات
- مراقبة سياسة مجموعة Windows ونظام التشغيل على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع
- التحقق من مستوى الامتثال لبرنامج مكافحة الفيروسات والتصحيح من Windows (قبل السماح بالوصول إلى تسجيل الدخول)
- عدم الوصول غير مصرح به إلى سطح المكتب عن بُعد من خارج شبكة بنك الدوحة
- أمان مصادقة التطبيق وأمان مستوى الوصول
- مراقبة الوصول إلى قاعدة البيانات عبر حل مركز عمليات الأمان ومراقبة الجهاز من خلال Carbon Black على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع
- الفصل والأمن المستندين إلى شبكة الوصول المحلية الافتراضية (LAN)

بات "الوضع الطبيعي الجديد" الذي نتج عن الوباء يغير المشهد الرقابي والتنظيمي. فالمسائل التي تقودها التكنولوجيا، مثل خصوصية البيانات وأمن البيانات هي الآن مدرجة على جدول الأعمال المركزي لسياسة المؤسسة. وفي هذا السياق، تعتمد البنوك على جمع ومعالجة وتحليل وتوفير المعلومات لتلبية احتياجات العملاء. وعلى الرغم من القيود، يقدم قسم تكنولوجيا المعلومات دعمًا لمستخدمين أنشطة "العمل كالمعتاد" بينما تؤدي دورًا أساسيًا في تقديم المشاريع التي تركز على تعزيز تجربة العملاء ودفع بنك الدوحة نحو الرقمنة.

حصل قسم تكنولوجيا المعلومات في بنك الدوحة على شهادة ٢٠١١–٢٠٠٠ ISO لامتثاله المستمر للمعايير العالمية في إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات. ويُعد بنك الدوحة أول مؤسسة في دول مجلس التعاون الخليجي تحصل على شهادة ISO/ IEC ٢٠٠٠٠ المرغوب بها في العام ٢٠٠٧ ولا يزال المؤسسة المالية الوحيدة في قطر التي تسعى إلى تحقيق أفضل معايير الجودة والامتثال. وقد حدد بنك الدوحة سياسته لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات لتبني وتكييف أحدث التقنيات والتكامل مع الأفراد والعمليات لدعم وتحسين جميع العمليات التجارية. ولا تتحقق الشهادة من كيفية إعداد خدمات تكنولوجيا المعلومات في البداية فحسب، بل تتحقق أيضًا من الإجراءات المستمرة المتضمنة في تقديم الخدمات، بما في ذلك كيفية تحديثها وإدارتها وتوثيقها وما إلى ذلك.

كجزء من الدعم المعتاد للأنشطة التشغيلية، قدم قسم تكنولوجيا المعلومات أيضًا بعض المبادرات الرئيسية لمستخدمي الأعمال والمؤسسة:

- **المصادقة المستندة إلى المخاطر** للعملاء (تسجيل الدخول الحيوي على أساس التعرف على الوجه والصوت) لتحسين سلامة العملاء
- **أتمتة كاملة لرواتب الشركة** (لعملاء المسجلين في خدمة DPAY)
- **تم إطلاق DR للتطبيقات** / الخدمات الهامة وشبكات الفروع خلال العام.
- تطبيق نظام **Netreveal**، وهو حل متطور ومتكامل يدير جميع جوانب متطلبات الكشف عن غسيل الأموال والتحقيق والإبلاغ عنها.
- تمكين **طريقة الدفع آمنة وغير تلامسية** للعملاء لشراء المنتجات أو الخدمات باستخدام بطاقة الائتمان والخصم باستخدام تقنية تحديد التردد اللاسلكي (RFID)
- تحديث **النظام المصرفي الأساسي** للبنك بأحدث التصحيحات وضمان عدم التوقف عن العمل
- تمكين **تحويل الأموال الدولية** وتحديث بوابة "تدبير" لعملاء الشركات.
- **مركزة الرواتب (SPU)** تدمج حسابات العملات / المتفرقة في النظام لتوحيد جميع الرواتب الصادرة للبنوك الأخرى.

ستواصل المؤسسات المصرفية في جميع أنحاء العالم تجربة الابتكارات التكنولوجية والاستثمار في تحليلات البيانات والخدمات ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، ثمة إمكانات كبيرة للنمو وتجربة مختلف الابتكارات في أوقات الاختبار. وتغطي الخطة الإستراتيجية الممتدة على ٥ سنوات لبنك الدوحة والتي تركز على التكنولوجيا لتحقيق الغايات التالية (على سبيل المثال لا الحصر) التي تؤدي إلى إنجاز أهدافنا:

- هندسات تقنية حديثة متكاملة ومنصات رقمية
- أتمتة العمليات اليدوية وSTP
- نماذج جديدة مرنة لموارد المصنع
- مزاولة العمل في حالات الكوارث واستمرارية الأعمال وأمن تكنولوجيا المعلومات
- التميز التشغيلي المركزي
- رشاقة ووقت أسرع لتسويق المنتجات والخدمات

كجزء من الرؤية الرقمية، سيركز بنك الدوحة على بناء ثلاثة مسارات رئيسية مذكورة أدناه.

أ بناء أسس متينة

- الهندسة المعيارية المقرونة بشكل ضعيف
- ملكية قوية للتكامل الأمني ونقاط اتصال العملاء
- أتمتة البيانات حسب التصميم
- توفير الخدمات السحابية المتكاملة المُدارة
- استخدام التقنيات الناشئة لتسريع تجربة العملاء

ب حماية الإيرادات واستكشاف فرص جديدة

- إضافة الذكاء الاصطناعي والأتمتة إلى كل خدمة على حدة
- إتقان تصميم الخدمة الرئيسية لمنح تجربة عملاء فائقة
- تقديم أسعار تنافسية للخدمات الناشئة
- تطوير تكوينات جديدة للمنتج والخدمات (تجميع متعدد)
- تنفيذ التسعير الذكي ومحرك المنتجات

ج الانضمام إلى النظام (الأنظمة) الإيكولوجي الرقمي

- استخدام معايير الصناعة المفتوحة وتقنيات المصادر المفتوحة
- اعتماد مبادئ المصرفية المفتوحة
- إنشاء منصة وأدوات للشركاء (إكسترانت)
- استقطاب شركات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة للمشاركة والعمل كفريق مع المنظمين، حيثما أمكن ذلك

من المقرر الانتهاء من العديد من مشاريع / مبادرات التحول الرقمي وإعادة هندسة العمليات في العام ٢٠٢١.

تدرك الوحدة الحاجة إلى إعادة تنظيم عمليات "اعرف عميلك" الحالية للعملاء لتحديد المنتجات المناسبة لهم، وتقييم مخاطر الإقراض ووضع استراتيجية المبيعات والخدمة الصحيحة بالإضافة إلى الامتثال لمعايير الأمان والتفويضات التنظيمية. وسيتعين ابتكار التقنيات والخدمات والمنتجات الأحدث وإصدارها للعملاء لدعم احتياجات الأعمال / السوق المتغيرة. وهكذا، تدرك شعبة تكنولوجيا المعلومات تمامًا أن تحقيق قدر أكبر من الكفاءة التشغيلية مع تعزيز الأمن وتوفير كبير في التكاليف سيظل نصب عينيها.

الموارد البشرية

يعتبر تطوير رأس المال البشري و إدماج الموظفين أحد أهم أولويات بنك الدوحة على الدوام. وفي إطار المبادئ المؤسسية التوجيهية التي يحتكم إليها البنك، يكون كل شريك أعمال مسؤولاً عن إدارة الأفراد الذين يعملون تحت قيادته، ويتم تقديم الدعم المهني من قِبل دائرة الموارد البشرية في البنك في هذا الإطار. ويتم توفير بيئة عمل تآزرية لتعزيز ولاء الموظفين ومشاركتهم ونموهم.

يلتزم بنك الدوحة بتقطير الوظائف لأن عملية التقطير تشكل جانباً مهماً من الأهداف المؤسسية. وبهدف صقل مهارات الموظفين القطريين و إعدادهم لقيادة الأعمال في المستقبل، طبّق البنك عدة مبادرات وطوّر لهم برامج متعددة كما عزز المبادرات القائمة بهدف جذب الكفاءات القطرية والاحتفاظ بها. وتم أيضاً إيلاء المزيد من الاهتمام ببرنامج التطوير المهني للقطريين بهدف إعداد الموظفين القطريين في البنك.

إن تحقيق أعلى مستوى من الرضا للموظفين هو أحد أبرز إنجازات بنك الدوحة خلال الأعوام الماضية، إذ يؤمن البنك بضرورة توفير بيئة عمل جيدة يستمتع فيها الموظفون وتشجعهم على التميّز في كل جانب من جوانب عملهم. وقد بذل البنك جهوداً كبيرة لتحديث منصته للتعلم الإلكتروني "تعليم" والتي تشمل الآن دورات تدريبية في مجالات الخدمات المصرفية والأعمال والمهارات التقنية والمهارات الشخصية لمواءمة تنمية رأس المال البشري واستراتيجيات التعلم. كما عزز البنك المحتوى الرقمي "المتجاوب مع الأجهزة الذكية" باللغتين الإنجليزية والعربية.

ولزيادة إمكانات التعلم عبر الإنترنت إلى أقصى حد، اتخذ البنك مبادرات متعددة خلال العام. وشمل ذلك عقد جلسة افتراضية مع الإدارة التنفيذية وحملة لتنمية مهارات التعلم الذاتي خلال شهر رمضان. كما تم اتخاذ العديد من مبادرات الصحة العقلية والرفاهية لدعم الموظفين وضمان حمايتهم خلال الأوقات الصعبة التي فرضتها جائحة كوفيد١٩-.

يعمل نادي توستماسترز التابع لبنك الدوحة بنجاح منذ إنشائه لدعم تنمية المواهب من خلال برنامج تطوير مهارات الاتصال والقيادة المصمم بإتقان. وحصل النادي على لقب نادي التوستماسترز الجديد المتميز لنموه الكبير ومشاركته الرائعة ومشاركة أعضائه بتقديم إمكانيات مختلفة.

إن تكافؤ فرص العمل والتنوع هي المتغيرات الرئيسية التي يتم أخذها بالاعتبار في كل خطوة من خطوات عملية التوظيف لدى بنك الدوحة. ويعمل فريق التوظيف في البنك على التأكد من اختيار الموظفين الأكفاء والمناسبين لشغل كل وظيفة في كل دائرة بعد تقييمهم تقييماً وافياً. وبهدف جذب الكفاءات المحلية والأجنبية وتعزيز سمعة البنك كأحد المؤسسات المفضلة للتوظيف، استخدم البنك عددًا من قنوات التوظيف مثل موقع توظيف بنك الدوحة، والإعلانات الخارجية، والإعلانات الداخلية لموظفي البنك، بالإضافة إلى شركات التوظيف الخارجية، وشبكات وسائل الإعلام الاجتماعية. هذا ويتم تطبيق مهارات الاختبار النفسي في عملية التوظيف. و خلال العام ، قام بنك الدوحة بإغلاق العديد من التعيينات بما في ذلك العديد من المناصب الإدارية العليا..

يُعد ارتفاع مستوى رضا الموظفين أحد أهم الإنجازات التي حققها بنك الدوحة على مر السنين. لذلك، يؤمن بنك الدوحة بضرورة خلق بيئة يستمتع فيها الموظفون بالعمل ويسعون لتحقيق التميز في كل جانب من جوانب تأديتهم لأدوارهم. وتُعد الكلمة الأساسية لمشاركة الموظفين الناجحة هي "الترابط". وهكذا، يعتقد البنك أن مشاركة الموظفين لها أهمية كبيرة ومفيدة للطرفين وكذلك للبنك. خلال العام، حافظ البنك على مشاركة الموظفين من خلال العديد من الأحداث مثل "مسابقة الموظفين" ، كما نظم "اليوم الوردي لبنك الدوحة" للتوعية عن سرطان الثدي. كما يتم تشجيع الموظفين على المشاركة في الأحداث التي ينظمها قسم الموارد البشرية والتي تتطلب مشاركة جسدية وعاطفية وفكرية.

وعملاً بالتزام البنك نحو تحقيق أعلى مستوى من الأداء والمضي قدماً في مجال الصيرفة الخضراء، تسعى دائرة الموارد البشرية باستمرارإلى تطبيق أحدث الحلول الإلكترونية عبر تزويد الموظفين بخدمات ذات كفاءة عالية عبر الإنترنت وبالتالي زيادة مستوى الإنتاجية والتشجيع على العمل ضمن بيئة تحدّ من استخدام الأوراق.

يتخذ القادة دورًا قياديًا ممتازًا في خلق ثقافة تعلم داعمة والحفاظ عليها في بنك الدوحة. لذا، يتم تحديد أهداف التدريب السنوية للموظفين لتشجيعهم على التعلم المستمر والتطوير. وتعتبر المهارات المعرفية والتعليمية لموظفي بنك الدوحة من أهم الأصول لتحقيق طموح البنك. بناءً عليه، يستثمر البنك باستمرار في التطوير المهني لموظفيه ويواصل السعي لتحقيق التميز المؤسسي لتحقيق أهدافه وغاياته بنجاح.

المسؤولية الاجتماعية للشركة

يُعد بنك الدوحة أحد المؤسسات المالية المتكاملة الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي وأحد أكثر المدافعين نشاطًا عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يدعم باستمرار حماية البيئة والمشاركة مع المجتمع ومجموعات أصحاب المصلحة وممارسات الاستدامة. ويعزز اختيار البنك في مؤشر FTSE4Good الناشئ وتصنيفه الأعلى بين الشركات المدرجة في قطر من قبل ESG Invest مكانته كرائد عالمي في مجال الاستدامة. وبناءً على عقود من الالتزام القوي بالقضايا البيئية والمشاركة المجتمعية ، يُعتبر بنك الدوحة أول مؤسسة مالية في قطر تصدر تقرير الاستدامة السنوي الذي يشرح منهجه في إشراك أصحاب المصلحة بما في ذلك المسائل البيئية.

كجزء أساسي من ميثاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاص بالمجموعة ، يسعى البنك جاهدًا لدمج قيم وأخلاقيات الاستدامة في عملياته اليومية، وذلك من خلال اتباع ممارسات الأعمال الفعالة بيئيًا والمنتجات والخدمات الشاملة التي تقلل من التأثير على البيئة والعمل بالتنسيق مع جميع قطاعات المجتمع لمعالجة القضايا في المحافل المحلية والعالمية على حد سواء. وهذا يُعد أحد الأسباب الرئيسية وراء فوز بنك الدوحة "بجائزة الطاووس الذهبي العالمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات" لسنوات عديدة. وتأتي هذه الجائزة أيضًا تقديرًا لمبادرات بنك الدوحة التي يقودها المجتمع مثل الفوائد التعليمية والصحية والالتزام بالقضايا الاجتماعية، والتي شهدت تقديم منتجات مبتكرة حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

بصفته رائدًا في مجال زيادة الوعي عن قضايا البيئة وتغير المناخ في قطر ، تتمثل رؤية البنك في قيادة الطريق كمؤسسة مصرفية خضراء في تشجيع أصحاب الحسابات على اختيار الخدمات المصرفية غير الورقية والحسابات الخضراء وقروض الرهن العقاري الخضراء. إلى جانب هذه المنتجات ، أصبح البنك هو الرائد في قطر والشرق الأوسط في مجال الدعوة البيئية من خلال العديد من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. فيستضيف بنك الدوحة بشكل استباقي ويدير أنشطة ذات صلة بالبيئة لتعزيز مشاركة العملاء وإشراك الوعي البيئي للمجتمع من خلال تشجيعهم على التحول إلى أصدقاء للبيئة ودعمها.

إن برنامج المدارس البيئية التابع لبنك الدوحة مخصص للبيئة ويشجع المدارس على المشاركة بشكل استباقي في تطبيق الممارسات البيئية الجيدة. أما الهدف العام منه فهو زيادة الوعي البيئي ودعم الأطفال ليصبحوا مدافعين عن البيئة في سن مبكرة. وهكذا، يوجه البرنامج ويساعد ويدعم ويعمل مع فرق العمل الطلابية داخل المدارس في رحلتهم نحو الاستدامة من خلال توفير إطار عمل للمساعدة في ترسيخ هذه المبادئ في قلب الطلاب. هذا ويوفر أيضًا المرونة ويفتح المجال أمام الإبداع ويشجع الابتكار حول كيفية تخطيط المدرسة لتحويل نفسها إلى مؤسسة صديقة للبيئة.

يُعد برنامج المدارس البيئية طريقة مثالية لتقديم أنشطة المناهج الدراسية للجيل القادم ، والتي توفر بيئة تعليمية إبداعية للأطفال ليصبحوا واسعي الحيلة ومبتكرين وفنيين واستباقيين في الحفاظ على البيئة من خلال الأساليب والمناهج التعليمية المختلفة سواء في المدرسة أو المنزل أو المجتمع ككل. وستساعد القيمة الأكاديمية المكتسبة من التعلم التجريبي العملي في إنشاء معلومات قيمة وذلك كخطوة بسيطة لإحداث فرق كبير.

يعمل البنك على دعم الطلاب الطموحين والشباب بشكل عام كجزء من المسؤولية الاجتماعية. ويتطلع بنك الدوحة إلى أن يصبح أطفال المدارس قادة يافعين في مجال تعزيز الوعي البيئي، وتسعى المدارس باستمرار لتصبح مدافعة صديقة للبيئة من أجل عالم أفضل عن طريق تمكينهم من إحداث تغيير في البيئة والمجتمع.

يتطلع بنك الدوحة الآن إلى مستقبل واعد ، مع توفير تجارب مصرفية أفضل لعملائه وتحقيق عائدات أفضل لمساهميه وإنشاء بيئة أكثر تقدمًا وازدهارًا لموظفيه. وأصبح البنك، باعتباره أحد الركائز الأساسية الداعمة للتنمية المستدامة في قطر ، أول بنك قطري ينضم إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة ، وهو مبادرة سياسية للأمم المتحدة تشجع الشركات في جميع أنحاء العالم على تبني سياسات مستدامة ومسؤولة اجتماعيًا. كما يعد البنك أحد الداعمين الاستباقيين لبرنامج قطر نظيفة وخضراء ، تماشيًا مع مبادرات رؤية قطر ٢٠٣٠ ، مع الاستمرار في الترويج لبرنامج المدارس البيئية في المدارس في دولة قطر. وتوفر الأنشطة الخضراء مكانًا لبناء الوعي العالمي والتعاون ومشاركة المنظمات والشركات الدولية المتخصصة في التقنيات البيئية والطاقة المستدامة.

شدد مجلس إدارة بنك الدوحة على دعمه المستمر للتنمية البيئية، والتي ستدعم في النهاية مسيرة التنمية في الدولة ككل. كما يتطلع البنك إلى تعزيز دوره في الحفاظ على البيئة ودعم مساعي المنظمات الوطنية الأخرى الهادفة إلى الحد من تدهور الأنظمة البيئية والحفاظ على الموارد المتغيرة والثابتة.

يحافظ بنك الدوحة على سياسة بيئية واضحة المعالم مع مبادئ "التقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير". لقد تواصل بنك الدوحة مع المجتمع الأكبر من خلال أنشطته طويلة الأمد في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث يلتزم برفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية والتركيز على التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم والمنطقة. وتشمل بعض المبادرات لدعم مبادرة "Go Green Qatar" في الدولة ما يلي:

- موقع مخصص للبنك الصديق للبيئة
- برنامج المدارس الصديقة للبيئة
- كان تنظيف الشاطئ حدثًا سنويًا ولكن تم تأجيله بسبب جائحة كوفيد١٩-، ويلتزم البنك به وسيعاود العمل بمجرد أن نتمكن من ذلك.
- الحسابات الصديقة للبيئة والكشوفات الإلكترونية
- الخدمات المصرفية اللاورقية
- نشاط التشجير
- لجنة فريق عمل البنوك الصديقة للبيئة
- لجنة المدارس الصديقة للبيئة
- المشاركة في حدث عالمي متعلق بالأرض
- الماراثون السنوي: سباق الدانة الأخضر للجري
- توعية الجمهور التي تشمل المنتجات المصرفية الصديقة للبيئة بما في الرهون العقارية الصديقة للبيئة
- الترويج للحملات من خلال أجهزة الصراف الآلي
- النماذج الصديقة للبيئة حيث يتم توجيه نموذج فتح الحساب الإلكتروني والنماذج المقدمة إلى قسم المبيعات المباشرة
- إعادة تدوير الأوراق والنفايات
  - يتم فرز القمامة القابلة للتحلل وغير القابلة للتحلل من خلال عمل البنك بأكمله.
  - يتم فصل جميع الأوراق الممزقة والكرتون الفارغ غير القابل للاستخدام لأغراض إعادة التدوير.
  - لدى البنك بائع مسؤول عن جمع الأوراق لإعادة التدوير بشكل منتظم.
- ساعة الأرض
- استخدام الإضاءة الطبيعية ومصابيح LED ومثبتات الطاقة والستائر التلقائية وما إلى ذلك.
  - تركيب مصابيح LED فقط لجميع المشاريع الحديثة والجارية.
  - استبدال لمبات الهالوجين القديمة بمصابيح LED لتوفير الطاقة.
  - اتباع نظام التحكم في الإضاءة الذي يتوقف عن التشغيل تلقائيًا بعد ساعات الدوام الرسمي.
  - نظام التحكم BMS لنظام HVAC والأنظمة الميكانيكية الأخرى التي تتحكم باستخدام الطاقة وتحتفظ به.
  - سيتم الحصول على شهادة GSAS لمشاريع البناء الجديدة.

يتوفر موقع إلكتروني مخصص لبنك الدوحة الصديق للبيئة (www.dohagreenbank.com) على الإنترنت ويعرض مبادرات البنك المختلفة والأنشطة المخطط لها والمشاريع والمنتجات والخدمات. كما يتضمن أيضًا مقالات ومقاطع فيديو أخرى متعلقة بالبيئة. وقد تم ترتيب الأنشطة المخطط لها مثل زراعة الأشجار وحملة تنظيف الشواطئ وإعادة التدوير وبرامج إدارة النفايات. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم النشرات والكتيبات الترويجية بعبارة جذابة "كن صديقًا للبيئة مع بنك الدوحة! واتخذ الخيار الصحيح! " لإيصال رسالتها للجمهور وكسب تعاون من خلال الجهد المشترك بين مختلف قطاعات المجتمع ولتحقيق عالم أفضل.

اتخذ بنك الدوحة إجراءات استباقية مختلفة في معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري وتداعياتها. لذلك، بات ينشر مسألة توفير الطاقة لاتباعها كعادة مؤسسية. بالتالي، يشجع البنك على أن يفكر الموظفين حول توفير الطاقة ويكافئهم بشكل مناسب. ويلتزم بنك الدوحة بأن يكون كيانًا محايدًا للكربون. وقد تم تشجيع الإدارات في البنك على اتباع ممارسة لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في مبانيه الخاصة من خلال إطفاء الأنوار ونظام تكييف الهواء وغيرها من المعدات المكتبية عند عدم استخدامها بالإضافة إلى الحفاظ على المياه واستخدام السيارات والتخلص من استخدام المواد غير القابلة للتحلل وتشجيع إعادة التدوير والتخلص من النفايات بشكل مناسب وشراء سلع التجارة العادلة والصديقة للبيئة. تُعد كل هذه خطوات صغيرة ولكن ستحدث فرقًا كبيرًا.

وإضافة إلى ذلك تم دمج الوعي البيئي في عمليات بنك الدوحة اليومية من خلال جلسات تبادل المعرفة والمعاملات المصرفية اللاورقية وتنظيم حملات التوعية بشأن المسؤولية الاجتماعية للعمل تدريجيًا على غرس "الثقافة الخضراء" في المؤسسة. كما تساعد الخدمات والمنتجات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها بنك الدوحة في التقليل بصورة كبيرة من استخدام الورق وهدره والحدّ من انبعاثات الكربون. كما تشجع عملاء البنك على المحافظة على البيئة أثناء ممارستهم لأنشطتهم المختلفة. هذا وتركز مبادرات المسؤولية الاجتماعية على الندوات وجلسات تبادل المعرفة وحملات التوعية بالإضافة إلى دعم الأنشطة الثقافية والنشرات الإلكترونية وزيارة المدارس والتبرعات الخيرية وغيرها.

ويحرص بنك الدوحة بانتظام على إقامة سباق الدانة الأخضر للجري، والذي يعدّ أحد أهم الحملات التي ينظمها البنك وتهدف إلى زيادة الوعي وتشجيع الأفراد على مناصرة قضايا البيئة خلال أنشطتهم الحياتية اليومية، حيث يجمع مشاركين من مختلف الفئات العمرية والمجتمعية والجنسيات ممن يقبلوا بحماس للمشاركة في السباق. وفتحت الفعالية الباب لمشاركة المحترفين الرياضيين وفئات عمرية مختلفة من النساء والرجال ومحبي الرياضة وعدد من الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

جوائز الصيرفة الخضراء: البنك الرائد في جميع المجالات

- جائزة الطاووس الذهبي العالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات من معهد المديرين للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦
- جائزة الطاووس الذهبي العالمية للتميّز في مجال حوكمة للشركات من معهد المديرين للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و٢٠١٨
- جائزة "المبادرات البيئية" من المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية – ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦
- جائزة الطاووس الذهبي العالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات من معهد المديرين للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦
- شهادة تقدير من وزارة البيئة ٢٠١٣
- جائزة أفضل برنامج في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقة الشرق الأوسط من مجلة إيميا فاينانس لعام ٢٠١٢
- جائزة أفضل برنامج للمسؤولية الاجتماعية لبنك في قطر من المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية في عام ٢٠١٢
- جائزة أفضل بنك في تطبيق النظم الخضراء – جوائز الإبداع التقني العربي ٢٠١٠ من مجلة آرابيان كمبيوتر نيوز
- جائزة أفضل خدمة عملاء من مجلة بانكر ميدل إيست لعام ٢٠١٠
- جائزة أفضل قيادة بيئية من مجلة قطر اليوم لعام ٢٠١٠
- جائزة أفضل حملة لتوعية العامة بقضايا البيئة من مجلة قطر اليوم لعام ٢٠١٠
- الجائزة الخضراء عن أفضل حملة لتوعية العامة بقضايا البيئة من مجلة قطر اليوم لعام ٢٠٠٩
- أفضل بنك أخضر من مجلة بانكر ميدل إيست لعام ٢٠٠٨
- جائزة أفضل خدمات مصرفية عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط من مجلة بانكر ميدل إيست لعام

التقرير
السنوي
2020

حوكمة الشركة

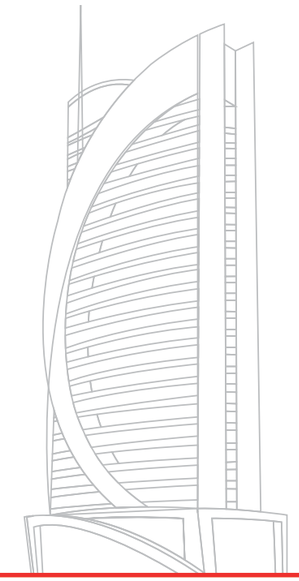

تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٠

المقدمة

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك تعليمات السادة مصرف قطر المركزي بهذا الشان، فانه يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة عامه قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، حيث يؤمن بنك الدوحة بأن التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات يعد ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للبنك وحفظ حقوق اصحاب المصالح وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وقد حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة في البنك بما يتلاءم مع متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وذلك من خلال:

١. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٢. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٣. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
٤. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى الامر.

نحن في بنك الدوحة، كما هو موضح في هذا التقرير، نؤكد التزامنا بمتطلبات قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك احكام نظام الحوكمة.

وبناء على تقييم الامتثال الذي تم من قبل البنك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، خلص إلى أن البنك لديه الإجراءات الكفيلة للإلتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وان البنك ملتزم بأحكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أصدر مدقق الحسابات الخارجي للبنك السادة/ كي بي إم جي، تقرير تأكيد محدود (صفحة ٥٠) حول تقييم الإدارة لإمتثال البنك بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك النظام كم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

الواجبات والمسؤوليات

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستدامة. تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وقد تم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للاطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية والسادة مصرف قطر المركزي وتغطي المجالات التالية:

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس في الوصف الوظيفي الذي تم إعداده لهذا الغرض. كما طلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه، علما بأن التزام عضو مجلس الإدارة بتوفير الوقت الكافي ليس التزاما تعاقديا إلا أنه أمر مفهوم ومتعارف عليه من قبل جميع الأعضاء.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية لمجلس الإدارة كما هي موضحة في سياسة الحوكمة المعتمدة في البنك:

١. اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها؛

١,١. وضع الإستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها؛

١,٢. تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للبنك واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية؛

١,٣. الإشراف على النفقات الرأسمالية للبنك وتملك الأصول والتصرف بها؛

١,٤. تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك؛

١,٥. المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية في البنك واعتمادها فيما يتضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وحدات الرقابة الداخلية؛

١,٦. اعتماد دليل اجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا، على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الإتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسمية مسؤول اتصال؛

١,٧. الموافقة على الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك، على أن تشمل برامج توجيهية وتدريبية عن الحوكمة؛

٢. وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها؛

٢,١. وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة إستخدام أصول البنك ومرافقه وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛

٢,٢. وضع نظام الافصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح وإستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلاً عن أعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها؛

٢,٣. التاكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية؛

٢,٤. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر وذلك من خلال تحديد التصور العام من المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية؛

٢,٥. المراجعة السنوية لفعالية اجراءات الرقابة الداخلية في البنك؛

٣. وضع نظام حوكمة خاص بالبنك والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة؛

٤. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها؛

٥. أن تتماشى السياسات والاجراءات في البنك مع الأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين و أصحاب المصالح الآخرين؛

٦. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البنُد الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده؛

٧. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها؛

٨. التأكد من وجود سياسة للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، التحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين؛

٩. وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك يتم تنفيذها من خلال التأكد من ادراج هذه المواضيع ضمن الخطة التدريبية للبنك؛

١٠. اعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين

بالبنك وفقاً لمبادئ هذا النظام وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنوياً لإقرارها؛

١١. ووضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها؛

١٢. ووضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا.

١٣. يشكل المجلس فور انتخابه وفي أول اجتماع له اللجان المنبثقة عنه ويصدر قرارا بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة ويحدد اختصاصاتها وواجباتها واجراءات عملها.

١٤. بما لايخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

١٥. وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

١٦. بالاضافة الى ذلك يعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بنظام الرقابة الداخلية للبنك على أن يتضمن ذلك المقترح آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات و أقسام البنك، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية.

البيانات المالية

يتم اعداد البيانات المالية من قبل الادارة التنفيذية ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم القوائم المالية للبنك والتصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين. هذا ويتم التوقيع على المركز المالي وقائمة الدخل من قبل رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

تقييم المجلس واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية

تجرى عملية التقييم الذاتي من قبل المجلس (من خلال لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة) حيث يقوم المجلس سنويا بتقييم أداء المجلس واللجان وأداء الأعضاء.

خلال عام ٢٠٢٠، قام المجلس بإجراء التقييمات اللازمة وكانت النتائج على الشكل التالي:

الجهة الخاضعة للتقييم	نتائج التقييم
أعضاء المجلس	نتائج تقييم أداء أعضاء المجلس يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات، الخ.
لجان المجلس	نتائج تقييم أداء اللجان الفرعية يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك، والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات الى المجلس، الخ.
الإدارة التنفيذية	نتائج تقييم أداء الإدارة التنفيذية مرضية وفقا لسياسة التقييم المتبعة فى البنك.

المعاملات الجوهرية التي تحتاج الى موافقة المجلس:

تتضمن صلاحيات مجلس الادارة الموافقة على التعاملات التالية، على سبيل الذكر لا الحصر:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تزيد قيمتها عن صلاحيات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على السقوف الائتمانية للبلدان وبنوك المراسلين.
- الموافقة على الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على الموازنة التقديرية السنوية للبنك.
- الموافقة على النفقات التي تتجاوز صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم.

مهام المجلس وواجباته الأخرى:

الاستشارات:

يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك ويسمح لأعضاء المجلس بالحصول على استشارات مهنية على نفقة البنك وبموافقة المجلس.

الحصول على الوثائق:

كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول / الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح:

أنشأ البنك نظاما لترشيح أعضاء مجلس الإدارة. ووفقا لمسؤوليات وواجبات لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة، فيتعين عليها ان تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضوا فعالا بمجلس الإدارة، وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار اعضاء المجلس الجدد.

البرامج التدريبية:

وضع البنك سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وتدريبية لأعضاء المجلس الجدد وكذلك خطة لتدريب أعضاء مجلس الإدارة.

الحوكمة:

سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة السياسات والترشيحات والحوكمة.

إقالة العضو:

إن العضو الذي يتغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو خمسة اجتماعات غير متتالية سوف يعتبر مستقيلا من منصبة، إلا إذا تم قبول أسباب غيابه من قبل المجلس، ولعضو مجلس الإدارة أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب، وإلا كان مسؤولاً أمام البنك.

التقييم الذاتي:

تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت:

يتولى مجلس الإدارة تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية وذلك اعتمادا على مستوى اداء البنك ككل وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

قرارات المجلس بالتمرير:

أحياناً تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير بموافقة أعضاء المجلس كتابياً ويتم عرضها على المجلس لإقرارها في الاجتماع اللاحق وقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بالتمرير للتوافق مع قانون الشركات التجارية.

التقرير
السنوي
2020

تشكيل
مجلس الإدارة

تشكيل
مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء، ٣ أعضاء تنفيذيين، ٦ أعضاء غير تنفيذيين ومنهم ٣ اعضاء مستقلين علماً بأن بداية الدورة الحالية للمجلس بدأت بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠، وتستمر لمده ثلاث سنوات من خلال الانتخاب في الجمعية العامة العادية للمساهمين، علماً بأن كل من السيد حمد محمد حمد المانع والسيد علي ابراهيم المالكي كانوا أعضاءً في الدورة السابقة لمجلس الادارة، وقد حضروا اجتماعاً واحداً خلال العام ٢٠٢٠.

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم للدورة الحالية:

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
ممثلاً عن شركة فهد محمد جبر القابضة

- رئيس مجلس الإدارة
- تنفيذي، غير مستقل
- رئيس اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦ (بصفته الشخصية) و٦ مارس ٢٠١٧ (ممثلاً عن الشركة)
- المؤهل العلمي: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- الخبره: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي
- العضوية في المجالس الأخرى: نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الخليج التكافلي.
- الملكية المباشرة: ٦٠,٤٠٧,٤٣٣ سهما بنسبة ٧,٩٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٦٢,٠٨,٤٢٠ سهماً بنسبة ٢,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة.

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

- نائب رئيس مجلس الإدارة
- تنفيذي، غير مستقل
- عضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- الخبرة: عضو سابق بغرفة تجارة وصناعة قطر، رئيس مجلس ادارة شركة ادخار للتجارة والمقاولات، ومدير عام شركة الواحة للتجارة والمقاولات.
- الملكية المباشرة: ٣٩,٢١٨,٥٨٠ سهما بنسبة ١,٢٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣٩,٣٤٥,٠٨٤ سهماً بنسبة ١,٢٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

- العضو المنتدب
- تنفيذي، غير مستقل
- رئيس لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة وعضو اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرة: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي.
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، ورئيس مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: ٣٥,٢٦٣,٤٠٠ سهما بنسبة ١,١٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣٥,٢٦٣,٤٠٠ سهما بنسبة ١,١٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر٧ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ عبد الله محمد بن جبر آل ثاني

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- الخبرة: رجل اعمال قائم على ادارة مجموعه من شركات الاعمال ذات الملكية الخاصة، كذلك رئيس وعضو سابق لمجالس ادارات شركات مساهمة عامة
- الملكية المباشرة: ٢٣,٢٥٥,٥٠٠ سهما بنسبة ٠,٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٣,٢٥٥,٥٠٠ سهماً بنسبة ٠,٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني
ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، غير مستقل
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٧ فبراير ٢٠١١
- الخبرة: وزير سابق –الخدمة المدنية وشؤون الإسكان
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة.
- الملكية المباشرة: ٣١,٠٠٤,٦٦٠ سهما بنسبة ١,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١,٠٠٤,٦٦٠ سهماً بنسبة ١,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٤ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد ناصر محمد على آل مذكور الخالدي

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية وماجستير في الإدارة الهندسية من جامعة جورج واشنطن .
- الخبرة: الرئيس التنفيذي لشركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهما بنسبة ٠,١٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٥,٠٠٠,٠٠٠ سهما بنسبة ٠,١٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد أحمد عبد الله الخال

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ مارس ٢٠١٤
- المؤهل العلمي: اقتصاد وعلوم سياسية
- الخبرة: عمل سابقاً رئيس قسم التخطيط الاقتصادي بوزارة الخارجية وعمل بوزارة الاقتصاد وسفيراً في ألمانيا واليابان.
- الملكية المباشرة: ٢٥,٥٠٧,٦١٠ سهما بنسبة ٠,٨٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
  و ٢٥,٥٠٧,٦١٠ سهما بنسبة ٠,٨٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد عبـــدالله علـــي عبـدالرحمـــن العبـــدالله

- عضو مجلس إدارة
- عضو غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من جامعة برادلي – الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرة: شغل عدة مناصب ادارية سابقا منها مدير عام شركة قطر للصناعات التحويلية ، امين عام مساعد في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مدير الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة.
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، عضو مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: ٧,٥٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٢٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
  و ٢,٠٠٠,٠٠٠ سهما بنسبة ٠,٠٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد ناصر خالد ناصر عبد الله المسند

- عضو غير تنفيذي، مستقل
- رئيس لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة جورج تاون – قطر
- الخبرة: نائب رئيس شركة الخور القابضة، ومحلل مالي سابق في جهاز قطر للاستثمار
- الملكية المباشرة: ٢٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
  و٢٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس إدارة

عضو مجلس الإدارة المستقل

إن التشكيل الحالي للمجلس يتضمن ٣ اعضاء مستقلين يستوفون متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، حيث لا تزيد ملكية العضو المستقل لأسهم البنك عن ٠,٢٥٪ من رأس مال البنك.

واجبات اعضاء مجلس الإدارة

يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني. كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علماً بأن أعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

- على رئيس مجلس الإدارة من خلال تفويض الجهة المعنية في البنك وضع خطة لتنظيم برنامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة؛
- تمثيل البنك لدى الغير وأمام القضاء؛
- إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح؛
- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب؛
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعاته مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس؛
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة البنك؛
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالبنك وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس؛
- إيجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس؛
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين؛ و
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر أو غيرها في ذلك.

واجبات نائب رئيس مجلس الادارة

يعيّن البنك نائب رئيس مجلس إدارة وفقًا للنظام الأساسي للبنك، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته

واجبات العضو المنتدب

- الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقا لأهداف واستراتيجية بنك الدوحة.
- التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
- التوقيع /التصديق على المراسلات والتقارير والعقود وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك الدوحة.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الموافقة على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية والنفقات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية.
- تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
- إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء وأنشطة البنك المختلفة.
- المشاركة في لجان المجلس المختلفة.
- أي مسؤولية إضافية يُعهد له بها من قبل المجلس / رئيس المجلس.

واجبات عضو مجلس الادارة غير التنفيذي او المستقل

- العمل بنشاط على توفير معلومات لأنشطة المجلس على النحو المنصوص عليه في مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة.
- المساعدة في التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط للأعمال التجارية والتحدي البناء ووضع مقترحات بشأن استراتيجية البنك.
- استعراض أداء البنك بصفة دورية وتقييم أداء الإدارة من حيث تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.
- مراجعة مدى مصداقية وعدالة البيانات المالية والتحقق من أن الضوابط ونظم إدارة المخاطر سليمة وفعّالة.
- أن يكون له دور ريادي في تطوير سياسات حوكمة الشركات والامتثال لها.
- مساعدة المجلس بشكل فعّال بشأن تطبيق ما ورد في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.
- المساهمة في المحافظة على مصالح البنك والمساهمين، وخاصة في حالات تضارب المصالح بين الأعضاء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس.
- أن يكون حاضرا لمقابلة المساهمين إذا كان لديهم مخاوف والتي لم يكن بالإمكان حلها أو لا يمكن حلها من خلال الاتصال مع رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو إذا كانت مثل هذه الاتصالات ليست مناسبة.
- العمل كحلقة وصل بشأن إبلاغ المجلس عن مخاوف المساهمين حيثما تكون قنوات الاتصال الأخرى غير ملائمة.
- القيام بمسؤوليات إضافية التي قد يُكلف بها من قبل المجلس / رئيس مجلس الإدارة.
- أن يكون مسؤولا مسؤولية جماعية عن قرارات المجلس وإجراءاته.
- المشاركة في اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر ولجنة السياسات والترشيحات والحوكمة.

اجتماعات مجلس الإدارة

تماشياً مع النظام الأساسي للبنك، تُعقد اجتماعات مجلس إدارة البنك في مقر المركز الرئيسي للبنك أو أي مكان داخل قطر كما يقرره رئيس المجلس بشرط أن يكون النصاب القانوني مكتملاً. ويُعقد اجتماع المجلس ٦ مرات على الأقل خلال كل سنة مالية. يُقرر عقد الاجتماعات وفقا لتقويم الأحداث الرئيسية وإغلاق الفترة المالية للبنك. عقد المجلس ٧ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠، كانت على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع رقم ١	٢٠٢٠/٠٢/١٧
الاجتماع رقم ٢	٢٠٢٠/٠٣/١٦
الاجتماع رقم ٣	٢٠٢٠/٠٣/٢٦
الاجتماع رقم ٤	٢٠٢٠/٠٦/٠٧
الاجتماع رقم ٥	٢٠٢٠/٠٨/٠٩
الاجتماع رقم ٦	٢٠٢٠/١٠/١١
الاجتماع رقم ٧	٢٠٢٠/١٢/١٣

مكافآت المجلس

مع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة* للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها استنادا الى سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة. تجدر الاشارة الى انه لم يتم دفع مكافآت للمجلس لعام ٢٠١٩. اما مكافآت مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٠، فلايزال الامر تحت الدراسة والاعتماد من قبل الجمعية العامة للمساهمين خلال عام ٢٠٢١.

الإدارات التابعة للمجلس

المستشار القانوني وأمين سرّ مجلس الإدارة:
السيد/ مختار الحناوي

التحق السيد مختار الحناوي ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمستشار قانوني لمجلس الإدارة وتم تعيينه أمينَ سرٍّ لمجلس الإدارة عام ٢٠٠٧ ولديه خبرة تزيد عن ٣٣ عاماً وعمل في مكاتب المحاماة قبل التحاقه بالبنك.

السيد مختار الحناوي حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس عام ١٩٨٧ وعلى دبلوم في القانون عام ١٩٨٨ ويفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة بشغله لهذا المنصب.

يقوم المستشار القانوني لمجلس الإدارة بدور أمين سر المجلس، ويحتفظ بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات أمين سرّ المجلس.

* ملحق تم نشره على الموقع الالكتروني للبنك خاص بسياسة المكافآت لاعضاء مجلس الادارة.

رئيس إدارة التدقيق الداخلي:
السيد/ محمد داوود

التحق السيد/ محمد داوود ببنك الدوحة في عام ٢٠١٢ كنائب مدير إدارة التدقيق الداخلي وعين رئيس لدائرة التدقيق الداخلي عام ٢٠١٦ ولديه خبرة تزيد عن ٢٨ عاماً في مجال المصارف والمؤسسات المالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ محمد داوود حاصل على درجة الدكتوراه في التمويل.

رئيس إدارة الالتزام بالإنابة:
السيد/ غوث بن إكرام

التحق السيد/ غوث بن إكرام ببنك الدوحة عام ٢٠٠٧ كمديرلوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعُين رئيساً لإدارة الالتزام بالإنابة عام ٢٠٢٠ ولديه خبرة تزيد عن ٢٠ عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ غوث بن إكرام حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

الإدارة التنفيذية

تتمثل الادارة التنفيذيه في البنك من الرئيس التنفيذي ومساعديه ورؤساء الدوائر التنفيذية. وفيما يلي السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي ومسؤولي الدوائر، علما بان اي من المسؤولين لا يملكون اي مساهمات او حصص في اسهم البنك.

الرئيس التنفيذي:
الدكتور/ راهافان سيترامان

التحق الدكتور/ سيترامان ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمساعد مدير عام، ومن ثم عُيّن رئيساً تنفيذياً للبنك عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه، ولديه خبرة تزيد عن ٤٠ عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات قبل التحاقه ببنك الدوحة.

الدكتور/ سيترامان حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من الهند، وهو محاسب قانوني معتمد، وحاصل أيضاً على عدة شهادات دكتوراه فخرية من عدة جامعات رائدة في العالم من بينها ٣ شهادات دكتوراه في الفلسفة PHD.

رئيس إدارة المخاطر:
السيد/ ابهيك جوسوامي

التحق السيد/ ابهيك جوسوامي ببنك الدوحة عام ٢٠٢٠ متولياً منصب رئيس مجموعة المخاطر ولديه خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ ابهيك جوسوامي حاصل على شهادة محلل مالي معتمد «CFA» من قبل معهد المحللين الماليين بالولايات المتحدة الأمريكية.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية التجارية:
السيد/ علاء عزمي ابو مغلي

التحق السيد/ علاء عزمي ابو مغلي ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ متولياً منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات ولديه خبرة تزيد عن ٢٧ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ علاء عزمي ابو مغلي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

رئيس المجموعة المالية:
السيد/ ديفيد تشالينور

التحق السيد/ ديفيد تشالينور ببنك الدوحة عام ٢٠٠٨ متوليا منصب رئيس المجموعة المالية ولديه خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً وعمل في عدة مؤسسات مالية كبيرة في استراليا قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ ديفيد تشالينور حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من انجلترا وزميل في معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز.

رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات والعمليات:
السيد/ بيتر جون كلارك

التحق السيد/ بيتر جون كلارك ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات ولديه خبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ بيتر جون كلارك حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية.

رئيس مجموعة الإستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق:
الشيخ/ محمد عبد الله محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد عبد الله محمد آل ثاني ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس مجموعة الإستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق ولديه خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً وعمل بعدة مناصب في القطاع المالي وقطاعات أخرى قبل التحاقه ببنك الدوحة.

الشيخ/ محمد عبد الله محمد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم.

رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة:
الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد فهد آل ثاني ببنك الدوحة في عام ٢٠١٣ كرئيس وحدة تمويل ولديه خبرة مصرفية سابقة في مؤسسات مالية مختلفة وقد تولى منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة خلال عام ٢٠١٧.

الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد:
السيد/ بريك علي المري

التحق السيد/ بريك ببنك الدوحة عام ٢٠١٥ متولياً منصب إدارة رقابة الفروع ولديه خبرة تزيد عن ٢٤ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة، وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠١٩.

رئيس مجموعة الخزينة والاستثمار:
السيد/ غودنى ادالستينسون

التحق السيد/ غودنى ادالستينسون ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس إدارة الخزينة ولديه خبرة تزيد عن ٢٢ عاماً منها ١٢ سنه في مؤسسات مصرفية ومالية مختلفة قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ غودنى ادالستينسون حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة:
السيد/ أندري ليون سنيمان

التحق السيد/ أندري ليون سنيمان ببنك الدوحة عام ٢٠١٥ كممثل رئيسي لمكتب البنك التمثيلي بجنوب أفريقيا، وقد تدرج بالمناصب وصولاً الى رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة. السيد/ أندري ليون سنيمان لديه خبرة تزيد عن ٢١ عاماً في مجال البنوك وهو حاصل على بكالوريوس في الرياضيات.

مكافآت الإدارة العليا

يعتمد المجلس في تنظيم عملية تقييم أداء الإدارة العليا على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك، ووفقاً لسياسة المكافأة القائمة على الأداء* ونتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك، يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. بلغ اجمالي مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠١٩ ما قيمته ٢,٠٩٥,٠٠٠ ريال قطري تم دفعها خلال عام ٢٠٢٠. علماً بأنه سيتم تحديد مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢٠ واعتمادها من قبل مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢١.

فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما. ويُحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالبنك، ولا يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يكون عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

تضارب المصالح وتداول المطلعين

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة تضارب المصالح ضمن سياسات الحوكمة، وذلك لمنع الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار أعضاء مجلس الادارة، أو الرئيس التنفيذي، أو الموظفين أثناء ادائهم لوظيفتهم بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصيا، أو تهم أحد أقاربه، أو أصدقاءه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه لوظيفته باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

كما اعتمد البنك سياسة لتحديد المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بنشاطات تداول المطلعين حيث أن أسهم بنك الدوحة مدرجة في بورصة قطر، وتعد تلك السياسة امتدادا لسياسة السرية وتنطبق على جميع الموظفين وعائلاتهم (من الدرجة الأولى) وأعضاء مجلس الإدارة الذين هم مُطلعون على معلومات البنك قبل الإفصاح عنها.

التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

يعتبر أي موظف أو عضو مجلس إدارة بشكل عام طرف ذو علاقة عند إجراء عمليات تجارية لبنك الدوحة مع أحد أفراد الأسرة أو مع أي تجارة يعمل فيها أحد أفراد العائلة.

موافقات التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

على الموظف أو عضو مجلس الإدارة الإفصاح عن معاملات ذوي العلاقة والحصول على الموافقة الخطية من اللجنة التنفيذية للبنك. أما ما يخص أعضاء مجلس الإدارة فلا بد من الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة ومناقشتها خلال اجتماع المجلس بغياب العضو المعني كما تتاح معاملات ذوي العلاقة لاطلاع المساهمين قبل اجتماع الجمعية العامة للمساهمين وفقا لقانون الشركات التجاري.

الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة

إن سياسة البنك تحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين عقد أي صفقات بيع أو شراء لأسهم البنك خلال الفترة المحددة من بورصة قطر وحتى الإعلان للجمهور عن البيانات المالية ولم يقم أي طرف من ذوي العلاقة بعقد أي صفقات في فترات الحظر خلال العام.

لجان المجلس

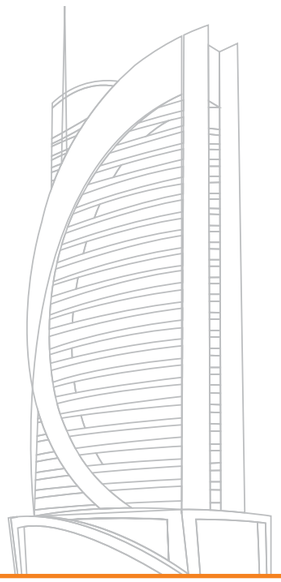

لجان المجلس

أنشئت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لتعليمات السادة مصرف قطر المركزي ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

يوجد لدى البنك ٣ لجان تابعة لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- اللجنة التنفيذية

لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر

العضوية

السيد ناصر خالد عبد الله المسند
عضو مجلس إدارة مستقل (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

السيد احمد عبدالله احمد الخال
عضو مجلس إدارة غير مستقل، حضر ٣ اجتماعات للجنة.

السيد ناصر محمد على ال مذكور الخالدي
عضو مجلس إدارة مستقل، حضر ٤ اجتماعات للجنة.

علماً بان كل من الشيخ عبدالله بن محمد بن جبر ال ثاني والسيد علي ابراهيم المالكي كانوا اعضاءا في الدورة السابقة للجنة التدقيق والالتزام والمخاطر السابقة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦، وقد حضر كل منهما ٣ اجتماعات خلال العام ٢٠٢٠.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوب حسب نظام الحوكمة المعتمد هو ٦ اجتماعات تم عقد ٧ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.

اهم الواجبات والمسؤوليات

مراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك عند إعداده أو تحديثه أو إذا تطلب الأمر ومن ثم عرض توصياتها بهذا الشأن على المجلس، بالإضافة إلى تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للبنك.

- الإشراف على أعمال الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر لاسيما البرامج التدريبية الخاصة التي يعدها البنك، والتأكد من الالتزام بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومتطلباتها.
- مراجعة تعاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات.
- التنسيق بين ادارة التدقيق الداخلي بالبنك والمدقق الخارجي.

- تحري الدقة فيما يعرضه البنك على الجمعية العامة وما يفصح عنه من أرقام وبيانات وتقارير مالية.
- دراسة ومراجعة تقارير وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية للبنك ومتابعة ما تم بشأنها.
- النظر في أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك وإبداء الرأي والتوصية بشأنها للمجلس.
- وضع ومراجعة سياسات البنك بشأن إدارة المخاطر بشكل دوري، أخذا في الإعتبار أعمال البنك، ومتغيرات السوق، والتوجهات الإستثمارية والتوسعية للبنك.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر وإدارتها بالبنك ورفعها للمجلس متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.
- مناقشة المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن المخاطر الخاصة بالتدقيق وعلى رأسها مدى ملاءمة القرارات والتقديرات المحاسبية، وعرضها على المجلس لتضمينها بالتقرير السنوي.

هذا وللجنة أن تطلب نصيحة مهنية مستقلة لإدارة المخاطر والاستعانة بالاستشاريين لمساعدتها على ممارسة مهامها وسلطاتها ومسؤولياتها بطريقة سليمة. كما تقوم اللجنة بمناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقا لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى استقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين من خلال الحصول على معلومات وبيانات منهم بشأن العلاقة بينهم وبين البنك بما في ذلك خدمات غير التدقيق.

هذا وتراجع اللجنة أيضاً البيانات المالية السنوية وربع السنوية وتطلع على التقرير السنوي للبنك والملاحظات الواردة به والتقارير الرقابية الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراجعة التقارير المالية والمحاسبية الهامة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد والحكم السليم.

كما وتنظر اللجنة في فعالية إدارة البنك للمخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية السنوية والمرحلية والتنظيمية وغيرها من التقارير الرقابية بما في ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات والحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفاعلية. وتقوم اللجنة بالتأكد من أن البيانات المالية والتقارير الصادرة هي على نحو يتفق مع المعايير والممارسات المحاسبية المحددة من قبل السادة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى لوائح الإدراج المعمول بها لدى بورصة قطر ومع انظمة الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

تجتمع اللجنة خلال العام بشكل منتظم لمناقشة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر إضافة إلى التقارير الصادرة من المدققين الخارجيين وتقارير تفتيش السادة مصرف قطر المركزي.

كما تستعرض اللجنة عروض الاسعار المقدمة من مدققي الحسابات لمراجعة حسابات البنك في كل سنة مالية وتقدم توصياتها بهذا الشأن لمجلس الإدارة لاختيار مراقب الحسابات الأنسب أو التجديد لمراقب الحسابات الحالي بهدف قيام المجلس برفع توصية للجميعة العامة للمساهمين.

هذا وللبنك سياسة معتمدة بخصوص الكشف عن المخالفات والانتهاكات لتشجيع موظفي البنك على الكشف/الإفشاء عن أي أخطاء قد تؤثر سلباً على البنك ويتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالقضايا الجوهرية وتقوم اللجنة بالتأكد من إجراء اللازم صوب أي مخالفات. لا يوجد للجنة أي خلافات مع المجلس خلال عام ٢٠٢٠ أو أمور ذات تاثير هام.

أهم القرارات

تكليف الإدارة التنفيذية بما يلي:

- الالتزام التام بمتطلبات نظام الحوكمة، لاسيما فحص وتقييم الضوابط الرقابية وتقديم التقارير في الموعد المحدد.
- الاستمرار بمراقبة وتقييم المخاطر التي تواجه البنك في التعرضات الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط المخاطر وحماية حقوق البنك.
- متابعة التقارير الصادرة عن ادارات التدقيق الداخلي والالتزام والمخاطر لمعالجة كافة الملاحظات والفجوات لادارات البنك المختلفة وفروعه.
- معالجة كافة الملاحظات والفجوات الرقابية التي اوردها المدقق الخارجي ووضع الضوابط الرقابية الكافية لمنع تكرارها.
- اجراء تقييم شامل لاستراتيجية البنك المتبعة بشان المكاتب التمثيلية.
- متابعة ادارات البنك المعنية لاستكمال تحديث كافة بيانات العملاء لاسيما تلك المتعلقة بمتطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- تصويب كافة الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن الجهات الرقابية والمتمثلة في مصرف قطر المركزي، بنك الكويت المركزي، مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، بنك الاحتياط الهندي.
- بذل الجهود المطلوبة لتحسين جودة المحفظة الائتمانية، ومعالجة تركز منح التسهيلات الائتمانية على مستوى العميل أو المجموعة وكذلك التسهيلات المتعثرة لاسيما ذات الحجم الكبير.
- الانتهاء من استكمال كافة الجوانب المتعلقة بمشروع استمرارية الأعمال للبنك وفروعه الخارجية.
- معالجة الفجوات المتعلقة بتكنولوجيا امن المعلومات واطار الامن السيبراني وكذلك كافة المخاطر الاخرى ذات الصلة.
- مناقشة تقرير الالتزام الخاص بالشركة التابعة «شركة شرق للتامين» لتقييم مدى التزام الشركة بالتشريعات والتعليمات الصادرة.

المكافآت	بلغت اجمالي بدل جلسات لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر لعام ٢٠٢٠ ما قيمته ٢٤٥,٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة التي تم الاشارة اليها في بند مكافآت المجلس.

لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة

العضوية

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة

الشيخ عبدالله بن محمد بن جبر آل ثاني
عضو غير تنفيذي (عضوا)، حضر ٣ اجتماعات

السيد عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله
عضو مستقل (عضوا)، حضر ٣ اجتماعات

علما بأن كل من السيد حمد محمد حمد المانع والسيد أحمد عبد الله أحمد الخال كانوا أعضاءً في الدورة السابقة للجنة السياسات والترشيحات والحوكمة السابقة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦، وقد حضر كل منهما اجتماعين خلال العام ٢٠٢٠.

الاجتماعات	عدد الاجتماعات المطلوبة حسب نظام الحوكمة اجتماعان وقد تم عقد ٥ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.

اهم الواجبات والمسؤوليات

تقوم اللجنة بمراجعة الترشيحات إلى عضوية مجلس الإدارة ومتابعة تطبيق حوكمة الشركات لدى بنك الدوحة، كما تقوم أيضاً برصد وترشيح الأعضاء الجدد للمجلس ممن لديهم القدرة على اتخاذ القرارات السليمة نيابة عن البنك والمساهمين. وتأخذ اللجنة بعين الاعتبار توافر العدد الكافي من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس، بالإضافة إلى مهاراتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية. وتقوم اللجنة بتقييم الأعضاء المرشحين للمجلس استناداً لمعايير منها الاستقامة والحكمة والخبرات المكتسبة والقدرة على تكريس الوقت الكافي لإدارة شؤون البنك.

تقوم اللجنة بالموافقة على سياسات واستراتيجيات البنك ومراجعة إطار عمل مكافآت الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً وضع اللائحة العامة لمكافآت وامتيازات المجلس والرئيس التنفيذي وكبار الموظفين التنفيذيين المرتكزة على أساس تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية ذات المدى الطويل. هذا بالإضافة إلى مراجعة سلم الرواتب والامتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما يتم عرض مخصصات وامتيازات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة في نهاية كل سنة مالية للموافقة عليها.

أهم القرارات

- الموافقة على توصيات لجنة الائتمان باعادة جدولة تسهيلات بعض العملاء.
- الموافقة على توصيات ادارة تكنولوجيا المعلومات ولجنة العطاءات لبعض المشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين ١٠ مليون ريال قطري الى ٣٠ مليون ريال قطري.

المكافآت	بلغت اجمالي بدل جلسات اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٢٠ ما قيمته ١٢٠,٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة التي تم الإشارة إليها في بند مكافآت المجلس.

اللجنة التنفيذية

العضوية

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان
نائب رئيس مجلس الإدارة، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

علماً بأن الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني كان عضواً في اللجنة التنفيذية وقد تقدم باستقالته من عضوية تلك اللجنة، وقد تم الموافقة على الاستقالة من قبل المجلس.

الاجتماعات	عدد الاجتماعات المطلوب حسب سياسة الحوكمة المعتمد هو ٤ اجتماعات خلال العام أو في أي وقت بناء على طلب رئيس اللجنة وتم عقد ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.

اهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك والتغييرات المهمة على هيكلي الإدارة والرقابة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.
- تسهيل الرقابة الفعالة والسيطرة الشاملة على أعمال البنك من خلال تلقي ومراجعة ائتمان العملاء بشكل عام والفريق المشترك والتعرض للاستثمار.
- الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية فوق الحد المسموح به من قبل الإدارة وللحد المُفوضة به اللجنة من قبل المجلس.
- مراجعة مقترحات الائتمان فوق الحد المسموح به للجنة التنفيذية وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها.
- تقديم توصية إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات المتعلقة بالمديونيات المتعثرة أو الالتزامات بأعلى من الحد المسموح به.
- إجراء المراجعة و على أساس ربع سنوي عن حالة القضايا المعلقة والخاصة بالتقاضي.
- الموافقة على الشراء والإنفاق لمبالغ في حدود التفويض الممنوح إلى اللجنة من قبل المجلس.
- الموافقة على منح التبرعات المالية وغيرها للأنشطة الخيرية بما فيها مصاريف مسؤوليات الشركات الاجتماعية على أساس كل حالة على حدة وفقا لحدود السلطة المفوضة للجنة كما هي موافق عليها من المجلس و كذلك استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- مراجعة وإقرار الاستراتيجية التجارية والاستثمارات ضمن الصلاحيات المفوضة للجنة.
- الإشراف على أداء الاستثمارات الاستراتيجية عن طريق تلقي تقارير دورية من الإدارة وتقديم التقارير إلى المجلس.

أهم القرارات

- اعتماد ادلة سياسات واجراءات عمل جديدة ومحدثة للمكتب الرئيسي للبنك بعدد ٢٠٢ دليل، من ضمنها ٢٠ دليل سياسات تخص اطر الحوكمة وكذلك ٨٧ دليل للفروع الخارجية خلال العام ٢٠٢٠.
- اعتماد خطة حوكمة الشركات لفروع بنك الدوحة في دولة الإمارات العربية المتحدة واستكمال جميع السياسات المطلوبة في الفترة الزمنية المحددة.

المكافآت	بلغ اجمالي بدل جلسات لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة لعام ٢٠٢٠ ما قيمته ١٩٥,٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة التي تم الإشارة اليها في بند مكافآت المجلس.

الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي

الرقابة الداخلية

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له. اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية. يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على إقامة إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر، وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالالتزام والمخاطر القانونية والائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية.	
الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح.	
توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي.	

تقييم الرقابة الداخلية

يقوم البنك ومن خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالنظر في اطار عمل الرقابة الداخلية، وتتسلم اللجنه تقارير حول عمل الرقابة الداخلية في ادارة البنك، ومن ثم رفع التوصيات الى مجلس الادارة لتقييمها ولضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقا لصلاحيات الإدارة.

وقد قامت ادارة البنك باتخاذ الخطوات المبيّنة أدناه لتحقيق الالتزام بمتطلبات نظام الحوكمة:

- اعتماد وتطبيق إطار عمل معترف به دوليًا للرقابة الداخلية، وهو إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات (COSO)؛
- إجراء عملية لتحديد النطاق، يتم من خلالها تحديد الحسابات المهمة التي لها تأثير مادي على البيانات المالية وتحديد أوجه ارتباط هذه الحسابات بعمليات الأعمال المختلفة لحصر العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
- الانتهاء من إعداد مستندات مثل تلك المتعلقة بفهم عمليات الأعمال ومصفوفة المخاطر والضوابط لكافة العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
- تقييم مدى فاعلية التصميم الخاص بالضوابط الرئيسية؛
- تقييم الإدارة بشأن تقييم الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، وقياس مدى فاعليتها التشغيلية.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال ٢٠٢٠.

الالتزام

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية «قد تحدث» بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين. وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية / التشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة. كما تساعد إدارة الالتزام أيضا كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

التدقيق الداخلي

يمتلك البنك إدارة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر وذلك بشكل دوري. وتدار إدارة التدقيق الداخلي من قبل فريق عمل كفوء يتمتع بالمهارات والتدريب الكافي للقيام بدوره بالشكل المناسب. ويتمتع موظفو دائرة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول إلى كل أنشطة البنك والمستندات والتقارير اللازمة لاتمام عملهم، ولا يمارس أي من فريق

التدقيق أي أعمال مرتبطة بالنشاط اليومي العادي للبنك ويتم تعيين وتحديد جميع المكافآت والامتيازات بإدارة التدقيق من قبل مجلس الإدارة مباشرة.

وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها من خلال خطة تدقيق معتمدة من لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر وتتضمن هذه الخطة على مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لمختلف الفروع والدوائر في البنك.

إدارة المخاطر

يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك، ولذلك فهما يسعيان دائمًا إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

التدقيق الخارجي

يتم سنوياً تجديد/تعيين مدقق الحسابات الخارجي لمراجعة حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك اعتماداً على توصية يتم تقديمها للجمعية من قبل مجلس الإدارة. هذا ويراعي البنك تعليمات الجهات الرقابية بشأن تعيين مراقب الحسابات بشأن عدد مرات تعيين مراقب الحسابات كما ويقوم مجلس الإدارة بأخذ موافقة السادة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح مدقق/ اكثر من مدقق حسابات خارجي للجمعية العامة للمساهمين. ويتم بعد اختيار مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين التعاقد مع هذا المدقق ويشترط ضمن هذا التعاقد تقيد المدقّق الخارجي بأفضل المعايير المهنية وبذل العناية المهنية المطلوبة عند إجراء التدقيق وكذلك إبلاغ الجهات الرقابية في حال عدم قيام البنك (المجلس) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالمسائل المادية والتي تم إثارتها من قبلهم. هذا ويتولى المدقق الخارجي فحص الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر.

يتولى حالياً السادة كي بي ام جي اعمال التدقيق والمراجعة على حسابات البنك بدءاً من عام ٢٠١٧ وحتى تاريخه بما فيها حسابات الفروع الخارجية وحسابات شركة بنك الدوحة للتامين بالاضافة الى حسابات الصناديق الاستثمارية والتقارير الدورية المتعلقة بمتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وقد بلغت اتعاب التدقيق لعام ٢٠٢٠ مبلغ ٣ ملايين ريال قطري.

وقد حصلنا على عرضي أسعار من مكتبي تدقيق معروفين تم عرضهما على الجمعية العامة العادية للمساهمين وانتهت باختيار مكتب السادة كي بي ام جي لمراجعة حسابات البنك عن عام ٢٠٢٠.

النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية

ان القضايا التي تم رفعها والتي تزيد قيمتها عن ٣٠ مليون ريال قطري قد بلغ عددها (٧) قضايا خلال عام ٢٠٢٠.

وسائل الاتصال بالمساهمين

يعتبر بنك الدوحة مساهميه أصحاب مصلحة رئيسية وقد أنشأ البنك دائرة شؤون المساهمين ووحدة علاقات المستثمرين وهما مسؤولتان عن الرد على تساؤلات المساهمين واستفساراتهم وكذلك الاتصال باي مستثمرين في الاسواق وتكون حلقه وصل بينهم وبين رئيس مجلس للادارة.

الإفصاحات وحقوق المساهمين

يسعى بنك الدوحة جاهدا لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم. يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية. هذا ويمكن أن يوفر البنك معلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

واجب الإفصاح

يلتزم بنك الدوحة بجميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث يقوم البنك بالإفصاح من خلال بورصة قطر والصحف المحلية وموقع البنك الإلكتروني عن جميع المعلومات المالية وأي أنشطة يقوم بها البنك بشكل شفاف للمساهمين والعامة. هذا ويحرص مجلس إدارة البنك على أن تكون جميع المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة. ويتضمن تقرير الحوكمة تفاصيل تشكيل مجلس الإدارة وبيانات الأعضاء واللجان المنبثقة عن المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة أن جميع البيانات المالية يتم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، كما ويقوم مراقب الحسابات الخارجي للبنك بإعداد تقريره وفقاً لمهام التدقيق الدولية ومتطلباتها وعلى كل المعلومات الضرورية والأدلة والتأكيدات وإجراءات التدقيق المناسبة. وقد قام البنك بتوفير كافة التقارير المالية المرحلية والسنوية للمساهمين بما فيها تقرير الحوكمة.

واجب الحصول على المعلومات

يمتلك بنك الدوحة موقع إلكتروني يُنشر فيه جميع المعلومات الخاصة بالبنك مثل البيانات المالية السنوية والربع سنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة بالإضافة للتقرير السنوي وغيرها من المعلومات المتعلقة بإدارة البنك ومجلس الإدارة والمنتجات والخدمات والفروع. ويوجد لدى البنك إجراءات داخلية خاصة بحصول المساهمين على وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها علما بانه يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بجمعيات المساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة، ويحق للمساهم التصويت على قرارات الجمعية العامة ويكون له عدد من الأصوات يعادل اسهمه ويمثل القصّر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً ويكون لكل مساهم مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي او بأي طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

ويجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط ان يكون الوكيل مساهماً وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة. ولا يجوز للمساهم توكيل أحد اعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال لا يجوز ان يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على ٥٪ من أسهم رأس مال البنك باستثناء إذا كان الوكيل نائباً أو وكيلاً عن ما تملكه او تتملكه الحكومة والمؤسسات والشركات والاجهزة الحكومية في دولة قطر.

وتنعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يحددهما مجلس الإدارة بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الاشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك، وعليه دعوتها أيضا متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال ولأسباب جدية وذلك خلال خمس عشر يوماً من تاريخ الطلب. وتنعقد الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون على الأقل ٢٥٪ من رأس مال البنك.

المعاملة المنصفة للمساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق كل مساهم حصة معادلة بحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة حسب ما يملكه من أسهم.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

بعد إخطار الجهات الرقابية ذات الاختصاص، يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بالصحف المحلية والموقع الالكتروني للبنك، ومن ثم تقوم لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة بعد إغلاق باب الترشيح بدراسة طلبات الترشيح المستلمة من المساهمين ويكون متاح للمساهمين الحصول على جميع المعلومات عن المرشحين للعضوية قبل اجتماع الجمعية العامة من خلال مراجعة البنك والموقع الالكتروني للبنك، وبعد أخذ موافقة الجهات ذات الاختصاص يتم عرض هذه الأسماء على الجمعية العامة العادية للمساهمين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المرشحين لعضوية المجلس. إن النظام الأساسي للبنك أعطى للمساهمين حق التصويت على قرارات الجمعية وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وفقا لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ الذي أحال في شأن الشركات المساهمة العامة إلى مبادىء الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح الأسهم على الجمعية العامة في كل عام وفق سياسة البنك بتوزيع الأرباح المعتمدة من مجلس الإدارة ضمن سياسة الحوكمة ونظام البنك الأساسي، حيث يسمح النظام الأساسي للبنك بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد استقطاع نسبة ١٠٪ من صافي أرباح البنك لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من مقدار رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. والاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. ويجوز للجمعية العامة بناءا على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنويا اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة، ويقتطع جزء من الأرباح تحددها الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل، ومن ثم يتم توزيع المبلغ المتبقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة التالية وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك.

حقوق المساهمين والصفقات الكبرى

بنك الدوحة شركة مساهمة قطرية برأس مال قدره ٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠ ريالاً قطرياً مقسماً إلى ٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠ سهماً عادياً أسمياً قيمة كل سهم (١) ريال قطري مطروحا للتداول في بورصة قطر.

وفيما عدا ما تملكه او تتملكه الحكومة والمؤسسات والشركات والاجهزة الحكومية، حيث يجوز ان تكتتب وتتملك في اسهم البنك حتى نسبة ٢٠٪ من رأس المال، ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو أعتباري أن يتملك اكثر من ٢٪ من أسهم البنك كما لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يتملك أقل من ١٠٠ سهم، باستثناء التملك بطريق الميراث. ويجوز للجمعية العامة غير العادية الموافقة على تسجيل عدد من الأسهم باسم وكيل مؤتمن بما لا يتجاوز نسبة ٢٠٪ من عدد أسهم رأس المال وذلك في حال زيادة رأس المال عن طريق إصدار إيصالات إيداع عالمية GDR وتعتبر صناديق الاستثمار مجموعة استثمارية واحدة مهما بلغ عددها، إذا كان الذي يديرها شخص واحد طبيعي أو معنوي، أو إذا كان المؤسس في كل منهما شخص واحد طبيعي أو معنوي وفي كلا الحالتين لا يجوز للمجموعة الاستثمارية ان تمتلك أكثر من ٢٪ من عدد أسهم رأس المال ويجوز للأجانب الاستثمار في أسهم البنك في حدود ٤٩٪ من رأس المال. ويؤكد بنك الدوحة عدم وجود أي اتفاقات مساهمين تخص هيكلة رأس المال وحقوق المساهمين.

ملكية الاسهم

تتوزع ملكية اسهم بنك الدوحة بحسب الجنسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	النسبة
قطر	٢,٧٦٥,٨٨٦,٣٥٤	٨٩,٢١٪
مجلس التعاون	٧٢,٠٥٥,٠٧٦	٢,٣٢٪
دول عربية	٣١,١٣٦,١٥٣	١,٠٠٪
آسيا	٦,٠٩٨,٥٩٣	٠,٢٠٪
أوروبا	٨٦,٤٠٠,٩٩٦	٢,٧٩٪
أفريقيا	١,٢٢٦,١٩١	٠,٠٤٪
أمريكا	١٠٧,٣٨٢,٩٦٩	٣,٤٦٪
أخرى	٣٠,٢٨٠,٦٨٨	٠,٩٨٪
المجموع	٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠	١٠٠٪

بلغ عدد المساهمين ٣,٠١٥ مساهما كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ولا يوجد اي مساهم يمتلك اكثر من ٢٪ باستثناء الحكومة والمؤسسات والشركات والاجهزة الحكومية المتمثلة في كل من جهاز قطر للاستثمار بمساهمة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ١٧,١٥٪ وصندوق المعاشات (الهيئة العامة للتقاعد) بمساهمة بنسبة ٦,٩٨٪، وذلك وفق النظام الأساسي للبنك.

حقوق أصحاب المصالح

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح. وفي سبيل تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، يجب على كل موظف ان يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها. يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة، علاوة على ذلك، أعد بنك الدوحة سياسة للكشف عن الانتهاكات/ المخالفات بحيث يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها الى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر.

ومن الجدير بالذكر أيضا، أن البنك قد وضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية و الرياضية

قام بنك الدوحة بالمساهمة بمبلغ ١٨,٨٤٨,٣٠٠ ريال قطري لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وهي تمثل نسبة ٢,٥٪ من صافي أرباح البنك السنوية عن عام ٢٠١٩ تماشياً مع القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون رقم ٨ لعام ٢٠١١. علماً بأنه سيتم تحديد مساهمة البنك لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية عن عام ٢٠٢٠ بعد اعتماد نتائج اعمال البنك خلال عام ٢٠٢١.

فروع البنك ومكاتب التمثيل والشركات التابعة

فعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر ٢٤ فرعاً و٣ مكاتب دفع و٣ فروع إلكترونية، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ٩٦ جهاز من ضمنها ٣ أجهزة بدولة الإمارات العربية المتحدة وجهازين بدولة الكويت وثلاثة أجهزة بالهند. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك ٦ فروع خارجية منها فرعين في كل من إمارة دبي وإمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع في دولة الكويت و٣ فروع في كل من مومباي وكوتشي وتشيناي في دولة الهند، هذا بالإضافة إلى ١٤ مكتبا تمثيليا في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وكندا وهونج كونج وجنوب أفريقيا وبنجلاديش وسيريلانكا ونيبال.

كما ويمتلك البنك أيضا شركة شرق للتأمين وهي شركة تابعة مملوكة للبنك بالكامل إضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٤٤,٠٢٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية والتي أصبحت فيما بعد تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

—

رئيس مجلس الإدارة

تقرير التأكيد المستقل المحدود إلى السادة المساهمين في بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والتشريعات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كَلّفنا مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) («البنك») للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس الإدارة لما إذا كان لدى البنك عملية جاهزة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة «تقريره حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة النظام» («البيان»)، والذي تم التوقيع عليه بالنيابة عن الإدارة و تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ٨ فبراير ٢٠٢١، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان بشكل صحيح، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية أيضا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعده البنك وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذو معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين «قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)»(قواعد السلوك الأخلاقي)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لالتزام البنك بالنظام والظروف الأخرى للارتباط، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية.
وفي سبيل التوصل إلى فهم لالتزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة التزام البنك بالنظام والظروف الأخرى للارتباط، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمن ارتباطنا تقييم مدى ملاءمة التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، والتزام البنك بالنظام، وتقييم مدى ملاءمة الأساليب والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام البنك بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات الحوكمة، وغيرها).

كجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للبنك والتي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تم أعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذا الارتباط هي تقييم عملية الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والالتزام بنصوص النظام.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة* لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى البنك عملية جاهزة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والتزام البنك بالنظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. الى اقصي حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

٢٤ فبراير ٢٠٢١
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

* ملحق تم نشره على الموقع الالكتروني للبنك خاص بتقييم الإداره حول التزام البنك بقانون هيئة قطر للاسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة النظام.

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

عام

مجلس إدارة بنك الدوحة «ش.م.ع.ق» («البنك») والشركات التابعة له (مجتمعة «المجموعة») هو المسؤول عن إنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية المناسبة على التقارير المالية («الرقابة الداخلية على التقارير المالية») على النحو المطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة»). إن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية تم تصميمها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية والأحكام السارية للوائح مصرف قطر المركزي («لوائح مصرف قطر المركزي»). وتتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضًا ضوابط وإجراءات الإفصاح الخاصة بنا المصممة لمنع الأخطاء.

مخاطر في التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في التقارير المالية في أنه إما أن البيانات المالية الموحدة لا تُعرض بصورة عادلة بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو أن نشر البيانات المالية الموحدة لا يتم في الوقت المناسب. ينشأ الافتقار إلى العرض العادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من حسابات أو إفصاحات البيان المالي على أخطاء (أو حالات سهو) جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

لتقييد مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول ولكن ليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضًا بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة وفقًا للمعايير المقررة في إطار العمل المتكامل – للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي («لجنة المؤسسات الراعية»). توصي لجنة المؤسسات الراعية بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام ضوابط الرقابة الداخلية. نتيجة لذلك، عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيان المالي التالية:

- الوجود / الحدوث – الأصول والمطلوبات موجودة والمعاملات قد أُجريت؛
- الاكتمال – يتم تسجيل جميع المعاملات، وإدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة؛
- التقييم / القياس – يتم تسجيل الأصول والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية – يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول ومطلوبات؛
- العرض والإفصاح – التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر تأكيداً معقولا ولكن ليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام ضوابط الرقابة الداخلية هذا. وبالتالي، قد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء وحالات الاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام ضوابط المراقبة الداخلية حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام المعنية في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع مهام الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية الموحدة. نتيجة لذلك، يشارك بتشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية موظفين ذوي مهام مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

ضوابط للحد من مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل من احتمال وجود أخطاء في البيانات المالية. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات؛
- التشغيل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية؛
- وقائية أو كشفية بطبيعتها؛
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تتضمن الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن الضوابط التي لها تأثير مباشر يمكن أن تكون، على سبيل المثال، تسوية تدعم مباشرة بند الميزانية العمومية؛
- ميزة المكونات الآلية و/أو اليدوية. الضوابط التلقائية هي وظائف تحكم مضمنة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه تطبيق ضوابط المهام وعملية التحقق من الواجهة على اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية

للسنة المالية ٢٠٢٠، أجرت المجموعة تقييمًا رسميًا لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مع مراعاة الآتي:

- خطورة أخطاء البنود المدرجة في البيان المالي الموحد، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية وقابلية بند البيانات المالية لحدوث خطأ فيه؛
- قابلية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت وكمية الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعال. يتم الحصول على الأدلة نفسها من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضًا مكونًا مهمًا للتقييم، حيث إن مثل هذه الأدلة قد توجه انتباه الإدارة إلى مشكلات الرقابة الإضافية أو قد تدعم النتائج.

وتضمن التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك عمليات الإقراض ومخاطر الائتمان (الشركات والأفراد)، وسحب الودائع، والخزينة (التحوط وإدارة المخاطر وتمويل الاستثمار)، وعملية طلب الخدمات وشرائها (Procure to pay)، والموارد البشرية وأقساط التأمين والالتزام والتمويل التجاري ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية. وتضمن التقييم أيضًا قياس لفعالية تصميم وتنفيذ تشغيل عناصر الضوابط الرقابية على مستوى المؤسسة، والإفصاحات، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات.

نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وتوصلت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

ديفيد تشالينور
رئيس المجموعة المالية

راهافان سيتارامان
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استنادًا إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفاعليتها التشغيلية.

وضعت المجموعة أهداف الرقابة داخليًا استنادًا إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

تقرير التأكيد المستقل المعقول إلى السادة المساهمين في بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كَلّفنا مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة») للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية («الرقابة الداخلية على التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ («البيان»).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان، الذي تم توقيعه نيابةً عن مجلس الإدارة والذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٢١ والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفاعليتها التشغيلية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات إدارة مخاطر الإقراض والائتمان (للشركات والأفراد)، وتلقي الودائع، والخزينة والاستثمار وتمويل المتاجرة والشراء إلى الدفع، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والضوابط العامة على تقنية المعلومات، والضوابط على مستوى الشركة، وضوابط الإفصاح، والالتزام، والأقساط، والموارد البشرية؛
- تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛ و
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي والمعروف بـ COSO («لجنة المنظمات الراعية» أو «إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن أيضا وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (الذي يتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.

- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،

- تقييم كفاية التالي:
  - مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.

- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.

- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الاجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛

- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛

- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛

- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛

- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و

- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

كجزء من هذا الإرتباط، لم نقم، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي ستدرج في التقرير السنوي الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للمجموعة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسبًا لفترات مستقبلية إذا حدث تغييرًا في الظروف أو تراجعًا في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم اعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

في رأينا، وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية صُممت وطُبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعّال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق، أي طرف غير المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية إلى أقصى حد يسمح به القانون. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

٢٤ فبراير ٢٠٢١
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

الهيكل التنظيمي

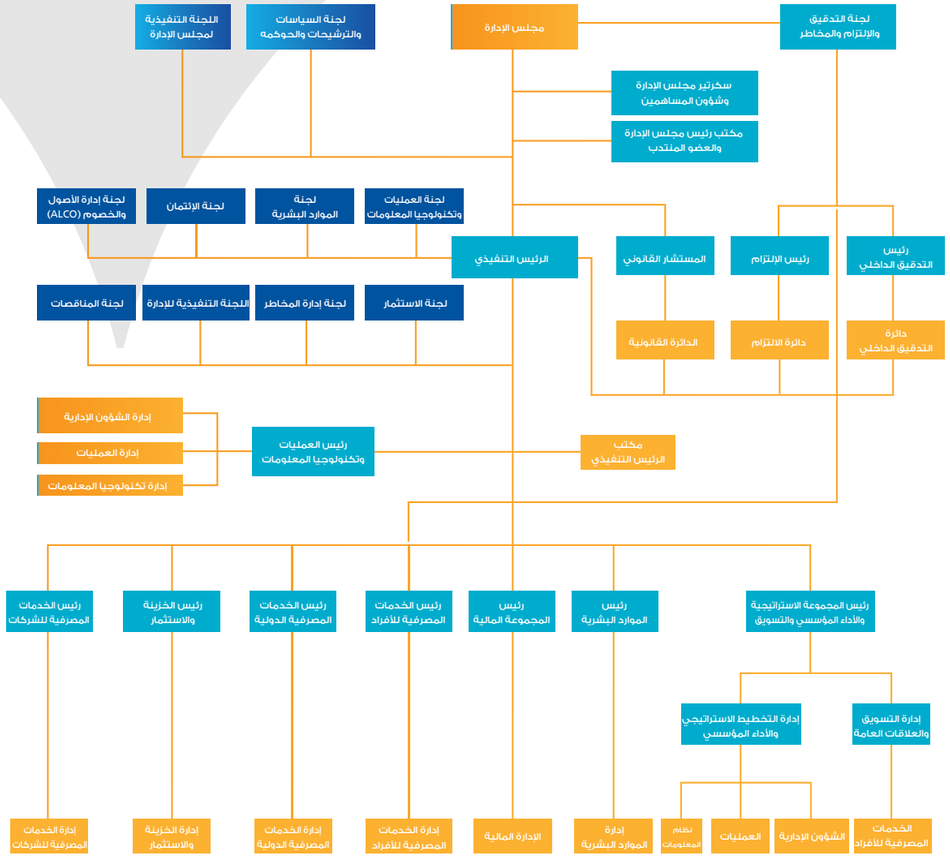

النتائج المالية

إجمالي الموجودات
(مليون ريال قطري)

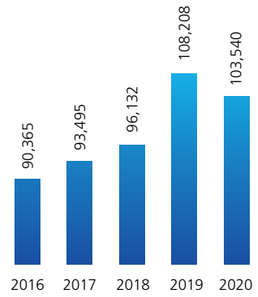

صافي القروض والسلف
(مليون ريال قطري)

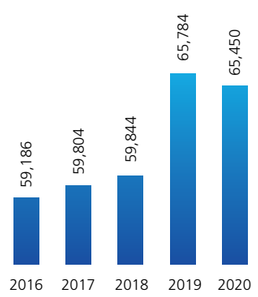

ودائع العملاء
(مليون ريال قطري)

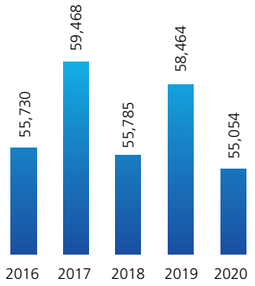

إجمالي حقوق الملكية
(مليون ريال قطري)

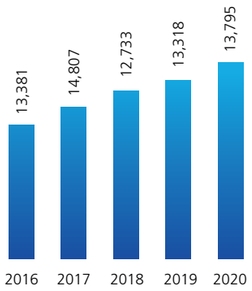

صافي الربح
(مليون ريال قطري)

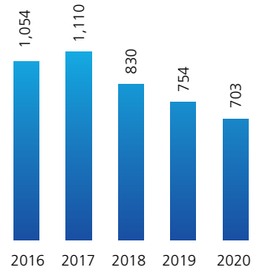

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليهم معًا باسم «المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام لوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وقمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقرير التدقيق هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) («قواعد السلوك الأخلاقي») والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للبنك في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. وإننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية، وفقاً لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وتناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، ولا نقدم رأيًا منفصلًا عن هذه الأمور عند تكوين رأينا عنها.

وصف أمر التدقيق الأساسي	كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق
انخفاض قيمة الموجودات المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان – راجع الإيضاحات ٣(أ)، ٤(ب)، ٥(أ)، ٥(ب)، ٨، ٩، ١٠، ١١ و١٤ و١٩ في البيانات المالية الموحدة	
لقد ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: انخفاض قيمة الموجودات المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان ينطوي على: • متطلبات محاسبية معقدة، تتضمن الافتراضات والتقديرات والأحكام التي يعتمد عليها تحديد انخفاض القيمة؛ • مخاطر نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على قرارات المنهجية والصياغة، • قابلية التحيز من جانب الإدارة عند إصدار الأحكام لتحديد نتائج الخسائر الائتمانية المتوقعة، و • متطلبات الإفصاح المعقدة. أثرت جائحة كوفيد –١٩ تأثيراً كبيراً على الخسائر الائتمانية المتوقعة. الافتراضات بخصوص الملمح الاقتصادي الآن أكثر شكًا مما يزيد من مستوى الأحكام المطلوب من المجموعة القيام بها لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ومخاطر التدقيق المصاحبة لها. كانت الموجودات المالية للمجموعة، المدرجة في الميزانية العمومية وخارجها، الخاضعة لمخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٢١,١٩٩ مليون ريال قطري (مبلغ ١٣٠,٥٠٧ مليون ريال قطري في ٢٠١٩) ومن ثم فهي جزء جوهري من بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة إلى ذلك، كان إجمالي المخصص الذي اعترفت به المجموعة في هذه البيانات المالية مبلغ ١,٣٦٥ مليون ريال قطري، في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مبلغ ١,٠٧٩ مليون ريال قطري في ٢٠١٩)، ومن ثم فهو يمثل جزء جوهري من بيان الدخل الموحد.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية على أساس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ولوائح مصرف قطر المركزي ذات الصلة، وفهمنا للأعمال والممارسات المتبعة في هذا القطاع. • تأكيد فهمنا للعمليات والأنظمة والضوابط الجديدة أو المعدلة التي تتبعها الإدارة، بما في ذلك الضوابط المطبقة على تطوير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. • تحديد واختبار الضوابط ذات الصلة. • إشراك متخصصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار أنظمة تقنية المعلومات الجديدة والضوابط ذات الصلة. • تقييم معقولية الأحكام والتقديرات الرئيسية للإدارة في احتساب المخصصات، بما في ذلك اختيار الأساليب والنماذج والافتراضات ومصادر البيانات في ضوء تأثير جائحة كوفيد–١٩. • إشراك متخصصين في إدارة المخاطر المالية • للنظر في الافتراضات/ الأحكام الهامة المتعلقة بتصنيف المخاطر الائتمانية، والزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية، وتعريف التخلف عن السداد، واحتمالية التخلف عن السداد، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومعدلات الاسترداد، متضمنة تأثير جائحة كوفيد–١٩؛ و • لتقييم مدى ملاءمة واختبار الصحة المحاسبية لنماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المطبقة؛ • إشراك متخصصي تقييم من أجل تقييم المدخلات والافتراضات والتقنيات التي يستخدمها المقيمون الذين كلفتهم المجموعة بتقييم الضمانات العقارية المتعلقة بتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة متضمنة تأثير جائحة كوفيد–١٩. • تقييم اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المدخلة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، • تقييم مدى معقولية التعديلات اللاحقة للنموذج واختبارها، خصوصا في ضوء تأثير التقلبات التي تسبب فيها تأثير جائحة كوفيد–١٩. • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينة من القروض والسلف العاملة والمتعثرة. • تقييم كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية لأول مرة بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة ولوائح مصرف قطر المركزي.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك ("التقرير السنوي")، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة للبنك وتقرير مدقق الحسابات الصادر عليها. حصلنا، قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، على تقرير مجلس الإدارة، والذي يشكل جزءًا من التقرير السنوي، ويتوقع أن تتاح لنا الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي عقب ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا عن البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد عليها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، وعند القيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا اتضح، خلافًا لذلك، أنها يشوبها أخطاء جوهرية.

بناءً على العمل الذي قمنا به بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا أن نفصح عنها في تقريرنا. ليس لدينا ما نفصح عنه في تقريرنا في هذا الشأن. وإذا توصلنا، عند قراءة الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي، إلى وجود أخطاء جوهرية فيه، يتوجب علينا إبلاغها لأولئك المعنيين بالحوكمة.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يخطط مجلس الإدارة إما لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافاً للقيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ولوائح مصرف قطر المركزي، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن ذلك أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية حال وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان يمكن، بشكل فردي أو جماعي، التوقع بصورة معقولة أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس حكمًا مهنيًا ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما أننا:

نُحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وغش، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
نُقيّم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

نُبدي نتيجة على مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادًا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على المواصلة وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية.

نُقيّم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

نحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة في جملة من الأمور، من بينها ما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الجوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات المتخذة لإزالة التهديدات أو تطبيق الضمانات، متى كان ذلك ممكنًا.

بناءً على الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم، أمور التدقيق الأساسية. ونقوم بإدراج هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر في حالات نادرة جداً، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق. يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية الموحدة مع تلك السجلات. اطلعنا على تقرير مجلس الإدارة الذي سيدرج في التقرير السنوي. تتفق المعلومات المالية الواردة فيه مع سجلات البنك ودفاتره. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات للأحكام المعمول بها لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وقانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، أو لبنود النظام الأساسي للبنك وأية تعديلات طرأت عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للبنك أو أدائه كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢٤ فبراير ٢٠٢١
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
كي بي إم جي
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

التقرير
السنوي
2020

البيانات المالية

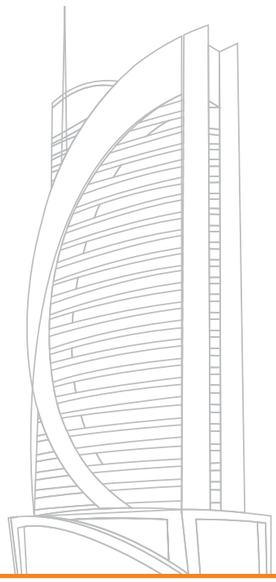

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.
بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

2019	2020	NOTES	
QAR'000	QAR'000		
			الموجودات
5,803,844	6,895,185	8	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
7,756,944	3,673,577	9	مستحقات من بنوك
65,784,258	65,450,036	10	قروض وسلف للعملاء
26,560,585	24,667,333	11	استثمارات في أوراق مالية
10,478	10,176	12	استثمار في شركة زميلة
723,597	685,756	13	عقارات وأثاث ومعدات
1,568,719	2,158,209	14	موجودات أخرى
108,208,425	**103,540,272**		**إجمالي الموجودات**
			المطلوبات
24,036,948	23,036,764	15	مستحقات لبنوك
58,463,833	55,053,996	16	ودائع عملاء
473,059	328,208	17	سندات دين
6,859,049	8,217,193	18	تسهيلات أخرى
5,057,622	3,109,541	19	مطلوبات أخرى
94,890,511	**89,745,702**		**إجمالي المطلوبات**
			حقوق الملكية
3,100,467	3,100,467	20 (أ)	رأس المال
5,092,948	5,094,574	20 (ب)	احتياطي قانوني
849,600	849.600	20 (ج)	احتياطي مخاطر
155,043	152,992	20 (د)	احتياطي القيمة العادلة
(58,846)	(62,587)	20 (هـ)	احتياطي تحويل عملات أجنبية
178,702	659.524		أرباح مدورة
9,317,914	**9,794,570**		**إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك**
4,000,000	4,000,000	20 (ز)	أدوات مؤهلة كرأس مال إضافي
13,317,914	**13,794,570**		**إجمالي حقوق الملكية**
108,208,425	**103,540,272**		**إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية**

اعتمد مجلس الإدارة البيانات المالية الموحدة بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٢١ ووقعها نيابة عن المجلس:

الشيخ / فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

الدكتور / راهافان سيتارامان
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.
بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2020	2019	NOTES	
QAR'000	QAR'000		
3,743,770	4,167,069	21	إيرادات فوائد
(1,423,979)	(2,186,847)	22	مصروفات فوائد
2,319,791	**1,980,222**		**صافي إيرادات الفوائد**
416,434	520,703	23	إيرادات رسوم وعمولات
(112,094)	(126,607)	24	مصروفات رسوم وعمولات
304,340	394,096		**صافي إيرادات رسوم وعمولات**
40,827	37,855		إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
(16,144)	(16,638)		أقساط التأمين المسندة
(21,446)	(98,463)		صافي المطالبات المدفوعة
3.237	**(77,246)**		**صافي إيرادات / خسارة من عمليات التأمين**
105,843	111,524	25	صافي ربح صرف عملات أجنبية
183,677	305,724	26	صافي إيرادات من استثمارات في أوراق مالية
20.221	24.665	27	إيرادات تشغيلية أخرى
309.741	441.913		
2.937.109	**2,738,985**		**الإيرادات التشغيلية**
(441,234)	(493,291)	28	تكاليف الموظفين
(117,290)	(121,840)	13	إهلاك
(34,680)	260		صافي رد انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية
(1,368,742)	(1.117.733)	10	صافي خسارة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء
38.299	38,113		صافي رد انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى
(309.119)	(319,893)	29	مصروفات أخرى
(2,232,766)	**(2.014.384)**		
704,343	**724,601**		**الربح قبل حصة نتائج الشركة الزميلة والضريبة**
(50)	187	12	حصة من نتائج الشركة الزميلة
704,293	**724,788**		**الربح قبل الضريبة**
(1,269)	29,144	30	(مصروف) / رد ضريبة الدخل
703,024	**753,932**		**الربح**
			عائدات السهم:
0.16	**0.17**	31	العائدات الأساسية والمخففة للسهم (بالريال القطري)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.
بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2020	2019	NOTES	
QAR'000	QAR'000		
703.024	**753,932**		الربح
			الدخل الشامل الآخر
			بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:
(3,741)	(2,666)		فروقات تحويل عملات أجنبية عن العمليات الأجنبية
			التغير في احتياطي القيمة العادلة (أدوات دين – المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9):
631,133	714,850	20 (د)	صافي التغير في القيمة العادلة
(635,935)	(341,475)	20 (د)	صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل الموحد
(8,543)	370,709		
			بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:
2,751	**8,939**	**20 (د)**	صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9)
(5,792)	**379,648**		إجمالي (الخسارة) الدخل الشامل الآخر
697.232	**1,133,580**		إجمالي الدخل الشامل

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك									
	رأس المال	الاحتياطي القانوني	احتياطي المخاطر	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	أرباح مدورة	الإجمالي	أدوات مؤهلة كرأس مال إضافي فئة 1	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2020 (مدقق)	3,100,467	5,092,948	849,600	155,043	(58,846)	178,702	**9,317,914**	4,000,000	13,317,914
إجمالي الدخل الشامل:									
الربح						703,024	**703,024**		703,024
الدخل الشامل الآخر				(2,051)	(3,741)		**(5,792)**		(5,792)
إجمالي الدخل الشامل				(2,051)	(3,741)	703,024	**697,232**		697,232
تحويل إلى احتياطي قانوني			1,626			(1,626)			
تحويل إلى احتياطي المخاطر									
توزيع إلى سندات رأس المال فئة 1						(203,000)	**(203,000)**		(203,000)
مساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية						(17,576)	**(17,576)**		(17,576)
معاملات مع المساهمين:									
توزيعات أرباح مدفوعة									
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	3,100,467	5,094,574	849,600	152,992	(62,587)	659.524	**9,794,570**	**4,000,000**	13,794,570

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك									
	رأس المال	الاحتياطي القانوني	احتياطي المخاطر	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	أرباح مدورة	الإجمالي	أدوات مؤهلة كرأس مال إضافي فئة ١	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2019 (مدقق)	3,100,467	5,092,948	137.200	(227.271)	(56.180)	686.065	**8.733.229**	4,000,000	**12.733.229**
إجمالي الدخل الشامل:									
الربح						753.932	**753.932**		**753.932**
الدخل الشامل الآخر				382,314	(2,666)		**379,648**		**379,648**
إجمالي الدخل الشامل				382,314	(2,666)	753.932	**1,133,580**		**1,133,580**
تحويل إلى احتياطي قانوني									
تحويل إلى احتياطي المخاطر			712.400			(712,400)			
توزيع إلى سندات رأس المال فئة 1						(220,000)	**(220,000)**		**(220,000)**
مساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية						(18,848)	**(18,848)**		**(18,848)**
معاملات مع المساهمين:									
توزيعات أرباح مدفوعة						(310,047)	**(310,047)**		**(310,047)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	3,100,467	5.092.948	849,600	152,992	(62,587)	178,702	**9,317,914**	4,000,000	13,317,914

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.
بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2020	2019	NOTES	
QAR'000	QAR'000		
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
704,293	724.788		الربح قبل الضريبة
			تعديلات على:
1,368,742	1.117.733	10	صافي خسارة انخفاض قيمة قروض وسلف للعملاء
34,680	(260)		صافي خسارة/ (رد) انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية
(38,299)	(38,113)		صافي رد انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى
117,290	121,840	13	إهلاك
24,995	14,630		إطفاء تكاليف التمويل
(155,471)	(270,097)	26	صافي إيرادات / (خسارة) من استثمارات في أوراق مالية
171	40		(خسارة) / ربح من بيع عقارات وأثاث ومعدات
50	(187)	12	حصة من نتائج شركة زميلة
2,056,451	**1,670,374**		**الربح قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل**
2,795,095	(2,316,713)		التغير في المستحقات من بنوك
(3,283,569)	(5,102,460)		التغير في القروض والسلف للعملاء
(589,490)	(464,681)		التغير في الموجودات الأخرى
(1,000,184)	4,508,413		التغير في المستحقات لبنوك
(3,409,837)	2,678,495		التغير في ودائع العملاء
277,281	446.434		التغير في المطلوبات الأخرى
(18,848)	(20,756)		صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية
(1,560)	21,696		ضريبة الدخل المدفوعة
(3,174,661)	**1,420,802**		**صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التشغيل**
			صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التشغيل
(5,064,170)	(13,453,006)		شراء أوراق مالية استثمارية
7,076,464	8,272,339		متحصلات من بيع استثمارات مالية
(19.879)	(31,666)	13	شراء عقارات وأثاث ومعدات
17	135		متحصلات من بيع عقارات وأثاث ومعدات
1,992,432	**(5,212,198)**		**صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية**
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
1,358,144	2,014,912	18	متحصلات من قروض أخرى
(169,846)	(274,514)		سداد إصدار سندات دين
(203,000)	(220,000)		توزيع إلى سندات الشريحة الأولى لرأس المال
-	(310,047)		توزيعات أرباح مدفوعة
985,298	**1,210,351**		**صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل**
(196,931)	**(2,581,045)**		**صافي النقص في النقد وما يعادله**
7,198,677	9,779,722		النقد وما يعادله كما في 1 يناير
7,001,746	**7,198,677**	**33**	**النقد وما يعادله كما في 31 ديسمبر**
			التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح:
3,753,833	4,166,727		فوائد مقبوضة
1,642,954	2,142,581		فوائد مدفوعة
28,206	35,627		توزيعات أرباح مقبوضة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١. معلومات حول البنك

بنك الدوحة ش.م.ع.ق. («بنك الدوحة» أو «البنك») هو مؤسسة مقرها في دولة قطر تم تأسيسها بتاريخ ١٥ مارس ١٩٧٩ كشركة مساهمة بموجب المرسوم الأميري رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم ٧١١٥. إن عنوان المقر المسجل للبنك هو برج بنك الدوحة، شارع الكورنيش، الخليج الغربي، ص.ب ٣٨١٨ الدوحة، دولة قطر.

يعمل بنك الدوحة في الأنشطة المصرفية التقليدية من خلال مقره الرئيسي في قطر (الدوحة)، وفروعه المحلية وعددها ٢٣ فرعًا محليا، وستة فروع في الخارج في دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي وأبوظبي) ودولة الكويت وجمهورية الهند (فرع في مومباي وكوتشي وتشيناي)، ومكاتب تمثيلية في المملكة المتحدة وسنغافورة وتركيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وهونغ كونغ وكندا وبنجلاديش وجنوب أفريقيا وسريلانكا ونيبال. تشمل البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كلا من البنك والشركات التابعة له (يشار إليهم جميعاً بـ «المجموعة»).

الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

	نسبة الملكية				
اسم الشركة	2019	2020	أنشطة الشركة	رأس مال الشركة	بلد التأسيس
شركة بنك الدوحة للتأمين ذ.م.م.	100%	100%	التأمين العام	100,000	قطر
شركة الدوحة للتمويل المحدودة	100%	100%	إصدار سندات دين	182	جزر الكايمان
شركة بنك الدوحة للأوراق المالية المحدودة	100%	100%	معاملات المشتقات	182	جزر الكايمان

٢. أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة («البيانات المالية الموحدة») وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وأحكام لوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية التالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة:

- الاستثمارات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الأدوات المالية المشتقة؛
- الاستثمارات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الموجودات المالية الأخرى المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الاستثمارات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الموجودات المالية والمطلوبات المالية المعترف بها والمصنفة كبنود متحوط عنها في علاقات تحوطات القيمة العادلة المؤهلة إلى حد المخاطر المتحوط عنها.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة الوظيفية للمجموعة وعملة العرض. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، فقد تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات والإيضاحات المتممة وإيضاح المطلوبات المحتملة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. ويتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات أو في أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك. تم على وجه التحديد وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالإيضاح رقم ٥.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بشكل يتوافق مع جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، فيما عدا الانتقال إلى معدل العرض فيما بين البنوك كما هو مذكور في الإيضاح ٣ (أ).

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية والتي تصبح سارية المفعول من ١ يناير ٢٠٢٠ ذات صلة بالمجموعة:

تعديلات على مراجع الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية	1-Jan-20
تعريف النشاط التجاري – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣	1-Jan-20
تعريف الأهمية – تعديلات على معياري المحاسبة الدوليين ١ و٨	1-Jan-20
إصلاح معيار معدل الفائدة – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧	1-Jan-20

لم ينتج من تطبيق ما ذكر أعلاه أية تغييرات على صافي الربح أو حقوق الملكية للمجموعة المعلنة سابقا.

الانتقال إلى معدل العرض فيما بين البنوك

بدءً من ١ يناير ٢٠٢٠ قامت المجموعة بتنفيذ التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ إفصاحات الأدوات المالية ذات الصلة بإصلاحات معايير معدل الفائدة. التعديلات (يشار إليها بالمرحلة ١ من مشروع الانتقال إلى الأسعار الأخرى المعروضة فيما بين البنوك) تعالج متطلبات محاسبة التحوط الناشئة قبل معدل العرض فيما بين البنوك وإعفاء التحوطات المقترح لهذه التحوطات.

طبقت المجموعة إعفاء التحوط المتاح بموجب التعديلات كإعفاء في التحليل الاستشرافي خلال فترة الشكوك ما بعد سنة ٢٠٢١.

على مستوى المجموعة فإن المبلغ الاسمي لمبادلات أسعار الفائدة بموجب الأسعار الأخرى المعروضة فيما بين البنوك التي تم تخصيصها كعلاقة تحوط هو ٦,٦ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. لا زالت المجموعة في مناقشات مع الأطراف المقابلة فيما يتعلق بتعرض تحوط القيمة العادلة المربوط التدفق النقدي المربوط بالأسعار الأخرى المعروضة فيما بين البنوك التي تستحق بعد سنة ٢٠٢١. تواصل الإدارة المشاركة مع مختلف المعنيين بغرض دعم الانتقال النظامي ولتخفيف المخاطر الناتجة من الانتقال.

المعايير المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد

أُصدر عدد من المعايير والتعديلات على المعايير ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد ولم تقم المجموعة بتطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. قد يكون للمعايير التالية تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة، ومع ذلك، فإن المجموعة تقوم حاليًا بتقييم تأثير هذه المعايير الجديدة. ستطبق المجموعة هذه المعايير الجديدة في تواريخ السريان ذات الصلة.

- التنازل عن الإيجار المرتبط بكوفيد ١٩ – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١)
- إصلاح معيار معدل الفائدة المرحلة ٢، تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١)
- العقود الشاقة – تكلفة استيفاء العقد، التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٢)
- الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المنشود – التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٢)
- الإشارة إلى إطار العمل المفاهيمي – التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٢)
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨–٢٠٢٠ (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٢)
- تصنيف الالتزامات كمتداولة وغير متداولة التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣)
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ «عقود التأمين» (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣)

(ب) أساس توحيد البيانات المالية

إن البيانات المالية الموحدة تتكون من البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة («المجموعة») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تتحقق السيطرة عندما تكون المجموعة معرضة إلى أو لديها حقوق في العائدات المتغيرة نتيجة لارتباطها بالمؤسسة المستثمر فيها ويستطيع التأثير على هذه العائدات من خلال سلطته على المؤسسة المستثمر فيها، وتسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها فقط وحصرا عندما يكون لدى المجموعة:

- السلطة على المؤسسة المستثمر فيها.
- التعرض لمخاطر أو حقوق في عائدات متغيرة من ارتباطها بالمؤسسة المستثمر فيها.
- القدرة على استخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على قيمة عائداتها.

عندما يكون للمجموعة حقوق أقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة في الكيان المستثمر فيه، تأخذ المجموعة في الاعتبار الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كانت لها سلطة على الكيان المستثمر فيه.

تقوم المجوعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا أشارت الوقائع والظروف إلى تغيير في واحد أو أكثر من البنود الثلاث المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تفرض المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة وينتهي بانتهاء أو فقدان السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المكتسبة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الموحد وبيان الإيرادات الشاملة الأخرى الموحد من التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على السيطرة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تعود الأرباح والخسائر أو أي من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مساهمي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك عجز في الميزانية للحقوق غير المسيطرة. تعد هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث الأخرى المتشابهة في الحالات المماثلة. عند الضرورة يتم إدخال تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

أي تغيير في حقوق الملكية لشركة تابعة بدون فقدان السيطرة، تتم المحاسبة له كمعاملة حقوق ملكية.

(ج) تجميع الأعمال والشهرة

يتم احتساب الأعمال المجمعة باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة أي عملية استحواذ بإجمالي المبلغ المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة غير مسيطرة في الأعمال التي يتم الاستحواذ عليها. في كل أعمال مجمعة تختار المجموعة أن تقيس الحصة غير المسيطرة في الأعمال المستثمر فيها بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية من صافي الموجودات التي يمكن تعيينها للأعمال المستثمر فيها.

تكاليف الاستحواذ المتكبدة تحسب كمصاريف وتدرج في المصاريف الإدارية.

عندما تستحوذ المجموعة على أي أعمال تقوم بتصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية المستلمة وفقاً للشروط التعاقدية والأحوال الاقتصادية والظروف الخاصة في تاريخ الاستحواذ. وهذا يشمل فصل المشتقات الضمنية في العقود الأساسية للشركة المستحوذ عليها.

أي مبالغ محتملة يرغب المالك في تحويلها يتم إدراجها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. المبالغ المحتملة التي يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات عبارة عن أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

الشهرة يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة (باعتبار أنها فائض إجمالي المبالغ المحولة والمبلغ المدرج للحصة غير المسيطرة) وأية منافع سابقة مملوكة على صافي الموجودات المحددة المستحوذ عليها والمطلوبات المتكبدة. إذا كانت القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها تزيد على مجموع المبلغ المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد قامت بتحديد كافة الموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المتكبدة بشكل صحيح وتقوم بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ المحققة في تاريخ الاستحواذ. إذا أسفرت عملية إعادة التقييم عن وجود زيادة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها عن إجمالي المبلغ المحول، يدرج الربح في بيان الدخل. بعد التحقق المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد خصم أية خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. لغرض فحص الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة ضمن أعمال مجمعة، منذ تاريخ الاستحواذ، على جميع وحدات الإيرادات النقدية للمجموعة والتي يتوقع أن تستفيد من تجميع الأنشطة بغض النظر عن تحويل موجودات أو مطلوبات أخرى للمؤسسة المستحوذ عليها إلى تلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة إيرادات نقدية ويتم استبعاد جزء من العملية داخل تلك الوحدة، تضم الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة إلى القيمة الدفترية للعملية وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة الإيراد النقدي.

(د) الشركات الزميلة

الزميلة هي الشركات التي يوجد لدى المجموعة نفوذا هاما عليها. إن النفوذ الهام هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس السيطرة عليها أو السيطرة المشتركة على سياساتها.

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئيا بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر السابقة لاستحواذ الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الاعتراف بالتغيرات في حصتها من حقوق الملكية للاستحواذ في الاحتياطيات. تتم تسوية التغيرات التراكمية السابقة للاستحواذ في مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تعادل حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة أو تزيد عن مساهمتها في الشركة الزميلة، متضمنة أية ذمم مدينة بدون ضمانات، لا تقوم المجموعة بالاعتراف بأية خسائر أخرى ما لم يكن لديها التزامات أو تقم بسداد مدفوعات بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم استبعاد المكاسب فيما بين شركات المجموعة الناتجة من التعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد مساهمة المجموعة في الشركة الزميلة. كما يتم أيضا استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة ما لم توفر المعاملة دليلا على وجود خسارة انخفاض في قيمة الموجود المحول.

تستند حصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة على البيانات المالية، والمعدلة لتتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد المكاسب من التعاملات فيما بين شركات المجموعة إلى حد مساهمة المجموعة في الشركة المستثمر فيها. كما يتم أيضا استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة ما لم توفر المعاملة دليلا على وجود خسارة انخفاض في قيمة الموجود المحول.

تتضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة الشركة الزميلة التالية:

اسم الشركة	بلد التأسيس والتشغيل	أنشطة الشركة	النسبة المئوية للملكية	
			2019	2020
الدوحة للوساطة والخدمات المالية المحدودة	الهند	الوساطة المالية وإدارة الأصول	44.02%	**44.02%**

(هـ) العملات الأجنبية

معاملات وأرصدة العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية المعنية للعمليات بمعدلات الصرف الآنية في تواريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف الآنية السائدة في ذلك التاريخ. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف الآني في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام معدل الصرف في تاريخ المعاملة.

يتم تسجيل فروق صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل.

(و) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإقفال في تاريخ التقرير،
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف، و
- يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في الإيرادات الشاملة الأخرى.

فروق صرف العملات الناشئة من الطرق أعلاه يتم الإبلاغ عنها في حقوق ملكية المساهمين ضمن «احتياطي تحويل عملات أجنبية».

عند التوحيد، يتم أخذ فروق صرف العملات الناشئة من تحويل صافي الاستثمار في المنشآت الأجنبية والقروض وأدوات العملة الأخرى المخصصة كتحوطات لهذه الاستثمارات إلى «الدخل الشامل الآخر». عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعملية الأجنبية يتم الاعتراف بهذه الفروق في بيان الدخل الموحد كجزء من مكسب أو خسارة البيع.

(j) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(١) الاعتراف والقياس المبدئيوالمطلوبات المالية

الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لأداة مالية. يشمل ذلك «المتاجرة بالطريقة العادية»، وهي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بصورة من خلال الأحكام أو العرف السائد في السوق.

يتم قياس الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة مضافاً إليها، بالنسبة للبند الذي ليس مسجل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات التي يمكن أن تنسب بصورة مباشرة إلى تملكها أو إصدارها.

(٢) التصنيف

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية عند إنشائها؛ بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يقاس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه لكلا الشرطين التاليين وعدم تخصيصه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للموجودات المالية إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ معينة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم.

تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر فقط لو استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بواسطة تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للموجود المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة تعتبر مدفوعات فقط للمبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف المبدئي بأداة استثمار حقوق ملكية لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة تختار المجموعة بصورة غير قابلة للإلغاء عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار منفردًا.

تصنف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بصورة غير قابلة للإلغاء بتخصيص موجود مالي يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لو كان القيام بذلك سيزيل أو يخفض على نحو كبير الفجوة المحاسبية التي قد تنشأ بخلاف ذلك.

تقييم نموذج العمل

تجري المجموعة تقييما لهدف نموذج عمل الذي يتم الاحتفاظ فيه بموجود على مستوى المحفظة لأن هذا يظهر بصورة أفضل الطريقة التي تدار بها الأعمال وتقديم المعلومات للإدارة. تتضمن هذه المعلومات التي تتم دراستها:

- السياسات والأهداف المنصوص عليها للمحفظة وكيفية عمل هذه السياسات فعليا؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة عنها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات التي يتم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها)؛
- عدد مرات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة وأسباب مثل هذه المبيعات وتوقعاتها حول نشاط المبيعات المستقبلي. غير أنه، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة أو تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية كليهما.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات مبلغ الأصل والربح

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف «المبلغ الأصلي» على أنه القيمة العادلة للموجود المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها المقابل المدفوع للقيمة الزمنية للنقود وعن مخاطر الائتمان المصاحبة للمبلغ الأصلي القائم خلال مدة زمنية معينة وعن مخاطر الإقراض الأساسي والتكاليف الأخرى (كمثال مخاطر السيولة والمصروفات الإدارية) إضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات فقط للمبلغ الأصلي والفائدة عليه، تضع المجموعة اعتبارا للأحكام التعاقدية للأداة. يتضمن هذا تقييم ما إذا كان الموجود المالي يحتوي على شرط تعاقدي قد يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بالصورة التي تجعلها لا تلبي هذا الشرط. عند إجراء التقييم تدرس المجموعة الأحداث الطارئة التي قد تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والمدفوعات مقدما وشروط التمديد والشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة والمزايا التي تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود. الأدوات التي لا تستوفي معايير المدفوعات فقط للمبلغ الأصلي والفائدة عليه، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إعادة التصنيف

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية في أعقاب الاعتراف المبدئي بها، فيما عدا في الفترة التي تعقب تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية. تتم إعادة التصنيف من بداية أول فترة تقرير مالي عقب التغير.

المطلوبات المالية

المجموعة صنفت وقاست المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة.

(٣) إلغاء الاعتراف

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بموجود مالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وحوافز ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم إنشاءها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي. عند إلغاء الاعتراف عن موجود مالي يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود والمقابل المستلم متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم إدراجه في الربح أو الخسارة.

أي ربح / خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات في أوراق حقوق ملكية مخصصة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف عن هذه الأوراق المالية.

تدخل المجموعة في معاملات بحيث تقوم بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة. يتضمن تحويل الموجودات مع الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد، كمثال، إقراض الأوراق المالية ومعاملات إعادة الشراء.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي وتحتفظ بالسيطرة على الموجود، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول. في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام لخدمة الموجود المالي مقابل رسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المحول لو حقق معايير إلغاء الاعتراف. يتم الاعتراف بموجود أو مطلوب في عقد خدمة استنادا إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كافي أو أقل من (مطلوب) كاف لأداء الخدمة.

تلغي المجموعة الاعتراف عن مطلوب مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو انتهاء التزاماتها التعاقدية.

(٤) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل أحكام موجود مالي تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل تختلف على نحو كبير. لو كانت التدفقات النقدية مختلفة على نحو كبير عندها فإن الحقوق في التدفقات النقدية من الموجود المالي الأصلي تعتبر على أنها قد انتهت مدتها. في هذه الحالة يلغى الاعتراف عن الموجود المالي الأصلي ويتم الاعتراف بموجود مالي جديد بالقيمة العادلة، ويعاد حساب سعر فائدة جديد فعلي للموجود. وبالتالي، يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض حساب انخفاض القيمة، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

لو لم تكن التدفقات النقدية من الموجود المعدل المسجل بالتكلفة المطفأة مختلفة على نحو كبير عندها لن ينتج عن التعديل إلغاء للموجود المالي. في هذه الحالة تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي مبلغ القيمة الدفترية للموجود المالي وتعترف بالمبلغ الناشئ من تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكسب أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. لو تم القيام بإجراء هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية التي تواجه المقترض عندها يتم عرض الربح أو الخسارة جنبا إلى جنب مع خسائر تدني القيمة. في الحالات الأخرى، يتم عرضه كإيراد فائدة.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوب المالي عندما يتم تعديل أحكامه وتكون التدفقات النقدية للمطلوب المعدل مختلفة على نحو كبير. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بمطلوب مالي جديد مستند إلى الأحكام المعدلة بالقيمة العادلة. الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي المطفأ والمطلوب المالي الجديد بأحكام معدلة يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

(٥) المقاصة

الموجودات المالية

يتم إجراء مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد، فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة المبالغ المعترف بها ورغبتها إما في السداد على أساس الصافي أو تحقيق الموجود وسداد الأصل في نفس الوقت.

(٦) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هي المبلغ الذي تقاس به الموجودات أو المطلوبات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوما منه مدفوعات سداد أصل المبلغ الأصلي مضافا إليه أو مخصوما منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصا أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. يتضمن احتساب سعر الفائدة الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءً متمما لسعر الفائدة الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي الثمن الذي قد يستلم لبيع موجود أو يدفع لتحويل مطلوب في معاملة بين متعاملين في السوق في تاريخ القياس. يتم قياس القيمة العادلة بناء على افتراض أن المعاملة لبيع الموجود أو لتحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في غياب السوق الرئيسي، في السوق الأفضل بالنسبة للموجودات أو المطلوبات.

القيمة العادلة للأدوات المالية والتي يتم تداولها بالأسواق المالية النشطة في تاريخ التقرير على أساس السعر بالسوق أو عروض أسعار المضارب (سعر العرض بالنسبة للمراكز طويلة الأجل وسعر الطلب بالنسبة للمراكز القصيرة الأجل) بدون أي اقتطاعات من تكلفة العمليات.

بالنسبة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم المناسبة. تشمل تقنيات التقييم طريقة التدفقات النقدية المخصومة، مقارنة مع الأدوات المماثلة والتي لديها أسعار سوقية ملحوظه نماذج لخيارات تسعير، ونماذج الائتمان وغيرها من نماذج التقييم ذات الصلة.

يجب قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة والمحافظ ذات وحدات غير مدرجة بصافي قيمة الأصول المقدمة من مدير الصناديق.

تقاس عقود العملات الأجنبية الآجلة بناءً على معدلات تحويل ملحوظة ومنحنيات عائد العملات ذات الصلة وكذلك أساس العملة المنتشرة بين العملات ذات الصلة. جميع العقود مضمونة نقداً بالكامل ولذا يتم إلغاء مخاطر الائتمان لكل من المجموعة والطرف الآخر لتلك العقود.

تحدد القيمة العادلة للمشتقات غير المدرجة بالتدفقات النقدية المخصومة. لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات ومستوى تدرج القيمة العاجلة الموضح في إيضاح ٥.

(٧) تعريف وقياس الانخفاض في القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن الأدوات المالية التالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛ و
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية

لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة على أدوات دين.

تقيس المجموعة مخصص خسارة الانخفاض في القيمة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة، فيما عدا ما يلي، والذي يقاس على أنه خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرا:

- الاستثمارات المالية في الدين التي يتم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى والتي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بصورة كبيرة منذ الاعتراف بها مبدئيا

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا جزءًا الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن حالات تعثر من الأدوات المالية التي من المحتمل حدوثها خلال ١٢ شهر عقب تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح بالاحتمال لخسائر الائتمان وهي تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لم تتدنى قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كالقيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)،
- الموجودات المالية التي تدنت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كالفرق بين إجمالي مبلغ القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة،
- ارتباطات القروض غير المسحوبة: على أنها الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الارتباط والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، و
- عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لدفعها لحاملها ناقصا أية مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض على أو تعديل أحكام موجود مالي أو في حالة استبدال موجود مالي قائم بآخر جديد بسبب الصعوبات المالية لدى المقترض، عندها يتم إجراء تقييم لما إذا كان من اللازم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا من المتوقع ألا ينتج من إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالموجود الحالي، عندها يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الموجود المالي المعدل في احتساب النقص في التدفق النقدي من الموجود القائم.
- إذا كان سينتج من إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالموجود الحالي، عندها تعامل القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها تدفق نقدي نهائي من الموجود المالي الحالي في وقت إلغاء الاعتراف به. يتم إدراج هذا المبلغ في احتساب حالات النقص في التدفق النقدي من الموجود المالي القائم والتي يتم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

في تاريخ كل تقرير تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية لمسجلة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية في أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية.

يعتبر الموجود المالي على أنه قد «انخفضت قيمته الائتمانية» عند وقوع واحد أو أكثر من الأحداث التالية أثرا ضارا على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي:

الدليل على أن موجودا ماليا قد انخفضت قيمته الائتمانية يتضمن البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو المصدر،
- خرق للعقد مثل حادثة التعثر أو تجاوز موعد الاستحقاق،
- إعادة هيكلة الدين أو السلفة من جانب المجموعة بناء على أحكام ما كانت المجموعة ستقبل بها بخلاف ذلك،
- أصبح من المرجح بأن المقترض سيدخل في إفلاس أو عملية إعادة تنظيم أخرى؛ أو
- اختفاء السوق النشطة للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية

(ح) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله أوراقا نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

(ط) مستحقات من بنوك وقروض وسلف للعملاء

الأرصدة لدى البنوك والقروض والسلف للعملاء هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة وغير مدرجة في سوق نشطة ولا ترغب المجموعة في بيعها على الفور أو في المستقبل القريب.

يتم القياس المبدئي للأرصدة لدى البنوك والقروض والسلف للعملاء بسعر المعاملة وهو القيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية وفي أعقاب ذلك يتم قياسها بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، فيما عدا الموجودات المالية التي تصنف على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

شطب القروض والسلف للعملاء

يتم شطب القروض والسلف للعملاء (وحسابات مخصصات الانخفاض ذات الصلة) عادة إما جزئيا أو كليا عندما لا يوجد احتمال معقول للسداد. وفي حالة القروض المضمونة، يتم ذلك عموما بعد استلام أية عائدات من الضمان المحقق. وفي الحالات التي يتم فيها تحديد صافي القيمة القابلة للتحقيق ولا يكون هناك احتمال معقول للسداد، قد يتم الشطب مبكرا. تسجل كافة عمليات الشطب للقروض والدفعات المقدمة للعملاء بعد الموافقة عليها من قبل مصرف قطر المركزي.

(ي) الاستثمارات المالية

تتضمن الاستثمارات المالية:

- الاستثمارات المالية في الدين والتي تقاس بالتكلفة المطفأة؛ ويتم قياسها مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة وفي أعقاب ذلك بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي؛
- الاستثمارات المالية في الدين وحقوق الملكية والتي تقاس إلزاميا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو يتم تصنيفها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وهذه هي القيمة العادلة مع تغييرات القيمة العادلة المعترف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد؛
- استثمارات دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- استثمارات مالية في حقوق ملكية مخصصة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لأوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، فيما عدا في الحالات التالية التي يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد بنفس طريقة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيراد الفائدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلية
- الخسارة الائتمانية المتوقعة والاستردادات
- أرباح وخسائر العملات الأجنبية

عند إلغاء الاعتراف بورقة دين مقاسة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيف الربح أو الخسارة التراكمية المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

تختار المجموعة أن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء. لا يتم على الإطلاق إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى بيان الدخل الموحد كما لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الدخل الموحد ما لم تكن تمثل وبوضوح استرداد لجزء من تكلفة الاستثمار ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها في الدخل الامل الآخر إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار.

(ك) المشتقات

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوط في العلاقات المؤهلة للتحوط. عند التخصيص المبدئي للتحوط تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات المشتقة للتحوط والبنود المتحوط لها، متضمنا هدف واستراتيجية إدارة المخاطر عند القيام بالتحوط بجانب الطريقة التي سيتم استخدامها لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم عند البدء في علاقة التحوط وعلى نحو مستمر أيضا للتعرف على ما إذا كان من المتوقع أن تكون أدوات التحوط ذات فعالية عالية في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية للبنود المتحوط لها خلال الفترة التي يتم تخصيص التحوط لها وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تقع ضمن مدى نسبة تتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٢٥ في المائة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوط التدفق النقدي بالنسبة لمعاملة متوقعة عما إذا كان احتمال حدوث المعاملة المتوقعة عاليا ويشكل تعرضا لاختلافات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة. تمت مناقشة علاقات التحوط أدناه.

محاسبة التحوط

تحتفظ متطلبات المحاسبة العامة عن التحوط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بالأنواع الثلاثة لآلية المحاسبة عن التحوط المتبعة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. على الرغم من ذلك، تم إدخال مزيد من المرونة لأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التحوط، وتحديدا توسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تحوط وأنواع مكونات مخاطر البنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التحوط. بالإضافة إلى ذلك، تم إيقاف اختبار الفعالية وحل محله مبدأ «العلاقة الاقتصادية». ولم يعد التقييم بأثر رجعي لفاعلية التحوط مطلوبا. اختارت المجموعة أيضا الاستمرار في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ حول محاسبة التحوط عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

تحوطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجود أو مطلوب معترف به أو ارتباط مؤكد قد يؤثر على الربح أو الخسارة، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل الموحد بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له والتي تنسب إلى الخطر المتحوط له. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء أو ممارسة مشتقة التحوط

أو عندما ينتهي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط عندها يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى تلك النقطة على البند المتحوط له والذي يتم استخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي في بيان الدخل الموحد كجزء من سعر الفائدة الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

المشتقات الأخرى لغير المتاجرة

عندما لا تكون المشتقة محتفظا بها للمتاجرة وغير مخصصة في علاقة مؤهلة للتحوط يتم الاعتراف بجميع التغييرات في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل الموحد.
المشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة تتضمن الأدوات المشتقة للمتاجرة عقود صرف أجنبي آجلة. تقوم المجموعة ببيع هذه المشتقات لعملاء بغرض تمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمستقبلية. يتم تقييم هذه الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير ويتم أخذ التغيرات ذات الصلة بها في القيمة العادلة إلى بيان الدخل الموحد.

(ل) العقارات والمعدات

الاعتراف والقياس

تقاس بنود العقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الإهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة.

تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات المكونة داخلياً تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف منسوبة بصفة مباشرة لجعل الموجودات في حالة عمل وفقا لأغراض الاستخدام المطلوبة منها وتكاليف تفكيك وإزالة البنود وإرجاع الموقع الكائنة عليه إلى وضعه السابق وتكاليف الاقتراض المرسملة.

برامج الحاسوب المشتراه لتعمل كجزء لا يتجزأ من بعض المعدات، سيتم رسملتها كجزء من هذه المعدات. عندما يكون لأجزاء بند العقارات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة للممتلكات والمعدات.
الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود العقارات والمعدات يتم تحديدها بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيراد الآخر / المصروف الآخر في الربح أو الخسارة.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات العقارات والمعدات في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون للمجموعة وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم عكس الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والمعدات في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

الإهلاك

المبلغ القابل للإهلاك هو تكلفة العقارات والمعدات أو أي مبلغ بديل عن التكلفة ناقصا قيمتها الباقية.

يتم الاعتراف بالإهلاك في الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند العقارات والمعدات حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجود وهي تستند إلى تكلفة الموجود ناقصا قيمته الباقية المقدرة. يتم إهلاك الموجودات المستأجرة بموجب إيجارات تمويلية على مدى فترة الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. لا يتم إهلاك الأراضي والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنة المقارنة على النحو التالي:

المباني	20 - 30 years
تحسينات الأماكن المستأجرة، مفروشات ومعدات	3 - 10 years
السيارات	5 - 8 years

تتم مراجعة طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية القيم الباقية للموجودات في تاريخ كل تقرير، وتسويتها بأثر مستقبلي إن كان ذلك ملائما.

(م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة، بخلاف موجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لذلك الموجود.

يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجود للقيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي من أي إهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(ن) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الالتزام، إن كان ذلك ملائما.

(س) العقود المثقلة بالالتزامات

يتم الاعتراف بمخصص للعقود المثقلة بالالتزامات عندما تكون المنافع المتوقع للمجموعة الحصول عليها من العقد أقل من التكلفة التي لا يمكن تفاديها في سبيل الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد.

يقاس المخصص بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة من إنهاء العقد وصافي التكلفة المتوقعة من الاستمرار في العقد، أيهما أقل. قبل تكوين المخصص تقوم المجموعة بالاعتراف بأية خسارة انخفاض في القيمة للموجودات المصاحبة للعقد.

(ع) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة أن تقوم بسداد مدفوعات محددة لصرفها لحاملها مقابل خسارة يتكبدها بسبب عجز مدين محدد عن الدفع عند حلول موعد استحقاقه وفقا لبنود أداة الدين. يتم منح الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وغيرها من الهيئات نيابة عن العملاء لضمان القروض والسحب على المكشوف وتسهيلات مصرفية أخرى.

يتم الاعتراف بالضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي تم الحصول فيه على الضمان بعد التحقق المبدئي، يتم قياس المطلوبات للمجموعة بموجب هذه الضمانات في أعلى حد من القياس المبدئي، ويتم احتساب أقل إهلاك للاعتراف في بيان الدخل ودخل الرسوم المكتسبة خلال هذه الفترة، وأفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناشئ نتيجة للضمانات في تاريخ التقرير.

(ف) مكافآت الموظفين

المجموعة باحتساب مخصصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لسياسات التوظيف بالمجموعة، ويستند الاحتساب على آخر راتب وفترة خدمة كل موظف كما في تاريخ إعداد التقارير. ويظهر هذا المخصص ضمن بند مخصصات أخرى تحت بند مطلوبات أخرى.

بالنسبة للموظفين القطريين والموظفين من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تحتسب المجموعة قيمة مساهمتها في صندوق التقاعد كنسبة من راتب الموظفين القطريين وفقا لقانون التقاعد والمعاشات رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢. وتعتبر التزامات المجموعة تجاه صندوق التقاعد محدودة بمبلغ مساهمتها.

(س) مكافآت الموظفين قصيرة الأجل

تقاس المكافآت قصيرة الأجل للموظفين على الأساس غير المخصوم ويتم دفعها عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم الاعتراف بالمطلوب للمبلغ المتوقع دفعه بموجب خطط الحافز النقدي قصير الأجل أو خطط مشاركة الربح لو كان لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي بدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة تم تقديمها من جانب الموظف ومن الممكن قياس الالتزام بصورة موثوق بها.

(ع) رأس المال والاحتياطيات

(أ) تكاليف إصدار رأس المال

يتم خصم تكاليف الزيادة التي تنسب بصورة مباشرة إلى إصدار أداة حقوق ملكية من القياس المبدئي لأدوات حقوق الملكية.

(ب) توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم اعتمادها فيها من جانب مساهمي المجموعة. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد في إيضاح الأحداث اللاحقة.

(ف) الاعتراف بالإيرادات

يتم إثبات الإيراد لدرجة أنه من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. ويجب تلبية معايير الاعتراف المحددة فيما يلي أيضاً قبل أن قبل إثبات الإيرادات:

إيرادات ومصاريف الفائدة

يتم تسجيل الأدوات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة والتي تحمل فائدة الموجودات المالية المصنفة كأدوات مالية ومتاحة للبيع مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وإيرادات أو مصروفات الفوائد باستخدام سعر الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المتحصلات خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو خلال فترة قصيرة، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت منخفضة القيمة ائتمانيا في أعقاب الاعتراف المبدئي، يحتسب إيراد الفائدة بتطبيق سعر الفائدة الفعلي إلى تكلفتها المطفأة (أي صافي مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة). في الحالة التي لا يعتبر فيها الموجود قد انخفضت قيمته الائتمانية عندها يرجع احتساب إيراد الفائدة إلى أساس الإجمالي.

يحتسب إيراد الفائدة الخاص بأوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي ويدرج ضمن إيراد الفائدة.

إيرادات عقود التأمين

يتم الاعتراف بإيرادات عقود التأمين (المبالغ المتحققة كإيراد) على مدى فترة تغطية عقد التأمين، يتم إظهار ذلك القسم من مبالغ

التأمين التي تم استلامها على العقود السارية والمتعلقة بالأخطار المحتملة الوقوع كإيرادات غير متحققة في جانب الالتزامات على أساس احتساب ٣٦٥/١ يوماً.

إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيراد ومصروف الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لسعر الفائدة الفعلي على الموجود أو المطلوب المالي عند قياس طريقة سعر الفائدة الفعلي.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، متضمنة رسوم خدمة الحسابات ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم المشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها. عندما يكون من غير المتوقع أن ينتج من ارتباط قرض أن يتم سحب القرض يتم الاعتراف بالرسوم ذات الصلة بارتباط القرض على أساس القسط الثابت على مدى فترة الارتباط. في حالة هذه الخدمات، يتم اعتبار انتقال السيطرة بمرور الوقت نظرا لانتفاع العميل من هذه الخدمات على مدى مدة الخدمة.

تتعلق الرسوم العمولات الأخرى أساساً برسوم المعاملة والخدمة، والتي تدرج كمصاريف عند تلقي الخدمات.

إيرادات الاستثمارات المالية

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الاستثمارات المالية في بيان الدخل الموحد وذلك عن الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للاستثمار.

لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة متراكمة معترف بها في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باستثمارات مالية في حقوق ملكية مخصصة بالربح أو الخسارة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الموحد عند الاعتراف بهذه الاستثمارات.

إيراد الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يتم الاعتراف به بإتباع طريقة سعر الفائدة الفعلي.

إيراد توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

(ق) مصروف الضريبة

يشتمل مصروف الضريبة على ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة في الربح أو الخسارة فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه ببنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية أو الإيرادات الشاملة الأخرى.

الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقع سدادها أو استلامها من دخل أو خسارة السنة الخاضعة للضريبة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وتتم تسويتها مع الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بسنوات سابقة.

تحتسب الضرائب المستحقة على المجموعة طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات السارية في الدول التي تمتد إليها عمليات المجموعة.

يتم تكوين مخصص للالتزامات الضريبية المستحقة على أساس تقييم المطالبات الضريبية المتوقعة، وحالياً لا يوجد ضرائب على المجموعة داخل دولة قطر. لم يتم تطبيق احتساب الضريبة على الشركات على بعض فروع البنك العاملة خارج دولة قطر، وكذلك على أحد الشركات التابعة والمسجلة لدى مركز قطر للمال.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة إلى:

- الفروق المؤقتة بين الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تعتبر بمثابة تجميع أعمال ولا تؤثر على الربح أو الخسارة المحاسبية أو الخاضعة للضريبة.
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في شركات تابعة إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه ألا يتم ردها في المستقبل المنظور، و
- الفروق المؤقتة الناشئة من الاعتراف المبدئي بالشهرة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها على الفروقات المؤقتة عند عكسها بناءً على القوانين التي تم تصنيفها أو على وشك أن تصنف كما في نهاية السنة المالية.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة لو كان هناك حق قانوني قابل للتطبيق في مقاصة مطلوبات الضريبة الحالية مقابل الموجودات الضريبية الحالية وهي تتعلق بالضرائب التي يتم تحصيلها من نفس الاختصاص الضريبي على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت ضريبية مختلفة ولكنه يقصد منها سداد مطلوبات وموجودات ضريبة حالية على أساس الصافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة بالنسبة للخسائر الضريبية غير المستخدمة والأرصدة الضريبية والفروق المؤقتة المسموح بخصمها إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه توفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها في مقابلها. تتم مراجعة أصول الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

(ر) العائدات على السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية.

يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد العائدات المخفضة للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخفضة المحتملة.

(ش) التقارير القطاعية

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل كبير صانعي القرار التشغيلي بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(ت) أنشطة الائتمان

الموجودات المحتفظ بها في نشاط ائتماني لا تعامل كموجودات للمجموعة وبناء عليه لا تدرج في بيان المركز المالي الموحد.

(ث) الضمان المعاد حيازته

يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها مقابل سداد ديون العملاء ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند «موجودات أخرى» بقيمتها الدفترية بالصافي من مخصص انخفاض القيمة ومخصص الإهلاك.

وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي يجب على المجموعة أن تستبعد أي أرض أو عقارات مستحوذ عليها في مقابل سداد الديون خلال فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ الاستحواذ بالرغم من أنه يمكن تمديد هذه الفترة بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

(خ) أرقام المقارنة

فيما عدا الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك، يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

(أ) عقود الإيجار

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان عقدا ما هو عقد إيجار، أو ينطوي على عقد إيجار بناءً على ما إذا كان العقد ينص على الحق في التحكم في استخدام موجود محدد لمدة زمنية بمقابل. قررت المجموعة فصل مكون الإيجار وغير الإيجار في العقود الأساسية بناءً على أسعارها المستقلة النسبية.

تعترف المجموعة بموجود حق الاستخدام والتزامات الإيجار في تاريخ بدء الإيجار. يتم قياس موجود حق الاستخدام مبدئيًا بالتكلفة، والذي يشتمل على المبلغ الأولي لالتزامات الإيجار المعدلة وفقًا لأي مصاريف تأجير مسبقة الدفع ومستحقة. يتم فيما بعد إهلاك موجود حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار وعمرها الإنتاجي، أيهما أقصر، إلا إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن المجموعة ستحصل على الملكية بحلول نهاية مدة عقد الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض حق الاستخدام بشكل دوري من خلال خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويتم تعديله بالتمديد في شروط عقد الإيجار أو إلغاء عقود الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتم خصمها باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو، إذا لم يكن من الممكن تحديد هذا السعر بسهولة، معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة، والذي يعتمد على متوسط سعر الفائدة المطبق في أسواق المجموعة الرئيسية المعدلة حسب طبيعة الموجود ومدة الإيجار والأوراق المالية وأي افتراضات أخرى ذات صلة. يتم قياس التزام الإيجار لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إدراج تكلفة التمويل المتكبدة فيما يتعلق بالتزامات الإيجار في «مصاريف الفوائد» في بيان الدخل الموحد. تعرض المجموعة موجودات حق الاستخدام في «الممتلكات والمعدات» والتزامات الإيجار في «مطلوبات أخرى» في بيان المركز المالي الموحد. يتم الاعتراف بأثر الضريبة المؤجل، إن وجد، وفقًا للوائح الضريبية ذات الصلة ويتم احتسابه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢.

٤. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة

تشكل المخاطر جزءاً من نشاط المجموعة وعملياتها، ولكن يتم إدارتها من خلال عملية قياس ومراقبة مستمرة بحسب حجم المخاطر والوظائف الرقابية الأخرى. تعتبر المجموعة معرضة لمخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل ومخاطر السوق والتي تمثل مخاطر عمليات تجارية أو غير تجارية. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير العوامل المحيطة وأثر العوامل التكنولوجية وقطاع الصناعة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

يعتبر مجلس إدارة المجموعة هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى ذلك توجد جهات أخرى مثل قسم إدارة المخاطر، لجنة التدقيق الداخلي، لجنة التسهيلات، ولجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن عملية إدارة ومراقبة هذه المخاطر.

تتم مراقبة والسيطرة على المخاطر بناءً على محددات تضعها المجموعة، وتعكس هذه المحددات استراتيجية العمل وعوامل السوق المؤثرة في المجموعة، وكذلك تعكس مستوى المخاطر التي يستطيع المجموعة تحملها.

وكجزء من عملية إدارة المخاطر، تقوم المجموعة باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المخاطر الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة عن تقدير المعاملات. يتم تقييم المخاطر قبل الدخول في عمليات التحوط التي يتم اعتمادها من قبل المستوى الإداري المناسب للمجموعة.

تتبع المجموعة طريقة خاصة لتقدير مخاطر السوق التي يتعرض لها على المراكز المالية التي يحتفظ بها وأعلى قيمة للخسائر المتوقعة عليها، وذلك اعتمادا على عدد من الفرضيات والعوامل المتغيرة في السوق وقد حددت المجموعة مجموعة من المستويات لقيمة المخاطر المقبولة لديها، والتي يتم مراقبتها بشكل يومي.

لا يوجد هناك أي تغير على مستوى تعرض المجموعة لمخاطر السوق أو الطريقة التي يقيس ويسيطر بها البنك على تلك المخاطر.

المخاطر الناتجة من الأدوات المالية التي تتعرض لها المجموعة هي المخاطر المالية والتي تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي تنشأ نتيجة لعجز عميل أو طرف مقابل في الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تشكل مخاطر الائتمان الجزء الأكبر من خطر تعرض المجموعة للمخاطر، ولذلك تدار مخاطر الائتمان التي يتم التعرض لها بعناية تعرضها لمخاطر الائتمان. وتعزى مخاطر الائتمان للأدوات المالية مثل القروض والسحب على المكشوف، وسندات الدين وغيرها من الفواتير، وبعض الموجودات الأخرى والمبالغ المعادلة للائتمان المتعلقة بأدوات مالية خارج الميزانية المالية.

يبّين الإيضاح رقم (١٠) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية الموحدة توزيع محفظة القروض والسلف والأنشطة التمويلية على القطاعات المختلفة. كما يتضمن الإيضاح رقم (٤) (ب) (٣) التوزيع الجغرافي لمخاطر ائتمان المجموعة.

(١) قياس مخاطر الائتمان

تتم مراجعة واعتماد كافة السياسات الائتمانية من قبل قسم إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. يقوم فريق إدارة المخاطر مركزياً بالموافقة على جميع التسهيلات الائتمانية المهمة وأسقف الائتمان لكافة الشركات وعمليات الخزينة وأسواق رأس المال والمؤسسات المالية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل مع البنك. وتتم هذه الموافقات بما يتفق مع سقوف صلاحيات منح الائتمان المفوضة للفريق وانسجاما مع سياسة المجموعة الائتمانية المعتمدة.

إضافة إلى ذلك، فإن كافة التسهيلات الائتمانية تتم إدارتها وضبطها بصورة مستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر الذي يقوم بإبلاغ قسم العمليات بشكل منفصل.

تقوم المجموعة أيضاً بتحديد المخاطر عن طريق التنويع في موجوداته على قطاعات جغرافية وصناعية. يتم التحكم بمخاطر الائتمان عن طريق تحديد سقوف للائتمان الممنوح للطرف المتعاقد معه والتي تتم مراجعتها والموافقة عليها سنوياً من قبل لجنة إدارة المخاطر. كما تتبع المجموعة أيضاً إرشادات مصرف قطر المركزي فيما يخص منح القروض الأمر الذي يقلل من تعرض المجموعة لأطراف مقابلة.

يعتمد مقدار ونوع الضمانات على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن قبول أنواع الضمانات ومعاملات التقييم.

عند الإمكان، يتم تقليل مخاطر الائتمان عن طريق رهن ضمانات مقبولة مقابل القروض. يعتمد مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف المتعاقد معه. كما أنه قد تم إدراج الإرشادات حول أنواع الضمانات المقبولة وطرق تقييمها. تتألف أبرز أنواع الضمانات من النقد والرهن العقاري وحقوق الملكية المحلية والعالمية والضمانات المالية بالإضافة إلى تأمينات ملموسة أخرى. يتم الاحتفاظ بالضمانات بشكل أساسي مقابل القروض التجارية والاستهلاكية وتتم إدارة هذه الضمانات في مواجهة المخاطر المتعلقة بالقروض بصافي قيمتها القابلة للتحصيل.

لدي المجموعة عملية محددة لإدارة الائتمان التي تضمن الامتثال لشروط الاعتماد والتوثيق والاستعراض المستمر لضمان جودة الائتمان والضمانات. في حين يتم تقييم الضمانات المالية مثل الأسهم المدرجة بشكل منتظم، وتوصي سياسة الائتمان بتقييم الضمانات التي تم الحصول عليها عن طريق الرهن القانوني على العقارات على الأقل مرة واحدة أو أكثر كل ٣ سنوات إذا استدعي الأمر ذلك.

(٢) تحليل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمان المحتفظ به أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى، بالصافي من انخفاض القيمة

يوضح الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة بقيمها الدفترية بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي دعم ائتماني آخر بالنسبة للموجودات على قائمة المركز المالي والتعرضات المبينة أدناه على أساس المبلغ الدفتري الصافي المسجل في بيان المركز المالي الموحد.

	2019	2020
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مسجلة في بيان		
أرصدة لدى بنوك مركزية	5,331,026	5,594,258
مستحقات من بنوك	7,756,944	3,673,577
قروض وسلف للعملاء	65,784,258	65,450,036
استثمارات مالية – دين	25,943,856	24,161,021
موجودات أخرى	1,213,696	1,807,206
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر	**106,029,780**	**100,686,098**
التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى (إجمالي انخفاض القيمة) كما يلي:		
ضمانات	12,896,949	12,392,098
خطابات اعتمادات	4,679,118	3,670,942
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	1,737,863	1,093,753
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر	**19,313,930**	**17,156,793**
	125,343,710	**117,842,891**

(٣) تحليل تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يوضح الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة بقيمها الدفترية بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي دعم ائتماني آخر، حسب المناطق الجغرافية. بهذا الجدول قامت المجموعة، بتخصيص التعرض للمخاطر على المناطق استنادا إلى مقر إقامة أطرافها المقابلة.

	2020 الإجمالي	باقي دول العالم	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر
أرصدة لدى مصارف مركزية	5,594,258	49,549		1,170,483	4,374,226
مستحقات من بنوك	3,673,577	1,373,201	403,767	842,202	1,054,407
قروض وسلف للعملاء	65,450,036	3,178,158	274,858	5,858,315	56,138,705
استثمارات مالية – دين	24,161,021	683,802	269,726	1,497,081	21,710,412
موجودات أخرى	1,807,206	53,839		5,948	1,747,419
	100,686,098	5,338,549	948,351	9,374,029	85,025,169

	2019 الإجمالي	باقي دول العالم	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر
أرصدة لدى مصارف مركزية	5,331,026	55,726	-	2,230,318	3,044,982
مستحقات من بنوك	7,756,944	4,398,978	1,120,148	640,889	1,596,929
قروض وسلف للعملاء	65,784,258	3,549,405	925,668	9,569,457	51,739,728
استثمارات مالية – دين	25,943,856	679,943	302,007	1,608,705	23,353,201
موجودات أخرى	1,213,696	62,919	-	6,416	1,144,361
	106,029,780	8,746,971	2,347,823	14,055,785	80,879,201

	2020 الإجمالي	باقي دول العالم	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر
ضمانات	12,392,098	3,186,057	146,519	2,273,281	6,786,241
خطابات اعتماد	3,670,942	527,485	41,625	68,859	3,032,973
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	1,093,753	48,839	-	169,037	875,877
	17,156,793	3,762,381	188,144	2,511,177	10,695,091

	2019 الإجمالي	باقي دول العالم	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر
ضمانات	12,896,949	3,470,543	154,820	2,482,822	6,788,764
خطابات اعتماد	4,679,118	529,539	149,350	75,442	3,924,787
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	1,737,863	79,519	-	295,301	1,363,043
	19,313,930	4,079,601	304,170	2,853,565	12,076,594

قطاعات الصناعة

يحلل الجدول التالي، كتوضيح، مخاطر ائتمان المجموعة بقيمها الدفترية قبل الأخذ في الضمانات أو دعم ائتماني آخر مصنفة حسب قطاعات الصناعة للأطراف المقابلة للمجموعة.

	2019	2020
ممولة وغير ممولة		
الحكومة وهيئات حكومية	34,400,874	38,329,779
الصناعة	683,489	925,474
التجارة	11,952,111	10,599,716
الخدمات	22,830,029	17,424,616
المقاولات	9,318,310	5,223,118
العقارات	16,845,058	18,253,031
الشخصية	7,758,749	7,389,271
أخرى	2,241,160	2,541,093
ضمانات	12,896,949	12,392,098
خطابات اعتماد	4,679,118	3,670,942
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	1,737,863	1,093,753
	125,343,710	117,842,891

(٤) جودة الائتمان

تدار جودة الائتمان بالنسبة للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام تصنيفات ائتمان داخلية وخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية للمخاطر ذات صلة بالتصنيفات الائتمانية التي تنشرها وكالات التصنيف العالمية. تسعى المجموعة إلى التحسين المستمر لمناهج تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس مخاطر الائتمان الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان لدى المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة في السنة على الأقل ولمرات أكثر في حالة الموجودات غير العاملة.
يوضح الجدول التالي المعلومات حول جودة الموجودات المالية والارتباطات والضمانات المالية:

2020				
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية (باستبعاد النقد بالصندوق) والمستحقات من بنوك	2020 الإجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
درجة الاستثمار – Aaa إلى Baa3	8,328,524	-	-	8,328,524
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	941,326	-	613,243	328,083
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
خسارة	-	-	-	-
	-			
مخصص الخسارة	(2,014)	-	(310)	(1,704)
القيمة الدفترية	9,267,836	-	612,933	8,654,903

2019				
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية (باستبعاد النقد بالصندوق) والمستحقات من بنوك	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2019 الإجمالي
درجة الاستثمار – Aaa إلى Baa3	11,595,300	-	-	11,595,300
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	883,146	618,042	-	1,501,188
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
خسارة	-	-	-	-
مخصص الخسارة	(7,909)	(609)	-	(8,518)
القيمة الدفترية	12,470,537	617,433	-	13,087,970

2020				
القروض والسلف للعملاء	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2020 الإجمالي
درجة الاستثمار –Aaa إلى Baa3	24,794,926	1,319,852	-	26,114,778
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	20,542,188	18,026,279	-	38,568,467
دون المستوى	-	-	1,426,981	1,426,981
مشكوك في تحصيلها	-	-	909,172	909,172
خسارة	-	-	1,778,446	1,778,446
مخصص الخسارة	(138,241)	(988,162)	(2,221,405)	(3,347,808)
القيمة الدفترية	45,198,873	18,357,969	1,893,194	65,450,036

2019				
القروض والسلف للعملاء	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2019 الإجمالي
درجة الاستثمار –Aaa إلى Baa3	24,952,174	1,633,901	-	26,586,075
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	22,538,251	17,667,068	-	40,205,319
دون المستوى	-	-	1,020,876	1,020,876
مشكوك في تحصيلها	-	-	830,465	830,465
خسارة	-	-	2,271,094	2,271,094
مخصص الخسارة	(144,711)	(1,425,438)	(3,559,422)	(5,129,571)
القيمة الدفترية	47,345,714	17,875,531	563,013	65,784,258

2020				
استثمارات مالية – دين	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2020 الإجمالي
درجة الاستثمار – Aaa إلى Baa3	22,873,793	-	-	22,873,793
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	944,427	332,799	-	1,277,226
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
خسارة	-	-	16,922	16,922
				-
مخصص الخسارة	(446)	-	(6,474)	(6,920)
القيمة الدفترية	23,817,774	332,799	10,448	24,161,021

2019				
استثمارات مالية – دين	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2019 الإجمالي
درجة الاستثمار – Aaa إلى Baa3	24,752,620	-	-	24,752,620
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	936,514	242,374	-	1,178,888
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
خسارة	-	-	37,735	37,735
مخصص الخسارة	(355)	-	(25,032)	(25,387)
القيمة الدفترية	25,688,779	242,374	12,703	25,943,856

2020				
ارتباطات القروض والضمانات المالية	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2020 الإجمالي
درجة الاستثمار –Aaa إلى Baa3	8,550,224	613,017	-	9,163,241
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	3,625,701	3,661,627	-	7,287,328
دون المستوى	-	-	706,224	706,224
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
خسارة	-	-	-	-
				-
مخصص الخسارة	(15,125)	(22,226)	(171,307)	(208,658)
القيمة الدفترية	12,160,800	4,252,418	534,917	16,948,135

2019				
ارتباطات القروض والضمانات المالية	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2019 الإجمالي
درجة الاستثمار –Aaa إلى Baa3	10,222,225	546,945	-	10,769,170
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	3,860,568	4,423,187	-	8,283,755
دون المستوى	-	-	261,005	261,005
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
خسارة	-	-	-	-
مخصص الخسارة	(17,595)	(101,148)	(125,543)	(244,286)
القيمة الدفترية	14,065,198	4,868,984	135,462	19,069,644

الضمانات الإضافية

تحصل المجموعة على ضمانات إضافية وتعزيزات أخرى على الائتمان في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال من أطراف مقابلة. وعلى أساس كلي خلال السنة لم يكن هناك تدهور قابل للتمييز في جودة الضمان الإضافي الذي تحتفظ به المجموعة. كما أنه ليست هناك تغييرات في سياسات الضمانات الإضافية لدى المجموعة.

بلغت قيمة الضمانات للبنك إجمالي٧٤،١٥٦ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استنادا إلى تقييمات هذه الضمانات التي تم القيام بها بما يتماشى مع السياسة الداخلية ذات الصلة المعتمدة للبنك (٧٦،٣٧٥ مليون ريال قطري في ٢٠١٩). تبلغ قيمة الضمانات المحتفظ بها مقابل القروض و السلف المتعثرة ائتمانيًا ٢،٩٥٩ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (١،١٢٩ مليون ريال قطري في ٢٠١٩). ومع ذلك، ذلك يجري البنك تخفيضات لهذه التقييمات لغرض عملية احتساب المخصص / الخسارة الائتمانية المتوقعة مما نتج عنه قيمة عادلة بمبلغ ٣٨،١٦٠ مليون ريال قطري و ١،٥٠١ مليون ريال قطري على التوالي حسب توجيهات مصرف قطر المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣٩،٩٠٢ مليون ريال قطري و ٥٩٣ مليون على التوالي في ٢٠١٩).

الضمان المعادة حيازته

اقتنت المجموعة عقارات محتفظ بها كضمان لتسوية دين بقيمة دفترية ١٠٢ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (١٣٤ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب قرض أو رصيد سند دين استثماري وأية مخصصات ذات صلة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن القرض أو الورقة غير قابلة للتحصيل وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد وضع اعتبار لمعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للمقترض/ المصدر مثل عدم مقدرة المقترض/ المصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان الإضافي لسداد الائتمان بكامله. بالنسبة للقروض القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه. كان مبلغ القروض والسلف الذي تم شطبه خلال السنة هو ٣،٩٧٨ مليون ريال قطري (١،٦٨٠ مليون ريال قطري في ٢٠١٩). يتم الاعتراف بالاستردادات اللاحقة من مثل هذا الشطب على أساس نقدي.

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

(١) انخفاض درجتين للتصنيف من Aaa إلى Baa أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من Ba إلى Caa.
(٢) التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.
(٣) التسهيلات متأخرة السداد بعدد ٦٠ و٣٠ يوما كما في تاريخ التقرير لقروض الشركات والأفراد على التوالي.

يواصل البنك تقييم المقترضين لمعرفة أي مؤشرات أخرى على أرجحية عدم الدفع بالوضع في الاعتبار السبب الأساسي في الصعوبات المالية وما إذا كان من المرجح أن تكون مؤقتة بسبب كوفيد ١٩ أم أنها طويلة الأجل.

في استجابة لبرنامج الدعم من مصرف قطر المركزي شرع البنك في برنامج للإعفاء من الدفع لعملائه المتأثرين وذلك بتأجيل الأقساط. إعفاءات الدفع هذه تعتبر كسيولة قصيرة الأجل لمعالجة مواضيع التدفق النقدي لدى العملاء. قد يشير الإعفاء الممنوح للعملاء إلى الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. مع ذلك فإن منح هذه الإعفاءات من الدفع لا يعني تلقائيا وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان والترحيل المرحلي لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أنها تكون متاحة لمساعدة المقترضين المتأثرين بجائحة كوفيد ١٩ لمواصلة دفعاتهم المنتظمة.

إن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب كلاهما إدراج معلومات مستقبلية. قام البنك بإجراء تحليل تاريخي مترابط وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان و الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة. تم اختبار هذه المتغيرات الاقتصادية لكل من الترابط مع الاتجاه ومستوى الترابط مع محفظة البنك ومعدلات التعثر التاريخية بالسوق.

درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر. تتغير هذه العوامل استناداً إلى طبيعة القرض ونوع المقترض. تخضع القروض إلى رقابة مستمرة قد ينتج عنها تحريك أي قرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة.

استخراج مدة هيكل احتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة واستخراج تقديرات لاحتمالية التعثر بالقروض وكيف يتوقع لها أن تتغير نتيجة لمرور الزمن. يشير هذا التحليل تحدي ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف عن الدفع والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تمنح فيها المجموعة قروضا.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للقرض قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق واحتفاظ العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. القرض القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بقرض معاد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض عليها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون المقترض قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة؛ أو
- تم تصنيف المقترض على أنه ٩ أو ١٠.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- الكمية، أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية

إن إدراج معلومات مستقبلية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغييرات في هذه العوامل للاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من القروض العاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

هذه المتغيرات الاقتصادية وأثرها المرتبط بها على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر تختلف حسب الأدوات المالية. يتم تحديث توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي») من الملمح الاقتصادي العالمي؛ أي بيانات البلد من صندوق النقد الدولي والتوقعات الاقتصادية المنشورة دوريا من وحدة البيانات الاقتصادية والتي توفر أفضل نظرة تقديرية للاقتصاد ومؤشرات السلع على مدى السنوات الخمس المقبلة. بعد خمس سنوات، لإبراز متغيرات الاقتصاد الكلي للعمر المتبقي الكامل لكل أداة، يتم الحصول عليه من خلال تحليل التسلسل الزمني، أي المتوسط المتغير / منهج الارتداد، حسب مقتضى الحال. تم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر باستخدام نموذج ميرتون لـ فاسيسك الهيكلي لجميع المحافظ بخلاف الأفراد. يتم إجراء تحليل الانحدار الإحصائي لفهم تأثير المتغيرات في الاقتصاد الكلي المستقبلية على محفظة التجزئة.

قام البنك بإجراء تقييم لكوفيد ١٩ في ضوء الموجهات المتاحة من المعايير الدولية للتقارير المالية و مصرف قطر المركزي مما نتج عنه تغييرات في منهج وأحكام الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

وضع البنك اعتبارا لأثر الشكوك المحتملة بسبب الجائحة من خلال هيكل وترجيحات سيناريو الجهد. استخدم البنك أحدث التوقعات الاقتصادية المنشورة في أكتوبر ٢٠٢٠ والتي تتضمن تأثير الانكماش الاقتصادي بسبب الجائحة. لذا لم يتم وضع اعتبار المزيد من الجهد على السيناريو الأساسي لإدراج تأثيرات الجائحة. الاحتمالات المتراكمة لكل السيناريو التنازلي السليم بوضع توقع الأساس كنقطة بداية قد تم وضعها في الاعتبار على أنها ترجيح محتمل لسيناريو الجهد لمعالجة المخاوف الناجمة عن الانكماش الاقتصادي بسبب الجائحة.

كما أولى البنك اعتبارا خاصا لأثر كوفيد ١٩ ذي الصلة على عوامل كمية ونوعية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات انخفاض القيمة للتعرضات في القطاعات التي يوجد احتمال بتأثرها. نتج عن ذلك تصنيف أدنى لبعض التعرضات والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة.

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق الائتمان في البنك أيضًا سيناريوهات محتملة أخرى إلى جانب سيناريوهات الترجيح. يتم تعيين عدد من السيناريوهات الأخرى المستخدمة على أساس تحليل كل نوع من المنتجات الرئيسية لضمان عدم التقاط الخطوط غير الخطية. يتم إعادة تقييم عدد السيناريوهات وصفاتها في تاريخ كل تقرير. في ١ يناير ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لجميع المحافظ، خلص البنك إلى أن الثلاثة سيناريوهات أي التي تمثل حالات الأساس: بوضع اعتبار للتوقعات اقتصاد الكلي المنشورة، واتجاه صعودي واتجاه هبوطي: بوضع اعتبار للتقلبات الاقتصادية طويلة الأجل التي تتم ملاحظتها في توقعات الاقتصاد الكلي. يتم تحديد ترجيح السيناريو من خلال مزيج من التحليل الإحصائي والحكم الائتماني للخبراء، مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق النتائج المحتملة التي يمثلها كل سيناريو مختار.

كانت الترجيحات المحددة لكل سيناريو اقتصاد كلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بنسبة ٦٥٪ لحالة الأساس و١٠٪ لحالة الاتجاه الصاعد» و٢٥٪ لحالة الاتجاه الهابط (٧٠٪ لحالة الأساس و١٥٪ لحالة الاتجاه الصاعد» و١٥٪ لحالة الاتجاه الهابط في سنة ٢٠١٩). يتم تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان استنادا إلى تقييم مخاطر الائتمان باتباع قواعد مصرف قطر المركزي وتقييم الإدارة وفقا لكل سيناريوهات الأساس والسيناريوهات الأخرى، مضروبة في ترجيح السيناريو المرتبط. ويحدد هذا ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة ١ أو المرحلة ٢ أو المرحلة ٣، وبالتالي ما إذا كان يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى عمر الدين. بعد هذا التقييم، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس إما الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات لمدة ١٢ شهرًا (المرحلة ١)، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات على مدى عمر الدين (المرحلة ٢). ويتم تحديد هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات عن طريق تشغيل كل سيناريو من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة وضربه في سيناريو الترجيح المناسب (على عكس ترجيح المدخلات).

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل فيها، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التنبؤات تمثل أفضل تقديراته للنتائج المحتملة وتعتبر السيناريوهات على أنها تغطي الشكوك في توقعات الأساس.

افتراضات اقتصادية متغيرة

إن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كانت أسعار النفط (سعر النفط لسنة ٢٠٢١: ٤٥ دولار للبرميل، ٢٠٢٢: ٣,٥٣ دولار أمريكي للبرميل) وتركيز الائتمان للقطاع الخاص كنسبة مئوية (٢٠٢١: ٦٦,٦٪ وفي ٢٠٢٢: ٦٥,٩٪).

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هي المصطلحات الواردة في المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة في حالة التعثر
- القرض المعرض للتعثر

يتم استخراج هذه المعايير من نماذج إحصائية مطورة داخليا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية الواردة بالوصف أعلاه.

إن تقديرات احتمالية التقصير هي تقديرات في تاريخ معين، تحتسب استنادا إلى نماذج التصنيف الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية بصفة أساسية على البيانات المجمعة داخليا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية وتدعمها بيانات تقييم ائتمان خارجية متى كانت متوفرة.

الخسارة في حالة التعثر هي حجم الخسارة المرجحة في حالة وجود تعثر. تقدر المجموعة معايير الخسارة في حالة التعثر استنادا إلى معدل منتظم للتسهيلات بدون ضمانات وتضع اعتبارا لأثر الضمان الإضافي للتسهيلات المضمونة.

مخصص الخسارة

توضح الجداول التالي التسويات من رصيد الافتتاح ورصيد الإقفال بالنسبة لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية.

2020				
إجمالي التعرض للمخاطر الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة – كما في ٣١ ديسمبر	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2020 الإجمالي
القروض والسلف للعملاء	45,337,114	19,346,131	4,114,599	68,797,844
استثمارات في أوراق مالية (دين)	23,818,220	332,799	16,922	24,167,941
التزامات قروض وضمانات مالية	12,175,925	4,274,644	706,224	17,156,793
مستحق من بنوك وأرصدة لدى بنوك مركزية	8,656,607	613,243	-	9,269,850
	89,987,866	24,566,817	4,837,745	119,392,428

2020				
الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة / انخفاض القيمة كما في ١ يناير	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2020 الإجمالي
القروض والسلف للعملاء	144,711	1,425,438	3,559,422	5,129,571
استثمارات في أوراق مالية (دين)	9,429	7,263	25,032	41,724
التزامات قروض وضمانات مالية	17,595	101,148	125,543	244,286
مستحق من بنوك وأرصدة لدى بنوك مركزية	7,909	609	-	8,518
	179,644	1,534,458	3,709,997	5,424,099

2020				
صافي المصروف والتحويلات للسنة (بالصافي من تحويل العملات الأجنبية)	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2020 الإجمالي
القروض والسلف للعملاء*	(6,470)	(437,276)	2,695,986	2,252,240
استثمارات في أوراق مالية (دين)	(525)	35,170	35	34,680
التزامات قروض وضمانات مالية	(2,470)	(78,922)	40,508	(40,884)
مستحق من بنوك وأرصدة لدى بنوك مركزية	(6,205)	(299)	-	(6,504)
	(15,670)	(481,327)	2,736,529	2,239,532

2020				
مشطوبات وأخرى	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2020 الإجمالي
القروض والسلف للعملاء **	-	-	(4,034,003)	(4,034,003)
استثمارات في أوراق مالية (دين)	-	-	(18,593)	(18,593)
التزامات قروض وضمانات مالية **	-	-	5,256	5,256
مستحق من بنوك وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-
	-	-	(4,047,340)	(4,047,340)

2020				
رصيد إقفال الخسائر الائتمانية المتوقعة / انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2020 الإجمالي
القروض والسلف للعملاء	138,241	988,162	2,221,405	3,347,808
استثمارات في أوراق مالية (دين)	8,904	42,433	6,474	57,811
التزامات قروض وضمانات مالية	15,125	22,226	171,307	208,658
مستحق من بنوك وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,704	310	-	2,014
	163,974	1,053,131	2,399,186	3,616,291

* يتضمن مخصص المرحلة ٣ فائدة معلقة.

** يتضمن مخصص المرحلة ٣ صافي تحويل مخصص من قروض وسلف إلى التزامات قروض وضمانات مالية بمبلغ ٥٦,٣ مليون ريال قطري (٤١,٧ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩) وتحويل المخصص من التزامات القروض والضمانات المالية إلى القروض والسلف البالغة ٥١,٠ مليون ريال قطري (لا شيء في ٢٠١٩)

2019				
التعرض للمخاطر الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة – كما في ٣١ ديسمبر	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2020 الإجمالي
القروض والسلف للعملاء	47,490,425	19,300,969	4,122,435	70,913,829
استثمارات في أوراق مالية (دين)	25,689,134	242,374	37,735	25,969,243
التزامات قروض وضمانات مالية	14,082,793	4,970,132	261,005	19,313,930
مستحق من بنوك وأرصدة لدى بنوك مركزية	12,478,446	618,042	-	13,096,488
	99,740,798	25,131,517	4,421,175	129,293,490

2019				
الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة/ انخفاض القيمة كما في ١ يناير	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2019 الإجمالي
القروض والسلف للعملاء	223,709	1,301,896	3,707,819	5,233,424
استثمارات في أوراق مالية (دين)	18,359	793	22,832	41,984
التزامات قروض وضمانات مالية	27,575	126,204	8,158	161,937
مستحق من بنوك وأرصدة لدى بنوك مركزية	11,886	392	-	12,278
	281,529	**1,429,285**	**3,738,809**	**5,449,623**

2019				
صافي المصروف والتحويلات للسنة (بالصافي من (تحويل العملات الأجنبية	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2019 الإجمالي
القروض والسلف للعملاء*	(78,998)	123,542	1,619,397	1,663,941
استثمارات في أوراق مالية (دين)	(8,930)	6,470	2,200	(260)
التزامات قروض وضمانات مالية	(9,980)	(25,056)	75,645	40,609
مستحق من بنوك وأرصدة لدى بنوك مركزية	(3,977)	217	-	(3,760)
	(101,885)	**105,173**	**1,697,242**	**1,700,530**

2019				
مشطوبات وأخرى	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2019 الإجمالي
القروض والسلف للعملاء **	-	-	(1,767,794)	(1,767,794)
استثمارات في أوراق مالية (دين)	-	-	-	-
التزامات قروض وضمانات مالية **	-	-	41,740	41,740
مستحق من بنوك وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-
	-	**-**	**(1,726,054)**	**(1,726,054)**

2019				
رصيد إقفال الخسائر الائتمانية المتوقعة / انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	2019 الإجمالي
القروض والسلف للعملاء	144,711	1,425,438	3,559,422	5,129,571
استثمارات في أوراق مالية (دين)	9,429	7,263	25,032	41,724
التزامات قروض وضمانات مالية	17,595	101,148	125,543	244,286
مستحق من بنوك وأرصدة لدى بنوك مركزية	7,909	609	-	8,518
	179,644	**1,534,458**	**3,709,997**	**5,424,099**

* يتضمن مخصص المرحلة ٣ فائدة معلقة.

** يتضمن مخصص المرحلة ٣ تحويل مخصص من قروض وسلف إلى التزامات قروض وضمانات مالية.

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة تتمثل في عدم مقدرة منشأة ما على تلبية متطلبات التمويل الخاصة بها. تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى التصنيف الائتماني، مما يؤدى إلى تقليص بعض مصادر التمويل. تقع المسؤولية الكاملة للسيطرة على مخاطر السيولة على عاتق مجلس إدارة البنك، والذي قد قام بوضع إطار عمل مناسب للسيطرة على مخاطر السيولة لدى البنك بالنسبة لاحتياجاته من السيولة النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وبحسب متطلبات إدارة السيولة النقدية وللتقليل من هذه المخاطر قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بعد الأخذ في الاعتبار توفر السيولة للحفاظ على رصيد كاف متوازن لكل من النقد وشبه النقد والأوراق المالية القابلة للبيع فوراً بالسوق.

تراقب المجموعة مخاطر السيولة عن طريق نسبتين رئيسيتين، نسبة تغطية السيولة وفقا لتوجيهات بازل ٣ التي يتبناها مصرف قطر المركزي لمراقبة قدرة تحمل البنك من ناحية السيولة على الأجل القريب (٣٠ يوما)، ونسبة السيولة بموجب توجيهات مصرف قطر المركزي.

كانت نسبة تغطية السيولة المحتسبة بموجب توجيهات بازل ٣ التي يتبناها مصرف قطر المركزي ٩٩,٦١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (١٣٤,٦٣٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩).

كانت نسبة السيولة المحتسبة بموجب توجيهات مصرف قطر المركزي ١٢٢,٦٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (١٢٦,٩٤٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩).

١) التعرض لمخاطر السيولة

التدبير الرئيسي الذي يتم استخدامه من جانب المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو معدل صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء. لهذا الغرض يعتبر صافي الموجودات السائلة على أنه يتضمن النقد وما يعادله وسندات الدين في درجة الاستثمار والتي يوجد لها سوق نشط ناقصا الودائع من البنوك وسندات الدين المصدرة والقروض الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام طريقة احتساب مماثلة، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من جانب الجهة الرقابية الرئيسية للمجموعة، مصرف قطر المركزي.

تفاصيل معدل صافي الموجودات السائلة إلى الودائع العملاء خلال السنة على النحو التالي.

	2019	2020
المتوسط للسنة	124.10%	**126.39%**
الحد الأقصى للسنة	129.27%	**137.28%**
الحد الأدنى للسنة	112.25%	**120.13%**

تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات المجموعة بناءً على تواريخ الاستحقاق. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التي تم التعاقد عليها للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة.

تراقب المجموعة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية.

	غير مؤرخ	أكثر من سنة	الإجمالي لسنة	٣ أشهر إلى سنة	١-٣ أشهر	أقل من ٣ أشهر	القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠							
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	2,139,910	-	4,755,275	-	-	4,755,275	6,895,185
مستحقات من بنوك	-	324,538	3,349,039	1,322,545	665,214	1,361,280	3,673,577
قروض وسلف للعملاء	-	53,256,685	12,193,351	7,652,802	3,261,826	1,278,723	65,450,036
استثمارات مالية	501,643	21,809,675	2,356,015	1,996,197	101,409	258,409	24,667,333
استثمارات في شركة زميلة	10,176	-	-	-	-	-	10,176
عقارات وأثاث ومعدات	685,756	-	-	-	-	-	685,756
موجودات أخرى	-	-	2,158,209	-	-	2,158,209	2,158,209
الإجمالي	**3,337,485**	**75,390,898**	**24,811,889**	**10,971,544**	**4,028,449**	**9,811,896**	**103,540,272**
مستحقات لبنوك	-	2,199,462	20,837,302	2,441,897	9,990,498	8,404,907	23,036,764
ودائع عملاء	-	4,767,847	50,286,149	11,881,141	14,599,698	23,805,310	55,053,996
أوراق دين	-	71,746	256,462	256,462	-	-	328,208
قروض أخرى	-	2,414,315	5,802,878	3,314,641	280,396	2,207,841	8,217,193
مطلوبات أخرى	-	-	3,109,541	-	-	3,109,541	3,109,541
إجمالي حقوق الملكية	13,794,570	-	-	-	-	-	13,794,570
الإجمالي	**13,794,570**	**9,453,370**	**80,292,332**	**17,894,141**	**24,870,592**	**37,527,599**	**103,540,272**
فجوة الاستحقاق	**(10,457,085)**	**65,937,528**	**(55,480,443)**	**(6,922,597)**	**(20,842,143)**	**(27,715,703)**	**-**

	غير مؤرخ	أكثر من سنة	الإجمالي لسنة	٣ أشهر إلى سنة	١-٣ أشهر	أقل من ٣ أشهر	القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠١٩							
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	2,433,846	-	3,369,998	-	300,000	3,069,998	5,803,844
مستحقات من بنوك	-	1,023,013	6,733,931	2,986,672	1,898,766	1,848,493	7,756,944
قروض وسلف للعملاء	-	48,877,805	16,906,453	8,204,181	3,146,225	5,556,047	65,784,258
استثمارات مالية	616,729	23,290,945	2,652,911	2,027,043	144,674	481,194	26,560,585
استثمارات في شركة زميلة	10,478	-	-	-	-	-	10,478
عقارات وأثاث ومعدات	723,597	-	-	-	-	-	723,597
موجودات أخرى	-	-	1,568,719	-	-	1,568,719	1,568,719
الإجمالي	**3,784,650**	**73,191,763**	**31,232,012**	**13,217,896**	**5,489,665**	**12,524,451**	**108,208,425**
مستحقات لبنوك	-	961,457	23,075,491	4,216,592	8,190,494	10,668,405	24,036,948
ودائع عملاء	-	5,741,343	52,722,490	17,796,331	15,087,192	19,838,967	58,463,833
أوراق دين	-	69,968	403,091	264,526	138,565	-	473,059
قروض أخرى	-	3,546,821	3,312,228	2,400,539	162,489	749,200	6,859,049
مطلوبات أخرى	-	-	5,057,622	-	-	5,057,622	5,057,622
إجمالي حقوق الملكية	13,317,914	-	-	-	-	-	13,317,914
الإجمالي	**13,317,914**	**10,319,589**	**84,570,922**	**24,677,988**	**23,578,740**	**36,314,194**	**108,208,425**
فجوة الاستحقاق	(9,553,264)	62,872,174	(53,338,910)	(11,460,092)	(18,089,075)	(23,789,743)	-

يلخص الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية للمطلوبات المحتملة للمجموعة:

	أكثر من سنة واحدة	٣ شهور - سنة	حتى ثلاثة أشهر	القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
الضمانات	4,221,524	4,116,187	4,054,387	12,392,098
خطابات الاعتماد	2,514,775	326,966	829,201	3,670,942
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	115,510	423,515	554,728	1,093,753
الإجمالي	**6,851,809**	**4,866,668**	**5,438,316**	**17,156,793**
٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
الضمانات	3,448,814	4,598,397	4,849,738	12,896,949
خطابات الاعتماد	3,282,265	341,830	1,055,023	4,679,118
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	41,785	1,152,167	543,911	1,737,863
الإجمالي	6,772,864	6,092,394	6,448,672	19,313,930

يوضح الجدول أدناه الاستحقاق للمطلوبات المحتملة والمشتقات للمجموعة بناءً على التزامات المدفوعات التعاقدية المخصومة في ٣١ ديسمبر:

	أكثر من سنة واحدة	٣ شهور - سنة	١ - ٣ شهور	اقل من شهر	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
مطلوبات مالية غير مشتقة						
مستحقات إلى البنوك	2,255,933	2,474,162	9,994,883	8,407,082	23,132,060	23,036,764
ودائع العملاء	4,878,397	11,981,984	14,637,590	23,812,918	55,310,889	55,053,996
أوراق دين	72,847	257,508	-	-	330,355	328,208
قروض أخرى	2,469,781	3,343,283	280,753	2,208,922	8,302,739	8,217,193
مطلوبات أخرى	-	-	-	2,199,555	2,199,555	2,199,555
إجمالي المطلوبات	**9,676,958**	**18,056,937**	**24,913,226**	**36,628,477**	**89,275,598**	**88,835,716**

مشتقات الأدوات المالية:
بصورة عامة، تتم تسوية عقود صرف العملات الآجلة على أساس الإجمالي بينما يتم تسوية عقود تبادل أسعار الفائدة على أساس الصافي.

	أكثر من سنة	سنة أو أقل	الإجمالي
مشتقات أدوات مالية:			
مخرجات	-	(9,619,606)	(9,619,606)
مدخلات	-	9,697,014	9,697,014

	أكثر من سنة واحدة	٣ شهور – سنة	١ – ٣ شهور	اقل من شهر	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
مطلوبات مالية غير مشتقة						
مستحقات إلى البنوك	1,110,544	4,292,206	8,203,361	10,674,639	24,280,750	24,036,948
ودائع العملاء	5,870,668	18,052,729	15,143,143	19,853,723	58,920,263	58,463,833
أوراق دين	72,913	266,830	138,780	-	478,523	473,059
قروض أخرى	3,691,369	2,448,009	163,030	750,098	7,052,506	6,859,049
مطلوبات أخرى	-	-	-	4,543,346	4,543,346	4,543,346
إجمالي المطلوبات	**10,745,494**	**25,059,774**	**23,648,314**	**35,821,806**	**95,275,388**	**94,376,235**

مشتقات الأدوات المالية:
بصورة عامة، تتم تسوية عقود صرف العملات الآجلة على أساس الإجمالي بينما يتم تسوية عقود تبادل أسعار الفائدة على أساس الصافي.

	أكثر من سنة	سنة أو أقل	الإجمالي
مشتقات أدوات مالية:			
مخرجات	-	(6,345,766)	(6,345,766)
مدخلات	-	6,342,123	6,342,123

(د) مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنجم مخاطر السوق من مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة ومؤشرات العملات والأسهم وكل ما يتعرض لتغيرات عامة أو محددة في السوق والتغيرات في مستوى التغيرات في معدلات أو أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وهامش الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تقوم المجموعة بفصل تعرضها لمخاطر السوق إلى محافظ المتاجرة أو غير المتاجرة.

مخاطر السوق الناجمة عن أنشطة المتاجرة وأنشطة غير المتاجرة تتركز في خزينة المجموعة وتتم مراقبتها من قبل فريق مخاطر السوق. يتم رفع تقارير منتظمة إلى أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات.

يتم إجراء اصلاح جذري لمعالم مخاطر سعر الفائدة الرئيسية على مستوى العالم، متضمنا استبدال بعض المعدلات المعروضة فيما بين البنوك (المعدلات المعروضة فيما بين البنوك) بمعدلات بديلة شبه خالية من المخاطر (يشار إليها بإصلاحات المعدلات المعروضة فيما بين البنوك). لدى المجموعة تعرض للمعدلات المعروضة فيما بين البنوك على أدواتها المالية والتي يطلب إصلاحها كجزء من هذه المبادرات على مستوى السوق الواسع. هناك شك حول توقيت وطرق الانتقال في بعض الاختصاصات التي تعمل فيها المجموعة. تتوقع المجموعة أن تؤثر الإصلاحات للمعدلات المعروضة فيما بين البنوك على إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط.

١) إدارة مخاطر السوق

تسند الصلاحية الكلية عن مخاطر السوق إلى لجنة الموجودات والمطلوبات. قسم إدارة المخاطر المالية مسؤول عن وضع سياسات إدارة مخاطر السوق المفصلة (تخضع لمراجعة وموافقة لجنة الموجودات والمطلوبات) وعن المراجعة والمراقبة اليومية.

اعتمدت المجموعة إطار سياسة مفصلة والتي تم أعدادها وفقا للمبادئ التوجيهية لمصرف قطر المركزي للتحكم في محافظ الاستثمارات بما في ذلك سجل الملكية. يشمل الهيكل الإداري السياسات والتي تتضمن دليل الخزانة والاستثمار وسياسة المخاطر المالية وسياسة التحوط السياسة وغيرها. تقوم تلك السياسات بالتعريف بالهيكل المحدد جنبا إلى جنب مع الرغبة في المخاطرة التي يتم بموجبها الاضطلاع على الأنشطة الاستثمارية. يركز هيكل الحدود على مجموع حدود الاستثمارات والتي تكون وفقا للمبادئ التوجيهية مصرف قطر المركزي وهي ٧٠٪ من رأس المال والاحتياطي للمجموعة جنبا إلى جنب مع الحدود الفرعية المختلفة مثل المركز المالي وحدود التوقف عن الخسارة للأنشطة التجارية. تقوم هذه السياسات أيضا بالتعريف مختلف حدود الحساسية مثل القيمة المعرضة للخطر ومدة فئات الموجودات المختلفة داخل محفظة الاستثمار.

يتم تحديث أداء الحافظة ضد هذه الحدود بصورة منتظمة إلى الإدارة العليا بما في ذلك لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الاستثمار.

تعتمد لجنة الاستثمار كل قرار استثماري للمجموعة، وتناط إدارة المخاطر المالية مسؤولية مراقبة ورصد المخاطر وإدراجها في المحفظة.

٢) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ البنكية والتجارية هي مخاطر الخسارة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في أسعار الفائدة في السوق. تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة والحصول على حدود موافق عليها مسبقًا لنطاقات إعادة التسعير. لجنة الأصول والالتزامات هي الجهة المراقبة للالتزام بهذه الحدود وتساندها الخزينة المركزية للمجموعة أثناء أنشطة رقابتها اليومية.

فيما يلي ملخص لمركز فجوة سعر الفائدة للمجموعة على المحافظ البنكية والتجارية:

	إعادة تسعير في:				
	غير حساسة للفائدة	أكثر من سنة	٣ – ١٢ شهر	أقل من ٣ أشهر	القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠					
النقد وما يعادله	3,440,836	-	-	3,454,349	6,895,185
مستحقات من بنوك	-	145,654	449,371	3,078,552	3,673,577
قروض وسلف للعملاء	5,240,852	-	176,622	60,032,562	65,450,036
استثمارات مالية	501,643	21,808,067	1,996,197	361,426	24,667,333
استثمارات في شركة زميلة	10,176	-	-	-	10,176
عقارات وأثاث ومعدات	685,756	-	-	-	685,756
موجودات أخرى	2,158,209	-	-	-	2,158,209
الإجمالي	12,037,472	21,953,721	2,622,190	66,926,889	103,540,272
مستحقات لبنوك	-	2,199,463	2,715,011	18,122,290	23,036,764
ودائع العملاء	-	7,757,773	10,384,553	36,911,670	55,053,996
أوراق دين	-	-	298,996	29,212	328,208
قروض أخرى	-	-	273,113	7,944,080	8,217,193
مطلوبات أخرى	3,109,541	-	-	-	3,109,541
إجمالي حقوق الملكية	9,794,570	4,000,000	-	-	13,794,570
الإجمالي	12,904,111	13,957,236	13,671,673	63,007,252	103,540,272
فجوة حساسية سعر الفائدة	(866,639)	7,996,485	(11,049,483)	3,919,637	-
فجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم	-	866,639	(7,129,846)	3,919,637	-

	إعادة تسعير في:				
	غير حساسة للفائدة	أكثر من سنة	٣ – ١٢ شهر	أقل من ٣ أشهر	القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠١٩					
النقد وما يعادله	4,600,944	-	-	1,202,900	5,803,844
مستحقات من بنوك	279,845	-	2,047,474	5,429,625	7,756,944
قروض وسلف للعملاء	6,529,306	11,574	202	59,243,176	65,784,258
استثمارات مالية	616,729	23,285,650	2,025,456	632,750	26,560,585
استثمارات في شركة زميلة	10,478	-	-	-	10,478
عقارات وأثاث ومعدات	723,597	-	-	-	723,597
موجودات أخرى	1,568,719	-	-	-	1,568,719
الإجمالي	14,329,618	23,297,224	4,073,132	66,508,451	108,208,425
مستحقات لبنوك	338,709	698,145	4,850,369	18,149,725	24,036,948
ودائع العملاء	-	2,277,377	17,920,796	38,265,660	58,463,833
أوراق دين	-	-	134,212	338,847	473,059
قروض أخرى	-	-	-	6,859,049	6,859,049
مطلوبات أخرى	5,057,622	-	-	-	5,057,622
إجمالي حقوق الملكية	9,317,914	4,000,000	-	-	13,317,914
الإجمالي	14,714,245	6,975,522	22,905,377	63,613,281	108,208,425
فجوة حساسية سعر الفائدة	(384,627)	16,321,702	(18,832,245)	2,895,170	-
فجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم	-	384,627	(15,937,075)	2,895,170	-

تحليل الحساسية

إدارة مخاطر أسعار الفائدة مقابل حدود فجوة سعر الفائدة مدعومة بمراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف السيناريوهات القياسية وغير القياسية لأسعار الفائدة. السيناريوهات القياسية التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تتضمن ١٠٠ نقطة أساس لهبوط أو ارتفاع متوازي في كافة منحنيات العائدات حول العالم و١٠ نقاط أساس صعودا أو هبوطا في الجزء الأكبر من الاثني عشر شهرا في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في أسعار فائدة السوق، بافتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

	نقصان متناظر ١٠ نقاط أساس	زيادة متناظرة ١٠ نقاط أساس
حساسية لصافي إيراد الفائدة		
2020		
في ٣١ ديسمبر	**5,089**	**(5,089)**
2019		
في ٣١ ديسمبر	1,730	(1,730)

	نقصان متناظر ١٠ نقاط أساس	زيادة متناظرة ١٠ نقاط أساس
حساسية الأسهم الصادر عنها التقرير لتغيرات أسعار الفائدة		
2020		
في ٣١ ديسمبر	**20,706**	**(20,706)**
2019		
في ٣١ ديسمبر	39,378	(39,378)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر سعر الفائدة لغير المتاجرة من قبل الخزينة المركزية للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات مشتقة لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة.

٣) التعرض لمخاطر السوق الأخرى

مخاطر العملات

تتعرض المجموعة لتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى التعرض لهذه المخاطر لكل عملة، وذلك لفترة الليلة أو اليوم الواحد حيث تتم مراقبتها يوميا. لدى المجموعة صافي التعرضات الهامة التالية:

	2019	2020
صافي التعرض للعملات الأجنبية:		
جنيه إسترليني	5,287	**3,354**
يورو	3,392	**29,067**
دينار كويتي	49,550	**32,386**
ين ياباني	2,775	**646**
عملات أخرى	55,101	**399,535**

تحليل الحساسية للعملات الأجنبية

يبين الجدول التالي تفاصيل الحساسية لنسب مئوية لارتفاع أو انخفاض سعر صرف الريال القطري مقابل العملات الأجنبية ذات العلاقة، باستثناء الدولار الأمريكي والذي تم تثبيت سعر صرفه مقابل الريال القطري. يتضمن تحليل الحساسية فقط العملات الأجنبية المقيمة ببنود وأثر التغير في أسعار الصرف ما يلي:

	الزيادة/ (النقص) في الربح أو الخسارة	
	2019	2020
٥٪ زيادة/ (نقص) في سعر صرف العملة		
جنيه إسترليني	264	**168**
يورو	170	**1,453**
دينار كويتي	2,478	**1,619**
ين ياباني	139	**32**
عملات أخرى	2,775	**19,977**

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم من أسهم مصنفة «متاحة للبيع» و «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة».

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

	2019		2020	
	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى	التأثير على بيان الدخل	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى	التأثير على بيان الدخل
٥٪ زيادة/ (نقصان) في بورصة قطر	-	± 10,381	-	**± 10,410**
٥٪ زيادة/ (نقصان) في غير بورصة قطر	-	± 2,340	-	**± 1,152**
	-	**± 12,721**	-	**± 11,562**

تم إعداد التحليل أعلاه على افتراض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية الخ. ويستند إلى الارتباط التاريخي لأسهم حقوق الملكية بالمؤشر ذي الصلة. قد تكون التغيرات الفعلية مختلفة عن المعروضة أعلاه.

(هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، الأفراد أو الأنظمة، أو من أحداث خارجية. يوجد لدى المجموعة سياسات وإجراءات مفصلة والتي يتم تحديثها بانتظام لضمان آلية قوية للمراقبة الداخلية. تقوم المجموعة بمراجعة مختلف التوصيات الصادرة عن لجنة بازل عن كثب حول «الممارسات السليمة للإدارة والإشراف على المخاطر التشغيلية» للتنفيذ. تواصل المجموعة الاستثمار في إدارة المخاطر واستراتيجيات التخفيف، مثل البنية الأساسية قوية للرقابة، وإدارة استمرارية الأعمال أو من خلال آليات نقل المخاطر مثل التأمين والاستعانة بمصادر خارجية.

لدي المجموعة إطار واضح المعالم لإدارة المخاطر التشغيلية ووظيفة مخاطر تشغيلية مستقلة. كما تشرف لجنة إدارة المخاطر التشغيلية على تنفيذ إطار إدارة فعالة للمخاطر الذي يشمل الأنظمة والممارسات والسياسات والإجراءات الملائمة، لضمان فعالية تحديد، وقياس وتقييم والإبلاغ والرصد للمخاطر داخل المجموعة.

إضافة إلى ذلك، فإن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بإجراء تقييم مستقل وتقدم ضمان الأداء الفعلي لإطار إدارة المخاطر التشغيلية بصورة عامة.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل على أساس الإطار الذي يتيح تحديد المخاطر التشغيلية من وحدات الأعمال ومدى ارتباطه بقياس والتخفيف من حدة المخاطر، والأولويات.

خلال السنة قامت المجموعة بتفعيل تخطيط استمرارية الأعمال ووضعت خطط الاستجابة والاسترداد كجزء من خمس مراحل للاستجابة لإدارة الازمة لمعالجة حالات انقطاع العمل التي تتسبب فيها الجائحة العالمية على عملياتها التشغيلية وأدائها المالي.
يتم تطبيق عدد من التقنيات لتحقيق إدارة فعالة لمخاطر التشغيل في مختلف إدارات المجموعة.
وتشمل التالي:

- يعد التدريب الفعال للموظفين والعمليات والإجراءات الموثقة مع الضوابط المناسبة لحماية الموجودات والسجلات والتسويات العادية للحسابات والمعاملات، وعملية إدخال المنتجات الجديدة، ومراجعة الأنشطة الخارجية، وأمن نظام المعلومات، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير هي بعض التدابير المعتمدة من قبل البنك لإدارة المخاطر التشغيلية بكل أقسام المجموعة.
- الإبلاغ عن أية أحداث مخاطر تشغيلية، والذي يستخدم للمساعدة في تحديد موضع احتياج متطلبات الرقابة للحد من تكرار المخاطر. يتم تحليل وتخفيف، وتسجيل مستجدات المخاطر على قاعدة بيانات مركزية وتقدم التقارير بها إلى مجلس الإدارة بصورة ربع سنوية.
- التعريف بالتقييم الذاتي للرقابة على المخاطر' بصورة كاملة عبر وحدات الأعمال والدعم بما في ذلك الشركات التابعة والفروع الخارجية. يؤدي هذا النهج إلى فهم مفصل للمخاطر المتأصلة والقيمة المتبقية مع تقييم الضوابط في مختلف إدارات البنك. لذلك، لهذا، فإنه يعزز تحديد المخاطر التشغيلية المحددة لوحدات الدعم والوحدات التجارية في حين يتم تجميع النقاط والإجراءات التصحيحية ويتم رصد التغييرات في المخاطر التشغيلية بصورة مستمرة.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لضمان ثقة المستثمرين والدائنين والسوق ودعم التطور المستقبلي للأعمال. كما يتم الاعتراف بتأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين، وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين العائدات الأعلى التي قد تكون ممكنة مع زيادة المديونية والمزايا والضمانات التي يقدمها مركز رأس المال الجيد.

لقد امتثلت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي لكل متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً على مدار السنة. يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال للمجموعة وفقًا لتوجيهات لجنة بازل ٣ التي يعتمدها مصرف قطر المركزي.

كان مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب توجيهات بازل ٣ ولوائح مصرف قطر المركزي في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	2019	2020
المستوى الأول رأس المال العادي	9,143,194	9,379,037
المستوى الأول رأس المال الإضافي	4,000,000	4,000,000
المستوى الثاني رأس المال الإضافي	927,323	825,583
إجمالي رأس المال المؤهل	14,070,517	**14,204,620**

	2019 بازل ٣ المبلغ المرجح بالمخاطر	2020 بازل ٣ المبلغ المرجح بالمخاطر
إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان	73,399,101	65,655,145
الموجودات المرجحة بمخاطر السوق	252,621	499,559
الموجودات المرجحة بالمخاطر التشغيلية	5,635,707	5,753,553
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	79,287,429	**71,908,257**

	2019	2020
رأس المال التنظيمي	14,070,517	14,221,561
نسبة رأس المال العادي شريحة ١	11.53%	**13.04%**
نسبة رأس المال شريحة ١	16.58%	**18.61%**
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	17.75%	**19.75%**

الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل ٣ وفقا للوائح مصرف قطر المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كما يلي:

	إجمالي رأس المال متضمنا مصد حماية رأس المال ومصد الحماية النظامية للبنوك محليا وعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي نقطة ٢ مصروف رأس المال	إجمالي رأس المال متضمنا مصد حماية رأس المال ومصد الحماية النظامية للبنوك محليا	إجمالي نسبة رأس المال متضمنا مصد حماية رأس المال	نسبة رأس المال شريحة ١ متضمنا مصد حماية رأس المال	نسبة رأس المال العادي ١ متضمنا مصد حماية رأس المال	نسبة رأس المال العادي ١ دون مصد حماية رأس المال
الفعلي	19.75%	19.75%	19.75%	18.61%	13.04%	13.04%
الحد الأدنى بموجب مصرف قطر المركزي	13.50%	12.50%	12.50%	10.50%	8.50%	6.00%

٥. استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية للشك في التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

١) مخصصات انخفاض القيمة عن خسائر الائتمان

تقييم ما إذا كانت مخاطر ائتمان موجود مالي قد زادت على نحو كبير منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح ٤(ب)(٥).

٢) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق ملحوظ يتطلب استخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسة المحاسبية. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر ولها شفافية سعر قليلة فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام استنادا إلى مخاطر السيولة والتركيز والشك حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

عندما لا يمكن أخذ القيم العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية المدرجة في بيان المركز المالي من الأسواق النشطة، يتم تحديد هذه القيم باستخدام أنواع من تقنيات التقييم والتي تشمل نماذج حسابية. تؤخذ المعطيات لهذه النماذج من الأسواق النشطة إذا أمكن، وفي حال عدم جدوته يجب اتخاذ قرار لتحديد القيمة العادلة. تتضمن القرارات اعتبارات السيولة ومعطيات النموذج الحسابي مثل التداخل والتقلبات للمشتقات طويلة الأجل.

(ب) التقديرات المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

١) تقييم الأدوات المالية

السياسة المحاسبية للمجموعة حول قياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقا للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس.

- بالمستوى ١: الأسعار المتداولة غير المعدلة في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة.
- بالمستوى ٢: أساليب تقييم استنادا إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى ٣: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استنادا إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم المقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات ائتمان وعلاوات أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة يعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق على أساس تجاري بحت.

٢) قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول أدناه تدرج قياس القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة للمجموعة.

الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات كما في٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

	تاريخ التقييم	المستوى ٣	المستوى ٢	المستوى ١	الإجمالي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
أوراق استثمار مالية مقاسة بالقيمة العادلة	31 Dec 2020	51,046	4,848,510	11,513,998	**16,413,554**
أوراق استثمار مالية مقاسة بالقيمة العادلة	31 Dec 2020	34,940	-	20,239	**55,179**
مشتقات الأدوات المالية:					
عقود تبادل أسعار الفائدة	31 Dec 2020	-	57,700	-	**57,700**
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	31 Dec 2020	-	92,466	-	**92,466**
		85,986	**4,998,676**	**11,534,237**	**16,618,899**
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:					
مشتقات أدوات مالية:					
عقود تبادل أسعار الفائدة	31 Dec 2020	-	894,928	-	**894,928**
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	31 Dec 2020	-	15,058	-	**15,058**
		909,986	**909,986**	-	**909,986**

لا يوجد أي تحويل بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣ لتدرج قياس القيمة العادلة خلال السنة.

يوضح الجدول أدناه تدرج القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	تاريخ التقييم	المستوى ٣	المستوى ٢	المستوى ١	الإجمالي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
أوراق استثمار مالية مقاسة بالقيمة العادلة	31 Dec 2019	51,046	4,840,498	12,526,597	**17,419,908**
أوراق استثمار مالية مقاسة بالقيمة العادلة	31 Dec 2019	34,940	-	23,237	**64,808**
مشتقات الأدوات المالية:					
عقود تبادل أسعار الفائدة	31 Dec 2019	-	36,459	-	**36,459**
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	31 Dec 2019	-	3,970	-	**3,970**
		94,384	4,880,927	12,549,834	**17,525,145**
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:					
مشتقات أدوات مالية:					
عقود تبادل أسعار الفائدة	31 Dec 2020	-	506,663	-	**506,663**
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	31 Dec 2020	-	7,613	-	**7,613**
		514,276	514,276	-	**514,276**

خلال فترة التقرير المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لا يوجد أي تحويل بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣ من تدرج القيمة العادلة.

٣) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الأحكام التعاقدية للموجود المالي هي فقط مدفوعات لمبلغ الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. راجع إيضاح ٣ (هـ) للمزيد من المعلومات.

تفاصيل تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية واردة في الإيضاح ٧.

٤) علاقات التحوط المؤهلة

عند تسجيل الأدوات المالية في علاقات تحوط مؤهلة أوضحت المجموعة أنها تتوقع أن تكون التحوطات ذات فاعلية عالية على مدى فترة التحوط.

عند المحاسبة عن المشتقات كتحوطات القيمة العادلة قررت المجموعة أن التعرض لسعر الفائدة المتحوط منه يتعلق بتدفقات نقدية مستقبلية محتملة بشكل كبير.

٥) انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية وسندات الدين

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجود المالي قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي وإدراج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. راجع إيضاح ٤ ب (٥)، المدخلات، والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقييم انخفاض قيمة الموجودات المالية للحصول على المزيد من المعلومات.

٦) مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها واقتنعت بأن المجموعة تملك مصادر تجعلها قادرة على الاستمرار في أعمالها المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك إن إدارة المجموعة ليست على علم بأية أمور تثير الشك على مقدرة المجموعة للاستمرار في أنشطتها. وعليه تقوم الإدارة بإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

٧) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات لاحتساب الإهلاك. يتم تحديد هذا التقدير مع الأخذ بالاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والتقادم الفعلي والفني والتجاري.

٦. القطاعات التشغيلية

تقوم المجموعة بتنظيم وإدارة عملياتها من خلال قطاعين للأعمال يشملان الخدمات المصرفية التقليدية وأنشطة التأمين.

الأعمال المصرفية التقليدية:

- تقدم الخدمات البنكية للشركات مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الشركات، بما في ذلك تسهيلات ائتمانية ممولة وغير ممولة، وودائع للعملاء من الشركات. كما تقوم بتمويل أنشطة إدارة المخاطر المركزية من خلال التسهيلات، وإصدار سندات دين واستخدام المشتقات لأغراض إدارة المخاطر والاستثمار في الموجودات السائلة مثل الإيداعات قصيرة الأجل وسندات الدين الخاصة بالشركات والحكومات.
- تقدم الخدمات البنكية للأفراد مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للأفراد. وتشتمل على القروض وبطاقات الائتمان والودائع ومعاملات أخرى مع العملاء من الأفراد.

أنشطة التأمين

تشمل أنشطة التأمين للعملاء إحداث عقود التأمين، وتنفيذ عقود التأمين، وتنظيم صفقات الاستثمارات وتقديم المشورة بشأن هذه الاستثمارات.

أ) على أساس قطاع التشغيلي

تفاصيل كل قطاع للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبينة كما يلي:

2020	الإجمالي	التأمين	الإجمالي	غير مخصصة	الخدمات البنكية للأفراد	الخدمات البنكية للشركات
صافي إيرادات فوائد	2,319,791	-	2,319,791	-	114,329	2,205,462
الدخل الصافي من الأنشطة التأمينية	3,237	3,237	-	-	-	-
إيرادات أخرى	614,081	139	613,942	20,221	105,274	488,447
إيرادات القطاع	2,937,109	3,376	2,933,733	20,221	219,603	2,693,909
إجمالي المصروف	(830,613)	4,755	(835,368)			
صافي خسارة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء	(1,368,742)	-	(1,368,742)			
خسارة انخفاض قيمة الاستثمارات المالية	(34,680)	-	(34,680)			
أرباح القطاع	703,074	8,131	694,943			
حصة من نتائج الشركة الزميلة	(50)					
صافي الربح	703,024					
معلومات أخرى						
الموجودات	103,530,096	201,185	103,328,911	9,739,150	5,064,422	88,525,339
استثمارات في شركة زميلة	10,176					
الإجمالي	103,540,272					
مطلوبات	89,745,702	96,036	89,649,666	2,234,526	10,762,410	76,652,730
مطلوبات محتملة	17,156,793	-	17,156,793	-	66,604	17,090,189

	2019					
	الإجمالي	التأمين	الإجمالي	غير مخصصة	الخدمات البنكية للأفراد	الخدمات البنكية للشركات
صافي إيرادات فوائد	1,980,222	-	1,980,222	-	234,050	1,746,172
الدخل الصافي من الأنشطة التأمينية	(77,246)	(77,246)	-	-	-	-
إيرادات أخرى	836,009	5,734	830,275	24,665	123,376	682,234
إيرادات القطاع	2,738,985	(71,512)	2,810,497	24,665	357,426	2,428,406
إجمالي المصروف	(867,767)	6,653	(874,420)			
صافي خسارة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء	(1,117,733)	-	(1,117,733)			
خسارة انخفاض قيمة الاستثمارات المالية	260	-	260			
أرباح القطاع	753,745	(64,859)	818,604			
حصة من نتائج الشركة الزميلة	187					
صافي الربح	753,932					
معلومات أخرى						
الموجودات	108,197,947	319,933	107,878,014	8,096,160	5,819,749	93,962,105
استثمارات في شركة زميلة	10,478					
الإجمالي	108,208,425					
مطلوبات	94,890,511	223,063	94,667,448	1,584,852	9,341,693	83,740,903
مطلوبات محتملة	19,313,930	-	19,313,930	-	66,604	19,229,223

ب) على أساس المناطق الجغرافية

يُبيّن الجدول التالي التوزيع الجغرافي للإيرادات التشغيلية للمجموعة استنادًا إلى الموقع الجغرافي للعمل الذي تسجله المجموعة.

	المجموع	الهند	دول مجلس التعاون الخليجي	قطر
2020				
صافي إيرادات التشغيل	**2,937,109**	**24,168**	**103,751**	**2,809,190**
صافي الربح	**703,024**	**1,619**	**(46,893)**	**748,298**
إجمالي الموجودات	**103,540,272**	**823,146**	**4,498,715**	**98,218,411**
إجمالي المطلوبات	**89,745,702**	**669,396**	**3,448,307**	**85,627,999**
2019				
صافي إيرادات التشغيل	2,738,985	22,711	109,979	2,606,295
صافي الربح	753,932	612	(94,282)	847,602
إجمالي الموجودات	108,208,425	779,764	9,234,320	98,194,341
إجمالي المطلوبات	94,890,511	624,580	8,150,056	86,115,875

٧. الموجودات والمطلوبات المالية

أ) التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

2020								
	القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية	التكلفة المطفأة	القيمة العادة من خلال الدخل الشامل الآخر		القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				حقوق ملكية	دين	مشتقات	حقوق ملكية	دين
نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية	6,895,185	6,895,185	6,895,185	-	-	-	-	-
مستحقات من بنوك	3,673,577	3,673,577	3,673,577	-	-	-	-	-
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	150,166	150,166	-	-	-	150,166	-	-
القروض والسلف للعملاء	65,450,036	65,450,036	65,450,036	-	-	-	-	-
الاستثمارات المالية:								
مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	16,413,554	16,413,554	-	453,070	- 15,960,484	-	-	-
مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	55,179	55,179	-	-	-	-	55,179	-
مقاسة بالتكلفة المطفأة	8,540,490	8,198,600	8,198,600	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	1,657,040	1,657,040	1,657,040	-	-	-	-	-
	102,835,227	102,493,337	85,874,438	453,070	15,960,484	150,166	55,179	-
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	909,986	909,986	-	-	-	909,986	-	-
مستحق إلى البنوك	23,036,764	23,036,764	23,036,764	-	-	-	-	-
ودائع العملاء	55,053,996	55,053,996	55,053,996	-	-	-	-	-
أوراق دين	328,208	328,208	328,208	-	-	-	-	-
قروض أخرى	8,217,193	8,217,193	8,217,193	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	1,679,961	1,679,961	1,679,961	-	-	-	-	-
	89,226,108	89,226,108	88,316,122	-	-	909,986	-	-

2019								
	القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية	التكلفة المطفأة	القيمة العادة من خلال الدخل الشامل الآخر		القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
٣١ ديسمبر ٢٠١٩				حقوق ملكية	دين	مشتقات	حقوق ملكية	دين
نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية	5,803,844	5,803,844	5,803,844	-	-	-	-	-
مستحقات من بنوك	7,756,944	7,756,944	7,756,944	-	-	-	-	-
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	40,429	40,429	-	-	-	40,429	-	-
القروض والسلف للعملاء	65,784,258	65,784,258	65,784,258	-	-	-	-	-
الاستثمارات المالية:								
مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	17,419,908	17,419,908	-	551,921	- 16,867,987	-	-	-
مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	64,808	64,808	-	-	-	-	64,808	-
مقاسة بالتكلفة المطفأة	9,204,426	9,075,869	9,075,869	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	1,173,267	1,173,267	1,173,267	-	-	-	-	-
	107,247,884	107,119,327	89,594,182	551,921	16,867,987	40,429	64,808	-
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	514,276	514,276	-	-	-	514,276	-	-
مستحق إلى البنوك	24,036,948	24,036,948	24,036,948	-	-	-	-	-
ودائع العملاء	58,463,833	58,463,833	58,463,833	-	-	-	-	-
أوراق دين	473,059	473,059	473,059	-	-	-	-	-
قروض أخرى	6,859,049	6,859,049	6,859,049	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	4,029,697	4,029,697	4,029,697	-	-	-	-	-
	94,376,862	94,376,862	93,862,586	-	-	514,276	-	-

٨. النقد والأرصدة لدى مصارف مركزية

	2019	2020
النقد	472,818	**1,300,927**
احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي*	2,169,707	**2,069,594**
احتياطي نقدي لدى مصارف مركزية أخرى *	208,413	**70,316**
أرصدة أخرى لدى مصارف مركزية	2,952,906	**3,454,348**
	5,803,844	**6,895,185**

* الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي ومصارف مركزية أخرى هو احتياطي إلزامي وغير متاح للاستخدام في العمليات اليومية.

٩. مستحقات من بنوك

	2019	2020
الحسابات الجارية	252,088	**399,436**
الودائع	4,817,102	**1,480,484**
قروض لبنوك	2,692,350	**1,793,607**
فائدة مستحقة	3,922	**2,064**
مخصص انخفاض القيمة	(8,518)	**(2,014)**
	7,756,944	**3,673,577**

١٠. القروض والسلف للعملاء

أ) حسب النوع

	2019	2020
قروض	57,676,395	**54,462,315**
سحب على المكشوف	10,276,514	**13,595,830**
أوراق مخصومة	308,927	**190,370**
سلف أخرى*	2,666,157	**554,021**
	70,927,993	**68,802,536**
ناقص:		
ربح مؤجل	(14,164)	**(4,692)**
الخسائر الائتمانية المتوقعة من القروض والسلف للعملاء – المنتظمين (مرحلة ١ و٢)	(1,570,149)	**(1,126,403)**
مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء – غير المنتظمين (مرحلة ٣)	(2,659,105)	**(1,423,990)**
الفائدة المعلقة	(900,317)	**(797,415)**
صافي القروض والسلف للعملاء	65,784,258	**65,450,036**

بلغ المبلغ الإجمالي للقروض والسلف للعملاء المتعثرة ٤,١١٥ مليون ريال قطري والذي يمثل ٥,٩٨٪ من إجمالي القروض والسلف للعملاء (٤,١٢٢ مليون ريال قطري ٥,٨١٪ من إجمالي القروض والسلف للعملاء في ٢٠١٩).

خلال السنة، قامت المجموعة بشطب قروض متعثرة بمبلغ ٣,٩٧٨ مليون ريال قطري محتسب لها مخصص (٦٨٠,امليون ريال قطري في ٢٠١٩) وفقاً للتعميم رقم ٢٠١١/٦٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي.

يتضمن المخصص الخاص للانخفاض في قيمة القروض والسلف للعملاء مبلغ ٧٩٧ مليون ريال قطري من الفوائد المعلقة (٩٠٠ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

*هذا المبلغ يتضمن حسابات العملاء المدينة المتعلقة أوراق قبول بمبلغ ١٥٨ مليون ريال قطري (٢,٤٠٧ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

إيضاح ١:

	2019	2020
الحكومة والمؤسسات ذات الصلة بها	7,512,713	**11,499,046**
الشركات	54,958,293	**49,450,751**
الأفراد	8,456,987	**7,852,739**
	70,927,993	**68,802,536**

ب) حسب القطاع

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	الإجمالي	سلف أخرى	أوراق مخصومة	سحوبات على المكشوف	قروض
هيئات حكومية وهيئات ذات صلة	11,499,046	-	-	10,737,613	761,433
مؤسسات مالية غير مصرفية	1,557,819	-	6,449	75,506	1,475,864
صناعة	982,897	5,197	74,375	22,966	880,359
تجارية	11,257,400	111,891	66,937	1,073,473	10,005,099
خدمات	9,940,429	-	37,932	183,000	9,719,497
مقاولات	5,547,199	40,273	4,414	614,298	4,888,214
عقارات	19,385,583	-	200	452,149	18,933,234
شخصية	7,852,739	-	-	397,653	7,455,086
أخرى	779,424	396,660	63	39,172	343,529
	68,802,536	554,021	190,370	13,595,830	54,462,315
ناقصا: ربح مؤجل	(4,692)				
صافي انخفاض قيمة القروض والسلف	(3,347,808)				
	65,450,036				

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الإجمالي	سلف أخرى	أوراق مخصومة	سحوبات على المكشوف	قروض
هيئات حكومية وهيئات ذات صلة	7,512,713	-	-	6,908,464	604,249
مؤسسات مالية غير مصرفية	1,601,795	-	-	5,530	1,596,265
صناعة	743,641	756	45,741	38,955	658,189
تجارية	13,003,985	2,300,198	58,169	1,239,464	9,406,154
خدمات	10,025,048	231	189,798	293,273	9,541,746
مقاولات	10,138,390	141,177	9,689	863,216	9,124,308
عقارات	18,327,546	-	-	455,443	17,872,103
شخصية	8,456,987	-	792	379,114	8,077,081
أخرى	1,117,888	223,795	4,738	93,055	796,300
	70,927,993	2,666,157	308,927	10,276,514	57,676,395
ناقصا: ربح مؤجل	(14,164)				
صافي انخفاض قيمة القروض والسلف	(5,129,571)				
	65,784,258				

ج) التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة / خسائر انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء

	2019	2020
الرصيد في ١ يناير	5,233,424	5,129,571
تحويل العملة الأجنبية	3,635	(1,843)
صافي مصروف السنة	1,709,699	2,294,883
استردادات عن قروض منخفضة القيمة الائتمانية خلال السنة *	(49,393)	(40,800)
صافي خسائر انخفاض القيمة المسجلة خلال السنة **	1,660,306	2,254,083
مشطوبات/ تحويلات خلال السنة	(1,767,794)	(4,034,003)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	5,129,571	3,347,808

* تتضمن التغيرات أثر الفائدة المعلقة على القروض والسلف للعملاء وفقا للوائح مصرف قطر المركزي وقد بلغت ٤٤٩,١ مليون ريال قطري خلال السنة (٤٩٨,٨ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

صافي خسارة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء في بيان الدخل تتضمن مبلغ ٤٣٤,٤ مليون ريال قطري كاسترداد من القروض والسلف التي تم شطبها في السابق (٤٣,٨ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩).

فيما يلي تصنيف لتسوية مخصص خسائر انخفاض قيمة القروض والسلف إلى العملاء:

2020	الإجمالي			إقراض رهن عقاري			إقراض أفراد			إقراض مشروعات صغيرة ومتوسطة			إقراض شركات		
	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
	منخفضة القيمة الائتمانية	منتظمة		منخفضة القيمة الائتمانية	منتظمة		منخفضة القيمة الائتمانية	منتظمة		منخفضة القيمة الائتمانية	منتظمة		منخفضة القيمة الائتمانية	منتظمة	
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	3,559,422	1,425,438	144,711	45,176	51,769	33,619	350,163	48,034	16,515	117,566	33,387	1,628	3,046,517	1,292,248	92,949
تحويل بين المراحل	532,089	(558,162)	(24,855)	1,584	308	(1,892)	9,463	(7,049)	(1,479)	1,811	(1,559)	(253)	519,231	(549,862)	(21,231)
صافي مصروف السنة	2,206,103	120,886	18,385	16,760	63,669	247	68,758	4,111	7,994	26,322	3,588	(227)	2,094,263	49,518	10,371
استردادات عن قروض منخفضة القيمة الائتمانية خلال السنة	(42,206)	-	-	(4,713)	-	-	(26,695)	-	-	(359)	-	-	(10,439)	-	-
صافي خسائر انخفاض القيمة المسجلة خلال السنة	**2,695,986**	**(437,276)**	**(6,470)**	**13,631**	**63,977**	**(1,645)**	**51,526**	**(2,938)**	**6,515**	**27,774**	**2,029**	**(480)**	**2,603,055**	**(500,344)**	**(10,860)**
مشطوبات خلال السنة	(4,034,003)	-	-	-	-	-	(38,751)	-	-	(58,769)	-	-	(3,936,483)	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**2,221,405**	**988,162**	**138,241**	**58,807**	**115,746**	**31,974**	**362,938**	**45,096**	**23,030**	**86,571**	**35,416**	**1,148**	**1,713,089**	**791,904**	**82,089**

فيما يلي تصنيف لتسوية مخصص خسائر انخفاض قيمة القروض والسلف إلى العملاء:

2019	الإجمالي			إقراض رهن عقاري			إقراض أفراد			إقراض مشروعات صغيرة ومتوسطة			إقراض شركات		
	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
	منخفضة القيمة الائتمانية	منتظمة		منخفضة القيمة الائتمانية	منتظمة		منخفضة القيمة الائتمانية	منتظمة		منخفضة القيمة الائتمانية	منتظمة		منخفضة القيمة الائتمانية	منتظمة	
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	3,707,819	1,301,896	223,709	30,451	101,890	9,755	404,799	37,532	24,359	107,793	43,277	2,308	3,164,776	1,119,197	187,287
تحويل بين المراحل	55,723	(49,117)	(6,606)	3,435	(2,724)	(711)	8,828	(7,596)	(1,232)	8,049	(7,680)	(369)	35,411	(31,117)	(4,294)
صافي مصروف السنة	1,613,067	172,659	(72,392)	16,642	(47,397)	24,575	73,008	18,098	(6,612)	29,096	(2,210)	(311)	1,494,321	204,168	(90,044)
استردادات عن قروض منخفضة القيمة الائتمانية خلال السنة	(49,393)	-	-	(4,687)	-	-	(29,343)	-	-	(2,290)	-	-	(13,073)	-	-
صافي خسائر انخفاض القيمة المسجلة خلال السنة	**1,619,397**	**123,542**	**(78,998)**	**15,390**	**(50,121)**	**23,864**	**52,493**	**10,502**	**(7,844)**	**34,855**	**(9,890)**	**(680)**	**1,516,659**	**173,051**	**(94,338)**
مشطوبات خلال السنة	(1,767,794)	-	-	(665)	-	-	(107,129)	-	-	(25,082)	-	-	(1,634,918)	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**3,559,422**	**1,425,438**	**144,711**	**45,176**	**51,769**	**33,619**	**350,163**	**48,034**	**16,515**	**117,566**	**33,387**	**1,628**	**3,046,517**	**1,292,248**	**92,949**

١١. الاستثمارات

فيما يلي تفصيل لتحليل الاستثمارات المالية:

	2019	2020
استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	17,259,232	**16,268,922**
استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	64,808	**55,179**
استثمارات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	9,033,190	**8,141,932**
فائدة مستحقة	228,742	**208,220**
	26,585,972	**24,674,253**
صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	(25,387)	**(6,920)**
الإجمالي	26,560,585	**24,667,333**

* تتضمن ٥١ مليون ريال قطري خسائر ائتمانية متوقعة عن سندات دين (١٦,٣ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

** تعهدت المجموعة لدولة قطر بسندات بلغت قيمتها ٨,٩٠٠ مليون ريال قطري (٧,٧٤٧ مليون ريال قطري في ٢٠١٩) مقابل عقود إعادة الشراء.

أ) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2020		
	الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة
أسهم	453,070	51,046	402,024
سندات حكومة دولة قطر	11,606,694	-	11,606,694
سندات دين أخرى	4,209,158	-	4,209,158
الإجمالي	16,268,922	51,046	16,217,876

ب) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارةالشامل الآخر

2020		
	الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة
أسهم	4,669	-	4,669
صناديق مشتركة وأسهم	48,573	34,940	13,633
سندات دين أخرى	1,937	-	1,937
الإجمالي	55,179	34,940	20,239

ج) التكلفة المطفأة

2020			
	الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة
حسب المُصدر			
سندات حكومة دولة قطر	7,500,920	-	7,500,920
سندات دين أخرى	641,012	387,344	253,668
صافي خسائر انخفاض القيمة	(6,920)	(18)	(6,902)
الإجمالي	8,135,012	387,326	7,747,686
حسب سعر الفائدة			
أوراق مالية بمعدلات فائدة ثابتة	8,135,012	387,326	7,747,686
أوراق مالية بمعدلات فائدة متغيرة	-	-	-
الإجمالي	8,135,012	387,326	7,747,686

أ) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2020			
	الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة
أسهم	551,921	52,813	499,108
سندات حكومة دولة قطر	11,841,437	-	11,841,437
سندات دين أخرى	4,865,874	-	4,865,874
الإجمالي	17,259,232	52,813	17,206,419

ب) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2020			
	الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة
صناديق مشتركة وأسهم	64,808	41,571	23,237
	64,808	41,571	23,237

ج) التكلفة المطفأة

2019			
	الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة
حسب المُصدر			
سندات حكومة دولة قطر	8,084,648	-	8,084,648
سندات دين أخرى	948,542	665,644	282,898
صافي خسائر انخفاض القيمة	(25,387)	(6,524)	(18,863)
الإجمالي	9,007,803	659,120	8,348,683
حسب سعر الفائدة			
أوراق مالية بمعدلات فائدة ثابتة	9,007,803	659,120	8,348,683
أوراق مالية بمعدلات فائدة متغيرة	-	-	-
الإجمالي	9,007,803	659,120	8,348,683

ج) التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة / خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات المالية

	2019	2020
الرصيد في ١ يناير	24,582	**25,387**
مخصص خسارة انخفاض القيمة المكون خلال السنة	2,201	**126**
مشطوبات خلال السنة	(1,396)	**(18,593)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر	25,387	**6,920**

١٢. الاستثمارات في شركة زميلة

	2019	2020
الرصيد في ١ يناير	10,510	**10,478**
تحويل العملات الأجنبية	(219)	**(252)**
الحصة من النتائج	187	**(50)**
توزيعات أرباح نقدية	-	**-**
الرصيد في ٣١ ديسمبر	10,478	**10,176**

المركز المالي ونتائج الشركات الزميلة استنادًا إلى البيانات المالية المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر كما يلي:

31 December	2019	2020
إجمالي الموجودات	50,931	**52,978**
إجمالي المطلوبات	36,543	**39,079**
إجمالي الإيرادات	10,583	**11,086**
(الخسارة) / الربح	424	**(114)**
(الخسارة) / الربح	187	**(50)**

١٣. العقارات والأثاث والمعدات

	أراضي ومباني	تحسينات على مباني مستأجرة	أثاث ومعدات	سيارات	٢٠٢٠ الإجمالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠					
التكلفة:					
الرصيد في ١ يناير	974,924	201,845	541,539	12,360	**1,730,668**
إضافات / تحويلات	45,240	2,987	16,851	1,497	**66,575**
رسملة أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	3,062	-	-	-	**13,062**
استبعادات / شطب	(188)	-	(780)	(1,210)	**(2,178)**
	1,033,038	204,832	557,610	12,647	**1,808,127**
الإهلاك:					
الرصيد في ١ يناير	355,067	167,995	476,841	7,168	**1,007,071**
إهلاك	69,934	11,521	33,379	2,456	**117,290**
استبعادات / شطب	-	-		(1,210)	**(1,990)**
	425,001	179,516	509,440	8,414	**1,122,371**
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	608,037	25,316	48,170	4,233	**685,756**

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ التكلفة:	أراضي ومباني	تحسينات على مباني مستأجرة	أثاث ومعدات	سيارات	٢٠١٩ الإجمالي
الرصيد في ١ يناير	792,216	195,810	525,626	5,742	**1,519,394**
الاعتراف بحق استخدام موجود عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦	130,656	-	1,502	5,104	**137,262**
الرصيد المعدل في ١ يناير	922,872	195,810	527,129	10,846	**1,656,657**
إضافات / تحويلات	52,052	7,883	25,055	1,983	**86,973**
استبعادات / شطب	-	(1,848)	(10,645)	(469)	**(12,962)**
الإهلاك:					
الرصيد في ١ يناير	282,611	156,482	453,991	4,841	**897,925**
إهلاك	72,456	13,293	33,295	2,796	**121,840**
استبعادات / شطب	-	(1,780)	(10,445)	(469)	**(12,694)**
	355,067	167,995	476,841	7,168	**1,007,071**
صافي القيمة الدفترية	619,857	33,850	64,698	5,192	**723,597**

تقوم المجموعة بتأجير الفروع وأجهزة الصراف الآلي والمركبات وأجهزة الكمبيوتر. فيما يلي معلومات حول عقود الإيجار التي تكون المجموعة مستأجراً لها.

	أراضي ومباني	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
الاعتراف بموجود حق الاستخدام في ١ يناير	141,960	1,354	4,686	148,000
إضافات	45,212	616	869	46,697
مصروف إهلاك للسنة	(35,132)	(1,328)	(2,150)	(38,610)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	152,040	642	3,405	156,087
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
الاعتراف بموجود حق الاستخدام في ١ يناير	130,656	1,502	5,104	137,262
إضافات	52,052	1,272	1,983	55,307
مصروف إهلاك للسنة	(40,748)	(1,420)	(2,401)	(44,569)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	141,960	1,354	4,686	148,000

١٤. موجودات أخرى

	2019	2020
مصاريف مدفوعة مسبقا	43,173	**70,772**
ضمانات ألت ملكيتها للبنك*	134,000	**102,381**
قيمة عادلة موجبة للمشتقات (إيضاح ٣٤)	40,429	**150,166**
موجودات ضريبة مؤجلة	177,850	**177,850**
مدينون متنوعون	55,816	**52,857**
هامش الضمان	755,133	**1,328,759**
أخرى	362,318	**275,424**
	1,568,719	**2,158,209**

*تمثل هذه الضمانات قيمة العقارات التي تم اقتناؤها عند تسوية ديون. لا تختلف القيم العادلة لهذه العقارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ اختلافا جوهريًا عن القيم الدفترية.

١٥. مستحقات البنوك

	2019	2020
أرصدة مستحقة لمصارف مركزية	-	**3,194,244**
حسابات جارية	247,837	**81,357**
قروض قصيرة الأجل من بنوك	13,850,187	**9,073,640**
قروض الريبو	9,895,525	**10,669,299**
فائدة مستحقة الدفع	43,399	**18,224**
	24,036,948	**23,036,764**

١٦. ودائع العملاء

أ) حسب النوع

	2019	2020
ودائع جارية وتحت الطلب	9,496,990	**9,197,448**
ودائع توفير	2,379,553	**2,957,812**
ودائع لأجل	46,167,095	**42,654,395**
فائدة مستحقة الدفع	420,195	**244,341**
	58,463,833	**55,053,996**

ب) حسب القطاع

	2019	2020
هيئات حكومية وشبه حكومية	23,801,730	**20,136,392**
الأفراد	11,681,945	**12,429,260**
الشركات	20,820,404	**21,330,838**
مؤسسات مالية غير مصرفية	1,739,559	**913,165**
فائدة مستحقة الدفع	420,195	**244,341**
	58,463,833	**55,053,996**

١٧. أوراق دين

أصدرت المجموعة سندات ثانوية وسندات رئيسة مضمونة كما يلي:

	2019	2020
سندات رئيسية مضمونة	471,908	**327,430**
فائدة مستحقة الدفع	1,151	**778**
	473,059	**328,208**

إيضاح

خلال السنة الحالية، أصدرت المجموعة تصنيف متقدم غير مضمون للديون بقيمة ٦٣ مليون دولار أمريكي (٥٥ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٩) و٣ مليار ين ياباني (٨,١ مليار ين ياباني في ٢٠١٩) ضمن برنامجها الخاص بسندات اليورو متوسطة الأجل. تتراوح الفائدة على هذه هي من ٠,٣٥٪ إلى ١,٥٪ (من ٠,٣٥٪ إلى ٣,٢٤٪ في سنة ٢٠١٩).

١٨. تسهيلات أخرى

	2019	2020
تسهيلات قروض لأجل	6,824,310	**8,200,026**
فائدة مستحقة الدفع	34,739	**17,167**
	6,859,049	**8,217,193**

تتراوح الفائدة على هذه التسهيلات من ٠,٧٤٪ إلى ١,٧٣٪ (من ٢,٦٤٪ إلى ٣,١٣٪ في سنة ٢٠١٩).

يوضح الجدول التالي تواريخ استحقاق تسهيلات أخرى.

	2019	2020
خلال سنة واحدة	3,030,356	**5,806,659**
أكثر من سنة وأقل من ٣ سنوات	3,828,693	**2,410,534**
	6,859,049	**8,217,193**

١٩. مطلوبات

إيضاح ١

مخصص مكافآت نهاية الخدمة

	2019	2020
مصاريف مستحقة دائنة	72,984	**63,044**
مخصص مكافآت نهاية الخدمة (إيضاح ١)	143,039	**137,453**
مخصص صندوق ادخار الموظفين	46,338	**41,975**
ضريبة مستحقة الدفع	1,437	**1,146**
قيمة عادلة سالبة للمشتقات (إيضاح ٣٤)	514,276	**909,986**
إيرادات غير محققة	125,664	**129,632**
تأمينات نقدية	387,985	**389,962**
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	48,533	**45,503**
أرصدة غير مطالب بها	12,327	**13,245**
توزيع مقترح لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	18,848	**17,576**
التزامات إيجار (إيضاح ٢)	146,283	**153,599**
مخصص انخفاض قيمة التزامات قروض وضمانات مالية	244,286	**208,658**
أخرى*	3,295,622	**997,762**
الإجمالي	**5,057,622**	**3,109,541**

* يتضمن هذا المبلغ أوراق القبول ذات الصلة تمويل تجاري بمبلغ ١٥٧ مليون ريال قطري (٢,٤٠٧ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

مخصص مكافآت نهاية الخدمة

	2019	2020
الرصيد في ١ يناير	133,524	**143,039**
مخصصات مكونة خلال السنة	18,366	**11,892**
مخصصات مستخدمة خلال السنة	(8,851)	**(17,478)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر	143,039	**137,453**

إيضاح ٢

تتضمن التزامات الإيجار مطلوبات متداولة وغير متداولة بمبلغ ٤,٧ مليون ريال قطري (٩,٦ مليون ريال قطري في ٢٠١٩) و ١٤٨,٩ مليون ريال قطري (١٣٦,٧ مليون ريال قطري في ٢٠١٩)، على التوالي.

٢٠. حقوق الملكية

أ) رأس المال

أسهم عادية		
	2019	2020
عدد الأسهم العادية المصرح بها (بالألف سهم)		
المصدرة في بداية سنة التقرير	3,100,467	**3,100,467**
المصدرة في ٣١ ديسمبر	3,100,467	**3,100,467**

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كان رأس المال المصرح به يتكون من ٣,١٠٠,٤٦٧ ألف سهم عادي (٣,١٠٠,٤٦٧ ألف سهم). هذه الأدوات لها قيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري (١ ريال قطري في ٢٠١٩). كافة الأسهم المصدرة مدفوعة بالكامل.

يحق لحاملي الأسهم العادية استلام توزيعات الأرباح المعلن عنها من وقت لآخر ويحق لهم صوت واحد لكل سهم في اجتماعات المجموعة.

ب) احتياطي قانوني

وفقا لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وتعديله، يشترط تحويل ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساويا ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير متاح للبنك للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون مصرف قطر المركزي رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ ويخضع لموافقة مصرف قطر المركزي.

يتضمن الاحتياطي القانوني علاوات إصدار مستلمة عند إصدار أسهم جديدة وفقاً لقانون الشركات القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥.

ج) احتياطي المخاطر

بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي، يتم تكوين احتياطي للمخاطر بنسبة ٢,٥٪ من صافي قيمة القروض والسلف للعملاء باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة لتغطية أية الالتزامات طارئة.

لم تحول المجموعة مبلغ إضافي إلى احتياطي المخاطر خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٧١٢,٤ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

د) احتياطي القيمة العادلة

يتكون هذا الاحتياطي من تغيرات القيمة العادلة المعترف بها للموجودات المالية المتاحة للبيع / بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

	2019	2020
الرصيد في ١ يناير	(227,271)	**155,043**
أثر إعادة التقييم	723,789	**633,884**
المعاد تصنيفه إلى بيان الدخل	(341,475)	**(635,935)**
صافي التغير خلال السنة	382,314	**(2,051)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر *	155,043	**152,992**

* يتضمن صافي خسارة محققة من استثمارات في حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

هـ) احتياطي تحويل العملة الأجنبية

يشمل احتياطي التحويل كافة فروق الصرف الأجنبي الناشئة عن تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية.

و) توزيعات أرباح مقترحة

إقترح مجلس إدارة المجموعة توزيع أرباح نقدية بنسبة ٧,٥٪ من رأس المال المدفوع بمبلغ ٢٣٢,٥ مليون ريال قطري – ٠,٠٧٥ ريال قطري للسهم الواحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (لا شيء في سنة ٢٠١٩) والذي يخضع لموافقة اجتماع الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

ز) أداة مؤهلة كرأس مال إضافي

	2019	2020
مصدرة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	2,000,000	**2,000,000**
مصدرة في ٣٠ يونيو ٢٠١٦	2,000,000	**2,000,000**
	4,000,000	**4,000,000**

أصدرت المجموعة سندات تنظيمية لرأس المال الفئة ١ بإجمالي ٤ مليار ريال قطري. إن هذه السندات ثابتة ومساندة وغير مضمونة، وتم تسعير كل سند منها بمعدل فائدة ثابت للسنوات الستة الأولى على أن يعاد تسعيره فيما بعد. إن كوبونات هذه السندات تقديرية وفي حال عدم سدادها فإن ذلك لا يعد عجزا عن السداد. إن هذه السندات ليس لها تاريخ استحقاق وتصنف تحت رأس المال الفئة ١.

٢١. إيراد الفوائد

	2019	2020
أرصدة لدى مصارف مركزية	29,690	**12,237**
مستحقات من بنوك ومؤسسات مالية غير	82,576	**63,736**
أوراق دين	931,660	**858,280**
قروض وسلف للعملاء	3,123,143	**2,809,517**
	4,167,069	**3,743,770**

المبالغ أعلاه تتضمن إيراد فائدة محسوبا باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي وهي تتعلق بالبنود التالية:

	2019	2020
موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	3,503,550	**3,213,903**
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة	663,519	**529,867**
الإجمالي	4,167,069	**3,743,770**

٢٢. مصروف الفوائد

	2019	2020
مستحقات لبنوك	838,756	**529,568**
ودائع عملاء	1,334,247	**874,923**
أوراق دين	10,023	**15,619**
أخرى	3,821	**3,869**
	2,186,847	**1,423,979**

تتضمن المصروفات الأخرى مصروف فائدة متعلق بموجودات إيجار.

٢٣. صافي إيراد الرسوم والعمولات

	2019	2020
رسوم متعلقة بالائتمان	99,703	**54,543**
رسوم الوساطة	481	**1,346**
رسوم خدمات مصرفية	286,032	**246,322**
عمولات عن تسهيلات غير مستغلة	118,506	**99,615**
أخرى	15,981	**14,608**
	520,703	**416,434**

٢٤. مصروف الرسوم والعمولات

	2019	2020
رسوم مصرفية	365	**556**
رسوم متعلقة بالبطاقات	114,630	**105,659**
أخرى	11,612	**5,879**
	126,607	**112,094**

٢٥. صافي ربح صرف عملات أجنبية

	2019	2020
التعامل بالعملات الأجنبية	4,780	**(12,147)**
إعادة تقييم موجودات ومطلوبات	106,744	**117,990**
	111,524	**105,843**

٢٦. صافي إيرادات من استثمارات مالية

	2019	2020
صافي ربح من بيع استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	273,657	**150,431**
إيرادات توزيعات أرباح	35,627	**28,206**
التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(3,560)	**5,040**
	305,724	**183,677**

٢٧. إيرادات تشغيلية أخرى

	2019	2020
إيرادات الإيجار	12,908	**11,807**
أخرى	11,757	**8,414**
	24,665	**20,221**

٢٨. تكاليف الموظفين

	2019	2020
تكاليف الموظفين	468,418	**4 23,404**
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	4,943	**4,869**
مكافآت نهاية الخدمة	18,366	**11,892**
تدريب	1,564	**1,069**
	493,291	**441,234**

٢٩. مصاريف أخرى

	2019	2020
دعاية	27,477	**19,001**
أتعاب مهنية	35,294	**31,352**
اتصالات وتأمين	49,283	**48,780**
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	164	**12,697**
إشغال وصيانة	36,747	**31,925**
تكاليف كمبيوتر وتقنية المعلومات	46,353	**51,352**
مطبوعات وقرطاسية	8,848	**6,271**
تكاليف سفر وترفيه	4,396	**1,595**
أخرى *	111,331	**106,146**
	319,893	**309,119**

* وهي تتضمن انخفاض قيمة مبلغ ٣١,٦ مليون ريال قطري عن ضمانات معاد حيازتها كما هو مفصح عنه بالإيضاح رقم ١٤. (لا شيء في سنة ٢٠١٩).

٣٠. مصروف الضريبة

	2019	2020
مصروف ضريبة متداول		
السنة الحالية	1,439	**1,269**
تعديلات السنوات السابقة	(30,583)	**-**
	(29,144)	**1,269**
مصروف ضريبة مؤجل		
الفروق الضريبية المؤقتة	-	**-**
مصروف / (رد) ضريبة الدخل	(29,144)	**1,269**

٣١. العائدات الأساسية والمخففة على السهم

يتم احتساب العائدات على سهم المجموعة بتقسيم ربح السنة العائد إلى حاملي أسهم المجموعة (تعديل آخر على مصروف الفائدة في سندات رأس المال الفئة ا) على متوسط العدد المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة:

	2019	2020
ربح السنة العائد إلى حاملي أسهم المجموعة	753,932	**703,024**
يخصم: فائدة على سندات رأس المال الفئة ا	(220,000)	**(203,000)**
صافي الربح العائد على حاملي أسهم المجموعة	533,932	**500,024**
متوسط العدد المرجح للأسهم القائمة (بالآلاف)	3,100,467	**3,100,467**
العائدات للسهم (بالريال القطري)	0.17	**0.16**

تم تعديل العائدات على السهم المقارنة لتعكس تقسيم الأسهم. راجع إيضاح ٢٠ (أ).

متوسط العدد المرجح للأسهم كما يلي:

	2019	2020
عدد الأسهم بآلاف		
متوسط العدد المرجح للأسهم في ٣١ ديسمبر	3,100,467	**3,100,467**

٣٢. المطلوبات المحتملة والالتزامات الأخرى

المطلوبات المحتملة	2019	2020
المطلوبات المحتملة		
تسهيلات غير مستغلة	1,737,863	**1,093,753**
ضمانات	12,896,949	**12,392,098**
خطابات اعتماد	4,679,118	**3,670,942**
أخرى	49,819	**59,694**
	19,363,749	**17,216,487**
التزامات أخرى		
عقود آجلة لصرف عملات أجنبية	6,338,153	**9,604,548**
عقود تبادل أسعار الفائدة	7,110,363	**6,604,533**
	13,448,516	**16,209,081**
الإجمالي	**32,812,265**	**33,425,568**

تسهيلات غير مستغلة

تمثل الالتزامات بتقديم الائتمان التزامات تعاقدية لمنح قروض وائتمان مدور. ينتهي معظم تلك الالتزامات خلال السنة. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون أن يتم السحب بموجبها فإن إجمالي المبلغ التعاقدي لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

ضمانات وخطابات اعتماد

إن الضمانات وخطابات الاعتماد تلزم المجموعة بالدفع بالنيابة عن عملاء عند وقوع حدث محدد. خطاباً الضمان وخطابات الاعتماد في حالة الاستعداد تحمل مخاطر الائتمان ذاتها التي تحملها القروض.

٣٣. النقد وما يعادله

	2019	2020
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية *	3,425,724	**4,755,276**
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة خلال ٣ أشهر	3,772,953	**2,246,470**
	7,198,677	**7,001,746**

* نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية لا تشمل الاحتياطي النقدي الإلزامي.

٣٤. المشتقات

	القيمة الاسمية/ المتوقعة من حيث الاستحقاق							
	أكثر من ٥ سنوات	١ – ٥ سنة	٣ – ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر	قيمة إسمية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:							
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة:							
عقود آجلة لصرف عملات أجنبية	-	36,698	1,946,330	7,296,520	9,604,548	15,058	92,466
مشتقات محتفظ بها لتحوط القيمة العادلة:							
عقود مبادلة سعر الفائدة	3,325,868	3,096,590	182,075	-	6,604,533	894,928	57,700
الإجمالي	**3,325,868**	**3,458,288**	**2,128,405**	**7,296,520**	**16,209,081**	**909,986**	**150,166**

	القيمة الاسمية/ المتوقعة من حيث الاستحقاق							
	أكثر من ٥ سنوات	١ – ٥ سنة	٣ – ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر	قيمة إسمية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:							
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة:							
عقود آجلة لصرف عملات أجنبية	-	-	4,493,852	1,844,301	6,338,153	7,613	3,970
مشتقات محتفظ بها لتحوط القيمة العادلة:							
عقود مبادلة سعر الفائدة	4,033,437	2,967,681	36,415	72,830	7,110,363	506,663	36,459
الإجمالي	**4,033,437**	**2,967,681**	**4,530,267**	**1,917,131**	**13,448,516**	**514,276**	**40,429**

٣٥. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة منشآت تمارس عليها المجموعة نفوذا هاما ومساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في المجموعة.

تدخل المجموعة في معاملات وترتيبات واتفاقيات يكون أطرافها هم المدراء والإدارة العليا والشركات التي يرتبطون بها وذلك من خلال الأنشطة اليومية الاعتيادية بأسعار الفائدة والعمولات التجارية.
معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	2019	2020
الموجودات:		
قروض وسلف للعملاء	2,368,267	**1,824,272**
المطلوبات:		
ودائع للعملاء	714,340	**669,281**
بنود غير ممولة:		
المطلوبات المحتملة والالتزامات الأخرى	661,588	**600,477**
موجودات أخرى	8,305	**8,305**
بنود بيان الدخل:		
إيرادات الفائدة والعمولات وإيرادات أخرى	65,747	**57,078**
مصاريف الفائدة والعمولات ومصاريف أخرى	15,224	**19,724**

لم يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة على الأرصدة القائمة خلال السنة لدى كبار موظفي الإدارة.

تتكون تعويضات كبار موظفي الإدارة (بما في ذلك مجلس الإدارة) للسنة مما يلي:

	2019	2020
الرواتب والمكافآت الأخرى	41,528	**51,597**
مكافآت نهاية الخدمة وصندوق الادخار	2,974	**1,298**
	44,502	**52,895**

٣٦. أثر كوفيد –١٩

انتشرت جائحة وباء كورونا المستجد («كوفيد–١٩») عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. ونجم عن كوفيد–١٩ حدوث حالة من عدم اليقين في بيئة الاقتصاد العالمي. وأعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والدولية تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة.

تتركز عمليات البنك في اقتصادات تعتمد نسبياً على سعر النفط الخام. خلال فترة التقارير المالية، شهدت أسعار النفط تقلبات غير مسبوقة. يراقب البنك الوضع عن كثب وقد قام بتفعيل خطته لاستمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة الاضطرابات المحتملة التي قد يتسبب فيها تفشي جائحة كوفيد–١٩ على عملياته وأدائه المالي.

موجهات مجلس معايير المحاسبة الدولية

بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٠ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إيضاحا توجيهيا حول المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء الشكوك الحالية الناشئة عن جائحة كوفيد ١٩. ينص الإيضاح التوجيهي بأن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتطلب تطبيق أحكام كما أنه يطلب من ويسمح للكيانات تعديل منهجها لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في مختلف الظروف. عدد من الافتراضات والروابط الأساسية لطريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم تنفيذها حتى تاريخه قد لا تصلح في البيئة الحالية. يجب على الكيانات عدم مواصلة تطبيق منهج الخسارة الائتمانية المتوقعة لديها بصورة آلية.

إضافة إلى ذلك، ولتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تقييم التغيرات في مخاطر التعثر الذي يحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يطلب أن يكون كل من تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مستندا إلى معلومات معقولة ويمكن دعمها وتكون متاحة للكيان بدون تكلفة أو جهد غير ضروريين. يطلب من الكيانات وضع تقديرات استنادا إلى أفضل المعلومات المتاحة حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للظروف الاقتصادية. عند تقييم ظروف التوقعات يجب وضع اعتبار لكل من آثار كوفيد ١٩ وتدابير الدعم الحكومي الهامة.

برامج ومبادرات الدعم من مصرف قطر المركزي

استجابة لكوفيد ١٩ طرح مصرف قطر المركزي برنامج دعم للقطاعات المتأثرة. يتضمن برنامج الدعم بصفة أساسية ما يلي:

- تأجيل أقساط القروض للقطاعات المتأثرة؛
- أقصى معدل يتم احتسابه خلال فترة تأجير القسط تم تحديده بنسبة ٢,٥٪؛
- تسهيلات إعادة الشراء بقيمة صفرية لاستيفاء البنك للمعايير؛
- نقطة البيع ورسوم السحب من ماكينات الصراف الآلي.

أ) الخسائر الائتمانية المتوقعة

قام البنك بإجراء تقييم لكوفيد ١٩ وقد نتج عنه التغييرات التالية على منهج الخسارة الائتمانية المتوقعة وتقديرات وأحكام التقييم كما في وللفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تم الإفصاح عن ذلك في الإيضاح رقم ٤ (ب)(٥).

ب) تقديرات وأحكام التقييم

درس البنك الآثار المحتملة للتقلب الاقتصادي الحالي عند تحديد المبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات المالية وغير المالية للبنك وقد اعتبر على أنها تمثل أفضل تقدير لدى الإدارة للمعلومات التي يمكن ملاحظتها. مع ذلك ظلت الأسواق متقلبة وظلت المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات في السوق.

أثر هذه البيئة الاقتصادية التي تشوبها الشكوك هو موضوع حكمي وسيواصل البنك تقييم مركزه والأثر المحتمل على أساس منتظم.

فيما يتعلق بأية توقعات اقتصادية فإن التوقعات واحتمالية حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصلة وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة إلى حد كبير عن تلك المتوقعة.

ج) المحاسبة عن أصول التمويل المعدلة

كجزء من برنامج الدعم من مصرف قطر المركزي كما هو مذكور أعلاه قام البنك بتأجيل المدفوعات على تسهيلات الإقراض لتلك الشركات المؤهلة على أنها قطاعات متأثرة. تعتبر الإعفاءات من الدفع كدعم سيولة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفق النقدي المحتملة لدى المقترضين. قام البنك بإنفاذ الإعفاءات من الدفع بتأجيل القروض خلال فترة الإعفاء وهي تسعة أشهر بدون تحمل تكاليف إضافية من جانب العميل. الأثر المحاسبي لهذه التغييرات من حيث التسهيلات الائتمانية تم تقييمه والمحاسبة عنه وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ كتعديل في أحكام ترتيب التمويل.

د) المحاسبة عن تسهيل ريبو بمعدل صفر

نصح مصرف قطر المركزي البنوك لتقديم تمويل جديد للقطاعات المتأثرة بمعدلات مخفضة والذي يجب دعمه بتسهيلات الريبو بمعدل صفر من مصرف قطر المركزي وقدمت ضمانات من حكومة دولة قطر للبنوك المحلية لدعم تلك القطاعات المتأثرة. الفائدة الناتجة من تسهيل الريبو بمعدل صفر لا تعتبر جوهرية للفترة.

٣٧. معلومات المقارنة

أعيد تصنيف بعض معلومات المقارنة متى كان ذلك ضروريا للمحافظة على الانسجام مع العرض المتبع للفترة الحالية. لم يكن لعمليات إعادة التصنيف أي أثر على بيان الدخل الموحد أو بيان حقوق الملكية الموحد لسنة المقارنة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

البيانات المالية للشركة الأم

معلومات مكملة للبيانات المالية

بيان المركز المالي - البنك الرئيسي

	2020	2019
الموجودات		
نقد وأرصدة مع المصارف المركزية	**6,895,185**	5,803,844
مستحقات من بنوك	**3,619,175**	7,710,358
قروض وسلف للعملاء	**65,450,036**	65,784,258
استثمارات مالية	**24,717,229**	26,613,540
استثمار في شركة زميلة	**10,176**	10,478
عقارات ومفروشات ومعدات	**684,936**	720,611
موجودات أخرى	**2,106,078**	1,455,021
إجمالي الموجودات	**103,482,815**	**108,098,110**
المطلوبات		
مستحقات لبنوك	**23,036,764**	24,036,948
ودائع عملاء	**55,097,695**	58,563,777
أوراق دين مصدرة	**328,208**	473,059
تسهيلات أخرى	**8,217,193**	6,859,049
مطلوبات أخرى	**3,013,534**	4,844,233
إجمالي المطلوبات	**89,693,394**	94,777,066

	2020	2019
حقوق الملكية		
رأس المال	**3,100,467**	3,100,467
احتياطي قانوني	**5,080,853**	5,080,853
احتياطي مخاطر	**849,600**	849,600
احتياطيات القيمة العادلة	**151,973**	154,172
احتياطي تحويل عملات أجنبية	**(62,587)**	(58,846)
أرباح مدورة	**669,115**	194,798
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	**9,789,421**	9,321,044
أداة مؤهلة كرأس مال إضافي	**4,000,000**	4,000,000
إجمالي حقوق الملكية	**13,789,421**	13,321,044
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**103,482,815**	108,098,110

	2020	2019
إيراد الفوائد	**3,743,770**	4,167,069
مصروف الفوائد	**(1,425,150)**	(2,188,054)
صافي إيراد الفوائد	**2,318,620**	1,979,015
إيرادات رسوم وعمولات	**416,434**	520,703
مصروف رسوم وعمولات	**(112,094)**	(126,607)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	**304,340**	394,096
ربح تحويل عملات أجنبية	**105,843**	111,524
إيرادات من استثمارات مالية	**183,657**	305,521
إيرادات تشغيلية أخرى	**21,273**	24,355
	310,773	441,400
صافي إيرادات التشغيل	**2,933,733**	2,814,511
تكاليف الموظفين	**(430,948)**	(483,112)
إهلاك	**(115,368)**	(119,616)
خسارة رد / (خسارة) انخفاض قيمة استثمارات مالية	**(34,680)**	260
صافي خسارة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء	**(1,368,742)**	(1,117,733)
صافي رد انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	**38,299**	38,113
مصروفات أخرى	**(326,082)**	(342,963)
	(2,237,521)	(2,025,051)
ربح السنة قبل الضريبة	**696,212**	789,460
(مصروف) / رد الضريبة	**(1,269)**	29,144
ربح السنة	**694,943**	818,604

دليل فروع بنك الدوحة

الفروع المحلية

١) الفرع الرئيسي (٢٠٢)
ص.ب: ٣٨١٨، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٥٥٥ / ٤٠١٥٣٥٥٥
فاكس: ٤٤٤١٦٦٣١ / ٤٤٤٥٦٨٣٧
تلكس: DOHBNK–٤٥٣٤
سويفت: DOHBQAQA

٢) المتحف (٢٠٤)
ص.ب: ٣٢٣١١، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٣ / ٤٠١٥٣١٥٢
فاكس: ٤٠١٥٣١٥٠
تلكس: DOHBNK–٤٥٣٤
سويفت: DOHBQAQA

٣) سيتي سنتر (٢١٠)
ص.ب: ٣١٤٩٠، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٥١ / ٤٠١٥٣٣٥٠
فاكس: ٤٤١١٥٠١٨
سويفت: DOHBQAQA

٤) بن عمران (٢١٣)
ص.ب: ٨٦٤٦، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٢٣ / ٤٠١٥٣٣٢٢
فاكس: ٤٤٨٧٤٦٧٠
سويفت: DOHBQAQA

٥) الدائري الثالث (٢١٥)
ص.ب: ٣٨٤٦، الدوحة، قطر
هاتف: ٤٠١٥٣٧٢٧ / ٤٠١٥٣٧٢٦
فاكس: ٤٠١٥٤٣٩٨٧
تلكس: ٤٥٣٤
سويفت: DOHBQAQA

٦) الغرافة (٢١٦)
ص.ب: ٣١٦٣٦، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٧٩ / ٤٠١٥٣٣٧٧
فاكس: ٤٠١٥٣٣٨٠
سويفت: DOHBQAQA

٧) الدائري الرابع (٢٢٠)
ص.ب: ٣١٤٢٠، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٧٢٧ / ٣٥٠٥ / ٤٠١٥٣٥٠٠
فاكس: ٤٤٢٥٧٤٦
سويفت: DOHBQAQA

٨) قطر مول (٢٦٥)
ص.ب: ٢٤٩١٣، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٧١٠ / ٣٧٠٩ / ٣٧١١ / ٠٥ / ٤٠١٥٣٧٠١
فاكس: ٤٤٩٨٦٦٢٥
سويفت: DOHBQAQA

٩) المطار القديم (٢٢١)
ص.ب: ٢٢٧١٤، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٦٩٥ / ٤٠١٥٣٦٩٨
فاكس: ٤٠١٥٣٦٩٩
سويفت: DOHBQAQA

١٠) الشركات (٢٢٢)
ص.ب: ٣٨١٨، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٧٥٧ / ٥٧٥٠ / ٤٠١٥٥٧٥٥
فاكس: ٤٠١٥٥٧٤٥
سويفت: DOHBQAQA

١١) المرقاب (٢٢٥)
ص.ب: ٨١٢٠، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٢٦٥ / ٣٢٦٧ / ٤٠١٥٣٢٦٦
فاكس: ٤٠١٥٣٢٦٤
سويفت: DOHBQAQA

١٢) طريق سلوى (٢٢٦)
ص.ب: ٢١٧٦، الدوحة، قطر
هاتف: ٤٠١٥٣١٨٧ – ٣١٨٨ / ٤٤٤٥٦٧٣١
فاكس: ٤٤٦٨١٧٦٨
تلكس: DBSWA DH–٤٧٤٤
سويفت: DOHBQAQA

١٣) المنطقة الصناعية (٢٢٧)
ص.ب: ٤٠٦٦٥، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٦٠١ / ٤٠١٥٣٦٠٠
فاكس: ٤٤٦٠٦١٧٥
سويفت: DOHBQAQA

١٤) أبو هامور (٢٢٨)
ص.ب: ٤٧٢٧٧، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٤ / ٤٠١٥٣٢٥٣
فاكس: ٤٠١٥٣٢٥٠
سويفت: DOHBQAQA

١٥) أبو سمرة (٢٢٩)
ص.ب: ٣٠٨٢٨، أبو سمرة، قطر
هاتف: ٤٦٥٥ / ٤٤٧١٥٦٣٤ / ٤٤٧١٥٦٢٣
فاكس: ٣١ / ٤٤٧١٥٦١٨
سويفت: DOHBQAQA

١٦) دوحة فيستيفال سيتي (٢٦٦)
ص.ب: ٢٧٣١، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٠٠ / ٤٠١٥٣٢٩٩
فاكس: ٤٤٣١١٠١٢
سويفت: DOHBQAQA

١٧) دخان (٢٣٠)
ص.ب: ١٠١٨٨، دخان، قطر
هاتف: ٣٣١١ / ٤٠١٥٣٣١٠
فاكس: ٤٤٧١١٠٩٠
تلكس: DBDKN DH–٤٢١٠
سويفت: DOHBQAQA

١٨) الخور (٢٣١)
ص.ب: ٦٠٦٦٠، الخور، قطر
هاتف: ٣٣٨٩ / ٤٠١٥٣٣٨٨
فاكس: ٤٤٧٢٢١٥٧
سويفت: DOHBQAQA

١٩) راس لفان (٢٣٣)
ص.ب: ٣١٦٦٠، راس لفان، قطر
هاتف: ٣٣٩١ / ٤٠١٥٣٣٩٠
فاكس: ٤٠١٤٨٨٦٤
تلكس: DBMSB DH–٤٨٢٥
سويفت: DOHBQAQA

٢٠) الرويس (٢٣٥)
ص.ب: ٧٠٨٠٠، الرويس، قطر
هاتف: ٣٣٠٥ / ٣٣٠٦ / ٤٠١٥٣٣٠٤
فاكس: ٤٤٧٣١٣٧٢
سويفت: DOHBQAQA

٢١) الوكرة (٢٣٧)
ص.ب: ١٩٧٢٧، الوكرة، قطر
هاتف: ٧٨ / ٤٠١٥٣١٧٧ / ٤٠١٥٣١٨٢
فاكس: ٤٠١٥٣١٨٥
سويفت: DOHBQAQA

٢٢) مسيعيد (٢٤٠)
ص.ب: ٥٠١١١، مسيعيد، قطر
هاتف: ٤٠١٥٣٣٤٢ / ٤٠١٥٣٣٤٤ / ٤٠١٥٣٣٤٣
فاكس: ٤٤٧٧٠٦٣٩
تلكس: DBUSB DH–٤١٤٤
سويفت: DOHBQAQA

٢٣) الريان (٢٦٠)
ص.ب: ٩٠٤٢٤، الريان، قطر
هاتف: ٣٦ / ٤٤٢٥٧١٣٥
فاكس: ٤٤١١٩٤٧١
سويفت: DOHBQAQA

٢٤) مول بوابة الشمال (٢٦٧)
ص.ب: ٢٩٨٠، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٥٢٤ – ٣٥١٧ / ٣٥١٦ / ٤٠١٥٣٥١٥
فاكس: ٤٤٧٨٣٣٢٦
سويفت: DOHBQAQA

الفروع المحلية

قطر للبترول، المصفاة
+974 44762344

قطر للبترول، دخان
+974 44712298
+974 44712660

السفارة الباكستانية
+974 44176196

الفروع الإلكترونية

اللولو هايبرماركت – الدائري الرابع
+974 44660761 / 44660957

اللولو هايبرماركت – الغرافة
+974 44780673 / 44780729

لولو الخور (مول الخور)
+974 40153128 / 40153129 / 4015130

دليل الاتصال بنك الدوحة

الشيخ / فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
هاتف: 5551 4015
فاكس: 2008 4443

الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب
هاتف: 5565 4015
فاكس: 2008 4443

الدكتور / راهافان سيتارامان
الرئيس التنفيذي للمجموعة
هاتف: 5575 4015
فاكس: 5345 4443

السيد / مختار عبد المنعم الحناوي
المستشار القانوني لمجلس الإدارة وسكرتير الشركة
هاتف: 5488 4015
فاكس: 5482 4015

السيد /غوث بن إكرام
رئيس دائرة الإلتزام بالإنابة
هاتف: 5427 4015
فاكس: 5449 4015

الدكتور محمد عمر عبدالعزيز داوود
رئيس التدقيق الداخلي
هاتف: 5466 4015
فاكس: 5454 4015

السيد/ ديفيد تشالينور
رئيس الإدارة المالية
هاتف: 5705 4015
فاكس: 5701 4015

السيد / أحمد علي جابر آل حنزاب
رئيس الشؤون الإدارية
هاتف: 5655 4015
فاكس: 5658 4015

السيد / عبدالله أسدي
المدير التنفيذي لشؤون المساهمين
هاتف: 4858 4015
فاكس: 4865 4015

الشيخ محمد فهد محمد جبر آل ثاني
رئيس إدارة الموارد البشرية بالوكالة
هاتف: 3333 4015
فاكس: 5660 4015

السيد م. ساتيمورثي
رئيس دائرة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة
هاتف: 4655 4015
فاكس: 4822 4015

السيد/ بريك علي المري
رئيس وحدة الريادة والخدمات المصرفية الخاصة
هاتف: 5515 4015
فاكس: 4756 4015

الشيخ محمد عبدالله آل ثاني
رئيس إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق
هاتف: 5580 4015
فاكس: 5701 4441

السيد / كريشنان سي. كيه
رئيس الخدمات المصرفية التجارية
هاتف: 4999 4015
فاكس: 4891 4015

السيد / ابهيك جواسمي
رئيس مجموعة المخاطر
هاتف: 5777 4015
فاكس: 5770 4015

السيد / حسن علي كمال
مدير فرع الشركات
هاتف: 5755 4015
فاكس: 8409 4431

السيد / جودني ستيولت أدالستينسون
رئيس دائرة الخزينة والاستثمار
هاتف: 5356 4015
فاكس: 5332/1 4015

السيد / محمد غزوي
رئيس شركة بنك الدوحة للتأمين المحدودة بالإنابة
هاتف: 4021 4015
فاكس: 4099 4015

السيد / بيتر جون كلارك
رئيس دائرة العمليات والتكنولوجيا
هاتف: 5300 4015
فاكس: 5253 4015

السيد / خالد النعمة
رئيس القطاع العام
هاتف: 4878 4015
فاكس: 4870 4015

السيد / يوسف أحمد منداني
مدير الفرع الرئيسي
هاتف: 3555 4015
فاكس: 6631 4015

الفـروع الخارجـية ومكـاتب التمثيـل

المكتب الرئيسي

السيد / أندريه ليون سنيمان

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة
ص.ب: ٣٨١٨، الدوحة، قطر
هاتف: ٤٤٨٦ ٤٠١٥ ٩٧٤+
فاكس: ٤٨٢٣ / ٤٨٢٢ ٤٠١٥ ٩٧٤+
جوال: ٣٣٦٦ ٤٩٥٣ ٩٧٤+
البريد الالكتروني: aSnyman@dohabank.com.qa

الفروع الخارجية

فرع الكويت

السيدة نجاح صالح عبدالمحسن السليمان
المدير الإقليمي
شارع أحمد الجابر، برج عبداللطيف الصراف
مبنى رقم ١، منطقة ٣ ص.ب: ٥٠٦، صفاة ١٣٠٠٦،
منطقة شرق، الكويت
هاتف: ٧٢٠٠ ٢٢٩١ ٩٦٥+
فاكس: ٧٢٢٩ ٢٢٩١ ٩٦٥+
البريد الالكتروني: nsulaiman@dohabank.com.kw

فرع دبي (الإمارات العربية المتحدة)

الطابق الأرضي، برج القرن الواحد والعشرون، شارع الشيخ زايد
ص.ب: ١٢٥٦٥، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤٠٧٣١٠ ٩٧١٤+
فاكس: ٣٢١٩٩٧٢ ٩٧١٤+
البريد الالكتروني: nquadros@dohabank.ae

فرع أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)

السيد نلسون رجان كضرس

برج العتيبة، شارع النجادة
ص.ب: ٢٧٤٤٨، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٩٤٤٨٨٨ ٢ ٩٧١+
فاكس: ٦٩٤٤٨٤٤ ٢ ٩٧١+
البريد الالكتروني: nquadros@dohabank.ae

فرع مومباي

السيد مانيش ماثور

مدير إقليمي – الهند
ساكر باهان، الطابق الأرضي
مكتب رقم ٢٣٠، خلف خليج ركلامنيشن
ناريمان بونت، مومباي ٤٠٠٠٢١، الهند
هاتف: ١١٢ / ٦٢٨٦ ١١٠١ ٩١٢٢+
فاكس: ٩٠/ ٥٢٨٩ ٢٢٨٧ ٩١٢٢+
البريد الالكتروني:
mmathur@dohabank.co.in

فرع تشيناي

السيد/ سائيش كومار بلابان

مدير فرع
New Door No. 9, Mount Road, Anna Salai, near Anna Statue Chennai – 600 002, Tamil Nadu
هاتف: ٤٠٠٦٤٨٠٠ / ٤٠٠٦٤٨٠٥ ٩١ ٤٤+
فاكس: ٤٠٠٦٤٨٠٤ ٩١ ٤٤+
البريد الالكتروني: sBalappan@dohabank.co.in

فرع كوتشي (الهند)

السيد بيني بول

مدير فرع
فرع كوتشي لولو مول، الطابق الأول ٣٤/١٠٠٠,
NH ٤٧ إيدابالي، كوتشي – ٦٨٢٠٢٤، ولاية كيرلا
هاتف: ٤١٠٠١٦٧ / ٤١٠٠٠٦١ ٩١ ٤٨٤+
فاكس: ٤١٠٠١٦٥ ٩١ ٤٨٤+
جوال: ٥٢٢٠٨ ٩١ ٩٧٤٧٥+
البريد الالكتروني: bpaul@dohabank.co.in

المكاتب التمثيلية

المكتب التمثيلي، أستراليا

السيد هيلتون كيث وود

الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق ٣٦، منطقة فاريير ١
استراليا سكوير، استراليا، NSW ٢٠٠٠ سيدني
هاتف: ٠٦٢٨ ٨٢١١ ٦١٢+
فاكس: ١١١١ ٩٢٥٨ ٦١٢+
جوال: ٢٤١٩ ١٩٠٣ ٦١٤+
البريد الالكتروني: hilton.wood@dohabank. .com.au

المكتب التمثيلي، اليابان

السيد كانجي شينوميا

الرئيس التمثيلي للمكتب، بناية كيويتشي ٨ أف– ٣ب
٣–١٢ كيوشو، شيودا – كيو، طوكيو، ١٠٢–٠٠٩٤ اليابان
هاتف: ٥٢١٠ ١٢٢٨ ٨١٣+
فاكس: ٥٢١٠ ١٢٢٤ ٨١٣+
جوال: ٦١٩٧ ١٧٧٦ ٨١ ٩٠+
البريد الالكتروني: kanji.shinomiya@dohabank.jp

المكتب التمثيلي، كوريا الجنوبية

السيد يونج ج. كواك

الرئيس التمثيلي للمكتب
١٤١٨ جونغرو ١٩، جونغرو غو، سيول، ٠٣١٥٧، كوريا الجنوبية
هاتف: ٤٤٠/ ٦٤٤٠ ٧٢٣ ٢ ٨٢+
فاكس: ٦٤٤٣ ٧٢٣ ٢ ٨٢+
جوال: ٦٦٠٧ ٨٩٧ ٠١٠٣ ٨٢+
البريد الالكتروني: jaykwak@dohabank.co.kr

المكتب التمثيلي، الصين

السيد بيتر لو

الرئيس التمثيلي للمكتب
جناح، B٥٠٦ شانغهاي سنتر
رقم ١٣٧٦ طريق نانينغ (دبليو)، شانغهاي ٢٠٠٠٤٠
جمهورية الصين الشعبية
هاتف: ٨٠٠٨ / ٨٠٠٦ ٦٢٧٩ ٨٦٢١+
فاكس: ٨٠٠٩ ٦٢٧٩ ٨٦٢١+
جوال: ٨١٤٥٤ ٩١٧٩ ١٣ ٨٦+
البريد الالكتروني: peterlo@dohabanksh.com.cn

المكتب التمثيلي، سنغافورة

السيد إيفان لو تشي بينغ

الرئيس التمثيلي للمكتب
٧ تيماسيك بولفارد، A٣٨–٠٨# صن تك تاور ١
سنغافورة ٣٨٩٨٧، سنغافورة
هاتف: ١٢٩٨ ٦٥١٣ ٦٥+
جوال: ٧٧٩ ٣٧٨٨ ٦٥+
البريد الالكتروني: ivanlew@dohabank.com.sg

المكتب التمثيلي، هونغ كونغ

السيد آي بي وا هينغ تيرينس

الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق ١٦، مبنى نادي هونغ كونغ
٣٨ شارع تشاتر، سنترال، هونغ كونغ
هاتف: ٨٥٧١ ٣٩٧٤ ٨٥٢+
جوال: ٨٨٩٩ ٩٢٦٨ ٨٥٢+
البريد الالكتروني: terenceip@dohabank.com.hk

المكتب التمثيلي، تركيا

السيد نزيه أكالان

الرئيس التمثيلي للمكتب
شقق باغدات بالاس
باغدات كاد رقم D:٤ ,٣٠٢/١
كاديبوستان كاديكوف، ٣٤٧٢٨ اسطنبول، تركيا
هاتف: ٢٩٢٩ / ٢٩٢٨ ٣٥٦ ٢١٦ ٩٠+
فاكس: ٢٩٢٧ ٣٥٦ ٢١٦ ٩٠+
جوال: ٠٦١٦ ٣٣١ ٠٥٣٢ ٩٠+
البريد الالكتروني:
nezihakalan@dohabankturkey.com

المكتب التمثيلي، ألمانيا

السيد مايك جيليرت

الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق ١٨، تاونستروم، تاونهيستور ١
فرانكفورت إم ماين ٦٠٣١٠، ألمانيا
هاتف: ٤٢١١ ٦٩٥٠٥٠٦٠ ٤٩+
فاكس: ٤١٥٠ ٦٩٥٠٥٠٦٠ ٤٩+
جوال: ٣٢١٤٩٩٩ ١٧٠ ٤٩+
البريد الالكتروني: office@dohabank.eu

المكتب التمثيلي، لندن

السيد ريتشارد وايتنج

الرئيس التمثيلي للمكتب
٦٧ / ٦٨ الطابق الاول ، شارع حيرمين
لندن SW1Y 6NY المملكة المتحدة
هاتف: ٥٦٦٧ ٢٠٧٩٣٠ ٤٤+
جوال: ٢٣٢٦ ٢٣٢ ٧٩٠ ٤٤+
البريد الالكتروني: office@dohabank.co.uk

المكتب التمثيلي، كندا

السيد فينكاتيش ناغوجي

الرئيس التمثيلي للمكتب
ذا إكستشينج تاور،
سويت ١١٠٠، ١٥١ شارع يونجي
تورنتو، أونتاريو
M5C 2W7
هاتف: ٨٣٢٧ ٧٧٥ ١٦٤٧ ١+
فاكس: ٨٣٠١ ٨٧١ ١٦٤٧ ١+
البريد الالكتروني: venkatesh.nagoji@dohabank.ca

المكتب التمثيلي، جنوب أفريقيا

السيدة أنيري فيسير

ممثل رئيسي
الطابق الثاني، ٩٠ Rivonia Road, 2nd Floor
TEB North Wing, Sandton,٢٠٥٧،
جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا
هاتف: ١١٥٥ ٢٨٦ ١٠ ٢٧+
جوال: ٥١٤٣ ٦٩٣ ٧٩ ٢٧+
البريد الالكتروني: avisser@dohabank.co.za

المكتب التمثيلي، بنغلادش

السيد أجاي كومار ساركر

ممثل رئيسي
مركز شرطة بلازا كونكورد للتسوق
الطابق الثامن، البرج أ، الوحدة (ل)، القطعة رقم ٠٢
الطريق رقم ١٤٤ جولشان ١– داكا ١٢١٢، بنغلاديش
هاتف: ٨٨٠٢٥٥٠٤٥١٥٤+
فاكس: ٨٨٠٢٥٥٠٤٥١٥٣+
جوال: ٨٨٠١٧١٣٠٨١٧٣٣+
البريد الالكتروني: asarker@dohabank.com.bd

المكتب التمثيلي، سريلانكا

السيد إيراندا ويشانكا ويراكون

ممثل رئيسي
Level 26, East Tower, World Trade Centre,
Echelon Square, Colombo 01, Sri Lanka
هاتف: ٢٣٧ ٤٣٠٢٣٧ ٩٤+
فاكس: ٩٤١١٧٤٤٤٥٥٦+
جوال: ٩٠ ٨٨٩ ٩٤٧٧٣٩+
البريد الالكتروني: eWeerakoon@dohabank.com.lk

المكتب التمثيلي، النيبال

السيد سوراج بيكرام شاهي

ممثل رئيسي
Office 102, Regus Business Centre, Ground Floor, Trade Tower, Thapathali, Kathmandu, Nepal
هاتف: ٥٨٣٨٥ ٩٧٧٩٨٠١٢٠٨٣٨٥+
جوال: ٩٧٧٩٨٥١١١٨٤٢٨+
البريد الالكتروني: sShahi@dohabank.com.np

41 Years